كتاب غير دوري يصدر عن مركز
القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

العدد ٧٠

٢٠١٥

رئيس التحرير المؤسس (١٩٩٦- ٢٠٠٩)
د. محمد السيد سعيد

أشرف على هذا العدد
بهي الدين حسن

مدير التحرير
رجب سعد طه

إخراج فني
هشام السيد

المراسلات
باسم مدير التحرير على العنوان التالي:
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،
القاهرة: ص.ب ١١٧ مجلس الشعب
E mail: info@cihrs.org

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

رواق عربي

الآراء الواردة بالمجلة لا تعبر بالضرورة عن
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أسهم في تأسيسه

د. محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو منظمة غير حكومية إقليمية مستقلة تأسست عام ١٩٩٣، تهدف إلى دعم احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحليل صعوبات تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي، وتعزيز الحوار بين الثقافات في إطار الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل المركز على اقتراح والدعوة إلى سياسات وتشريعات وتعديلات دستورية تعزز من المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والقيام بأنشطة بحثية، ودعوية عبر توظيف مختلف الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعليم حقوق الإنسان مع التركيز بشكل خاص على الشباب، وبناء القدرات المهنية للمدافعين عن حقوق الإنسان. ومنذ تأسيسه يقوم المركز بشكل منتظم بنشر كتب و دوريات تتناول قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم العربي.

يسعى مركز القاهرة إلى المساهمة في إلقاء الضوء على أبرز المشكلات والقضايا الحقوقية الملحة في الدول العربية، والتنسيق مع مختلف الأطراف المعنية والمنظمات غير الحكومية في المنطقة ، والعمل سوياً من أجل رفع الوعي العام بهذه القضايا ومحاولة التوصل إلى حلول وبدائل تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يتمتع المركز بوضع استشاري خاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المركز عضو في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية الرأي والتعبير (ايفكس). المركز مسجل في القاهرة وباريس وجنيف. وحاصل على جائزة الجمهورية الفرنسية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٧.

رئيس مجلس الإدارة

كمال جندوبي

المدير العام

بهي الدين حسن

نائب المدير

زياد عبد التواب

الفهرس

افتتاحية العدد

•• المسئولية التاريخية لراشد الغنوشي تجاه المراجعات المنتظرة من "جماعة الإخوان المسلمين"
بهي الدين حسن ٥

ملف العدد

جماعة الإخوان المسلمين والثورة المصرية ١١

•• المراجعات السياسية والفكرية التي لم تجري بعد داخل جماعة الإخوان
د. معتز الفجيري ١٣

•• جماعة الإخوان المسلمون بعد خمس سنوات من ثورة يناير د. أحمد عبد ربه ٤٣

•• الصراع على قيادة جماعة الإخوان المسلمين في مصر د. جورج فهمي ٥٧

•• تصاعد التمرّد الإسلامي في مصر مختار عوض ومصطفى هاشم ٦٧

مقال العدد

•• داعش في العالم: الآثار الحقوقية والسياسية لظهور كائن مجنون
ياسين الحاج صالح ١٠٣

وثائق

•• بيان من الإخوان المسلمين فى اليوم الحادي عشر من الثورة الشعبية المباركة (٥ فبراير ٢٠١١) ١١٩

•• بيان من الإخوان المسلمين حول جلسة الحوار التى تمت اليوم بين القوى السياسية والوطنية والشبابية ونائب رئيس الجمهورية (٦ فبراير ٢٠١١) ١٢١

•• خطورة التمويل الأجنبي (٧ أغسطس ٢٠١١) ١٢٥

•• بيان حول مقترح إعلان المباديء الدستورية (٦ سبتمبر ٢٠١١) ١٢٩

•• نداء من الإخوان المسلمين للعقلاء للخروج من أزمة أحداث ماسبيرو (١٠ أكتوبر ٢٠١١) ١٣١

•• بيان من الإخوان المسلمين حول الشريعة الإسلامية وهوية الأمة (٣١ أكتوبر ٢٠١٢) ١٣٥

•• بيان من جماعة الإخوان المسلمين حول أحداث مجلس الشعب في ٢١ يناير ٢٠١٢ (١ فبراير ٢٠١٢) ١٣٩
•• بيان من جماعة الإخوان المسلمين حول وثيقة مركز المرأة بالأمم المتحدة (١٣ مارس ٢٠١٣) ١٤٣
•• غربة الإسلام والشريعة - د. عبد الرحمن البر (مقال) ١٤٥
•• التمويل الخارجي يدعم العلماني ضد الإسلامي- د. رفيق حبيب (تقرير صحفي) ١٤٩
•• مشكلة العلمانيين - عبد القادر أحمد عبد القادر (مقال) ١٥١
•• التطهير العرقي في الثقافة - د. حلمي القاعود (مقال) ١٥٧
•• الإعلام الرسمي ضد الرئيس والإسلام - د. حلمي القاعود (مقال) ١٦١
•• المشروع الإسلامي يزعج الخصوم - د. حلمي القاعود (مقال) ١٦٥
•• نزع الهوية - د. حلمي القاعود (مقال) ١٦٩
•• شبيحة الحظيرة يحتلون الوزارة - د. حلمي القاعود (مقال) ١٧٣
•• الجلسة «٥٧» للجنة مركز المرأة.. استمرار لمحاولات هدم الأسرة - كاميليا حلمي (مقال) ١٧٧
•• رئيس منتخب ودستور شعبي وقلة مشاغبة - عامر الشماخ (مقال) ١٨١
•• فيهم الكفار والمنافقون - د. محمد عبد اللطيف (مقال) ١٨٣
•• هل تتكرر غزوة الأحزاب؟! - خالد إبراهيم (مقال) ١٨٧
•• الوضع الراهن في ظلال القرآن - وليد شلبي (مقال) ١٩١
•• حين يهبط الخطاب الليبرالي - نبيه عبد المنعم (مقال) ١٩٥
•• متى كان العلمانيون يجلون الأزهر؟! - أبو الحسن الجمال (مقال) ١٩٩

٥

افتتاحية

المسئولية التاريخية لراشد الغنوشي
تجاه المراجعات المنتظرة من "جماعة الإخوان المسلمين"

يتناول هذا العدد من "رواق عربي" بعض إشكاليات تطور جماعات "الإسلام السياسي" في العالم العربي، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن عدد من الأسئلة وثيقة الصلة بمسار جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وخاصة منذ انتفاضة يناير ٢٠١١.

تجرى هذه المناقشة بينما تخوض حركة "النهضة" في تونس جدالات فكرية عميقة؛ استعدادًا لمؤتمرها العام التاريخي فى مايو ٢٠١٦. تتمحور النقاشات التمهيدية للمؤتمر حول مسألة الفصل بين السياسى والدعوى، والتوجه نحو التخلي عن ممارسة النشاط الدعوى لتقوم به جمعيات أهلية منفصلة تماما عن حزب "النهضة"؛ ومن ثم التحول إلى حزب "مدنى" سياسى، أقرب لنمط الأحزاب "المسيحية الديموقراطية" فى أوروبا. يقود هذا الصراع الفكري غير المسبوق داخل جماعات الإسلام السياسي في العالم العربي منذ نشأتها أوائل القرن الماضي، راشد الغنوشي المفكر والزعيم السياسي التاريخي "للنهضة"[١]. إذا قدر لهذا التوجه "الثورى" تحقيق انتصار حاسم فى المؤتمر العام – وهو أمر مرجح – فإن ذلك سيعنى بدء مسيرة الألف ميل على طريق يكف فيه

"الإسلام" عن أن يشكل بالنسبة لحزب "النهضة" مرجعًا إلزاميًا لبرنامج وسياسات وممارسات الحزب، وخاصة فيما يتصل بنمط نظام الحكم فى تونس، والنظام القانوني، وموقع غير المسلمين والنساء فيه، وغيرها من الأمور الحيوية، وألا يشكل "الإسلام" أكثر من مصدر إلهام قيمي عام للحزب "المجدِد"؛ الأمر الذي قد يفسح المجال أمام "النهضة" لأن تصير تدريجياً الحزب السياسى الرئيسى لليمين المحافظ غير الدينى فى تونس، وأن تعود للحكم بأغلبية أكبر وبقاعدة اجتماعية أعرض وأكثر رسوخًا.

سبق للكاتب أن نوه عدة مرات، فى سياق تقديمه للتقرير السنوى لمركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان منذ عام ٢٠١١، إلى الدور الحيوى الذى لعبته حركة "النهضة"-بوصفها حركةً إسلاميةً متطورةً ومنفتحةً للتغيير، مقارنةً بمثيلاتها فى العالم العربى- في الإسهام فى إنجاح "النموذج التونسى" فى سياق الربيع العربى، مثلما أسهم جمود وانتهازية "جماعة الاخوان المسلمين" فى صنع الفشل المرير فى مصر. غنىٌ عن القول، إن العامل الحاسم فى النجاح فى تونس، والفشل فى مصر، كان لاختلاف الأدوار التى لعبتها نخبة المؤسسة العسكرية فى الدولتين فى المسارين منذ يناير ٢٠١١.

جديرٌ بالذكر، أنه قبل مؤتمرها العام بأكثر من عامين، قامت "النهضة" أيضا بعملية إعادة تقييم شاملة، ومراجعة عملية لسلوكها السياسى. وقررت "النهضة"، بناءً على ذلك، الاستجابة للمطلب الشعبي الجارف بالتخلى عن الحكم، ومراجعة استراتيجيتها السياسية وتحالفاتها ومفردات خطابها السياسى. جرى ذلك فى ضوء تطورين مهمين؛ الأول هو تصاعد المعارضة الشعبية فى تونس ضد حكومة "الترويكا" التى كانت قد شكلتها "النهضة"؛ بوصفها حزب الأغلبية البرلمانية. والثانى هو الفشل الذريع "لجماعة الإخوان المسلمين" فى حكم مصر، وانهيار شعبيتها، وإطاحة الجيش برئيس الجمهورية المنتخب.

فى مصر عجزت "جماعة الإخوان المسلمين" حتى عن أن "تلحظ" فشلها السياسي الخاص والذريع، أو أن تدرك لاحقا أسبابه، ومسئوليتها عنه، بعد أن اختزلت الانفضاض الشعبى الهائل عنها فى مؤامرات أجهزة الدولة العميقة والمؤسسة العسكرية. لم يتأثر هذا الجمود الفكرى والعجز السياسى بالإطاحة بحكمها بعد عام واحد فقط ، ومذبحتي "رابعة والنهضة" غير المسبوقتين فى تاريخ مصر الحديث، واللتين راح ضحيتهما نحو ألف شخص، غالبيتهم من أعضائها وأنصارها، ولا بأعمال القمع الأمنى والقانونى والقضائى التى اعتصرت ألوفاً آخرين من أعضائها وأنصارها، بل أدت هذه التطورات الزلزالية، إلى هيمنة سيكولوجية "الضحية" على ما بقى من "عقل"

للجماعة، وانحسرت تصورات الاتجاهين البارزين فى الجماعة فى نطاق رد الفعل، سواءٌ أكان "سياسيًا" أم "مسلحًا".

بالطبع ليس من المنطقي مطالبة جماعة الإخوان المسلمين بأن تنسخ كل مراجعات حركة "النهضة" وأن تتبناها، برغم أن المراجعات ذات الطابع الأيديولوجي المقترحة من "النهضة" على مؤتمرها، تصلح أيضا كإطار للمراجعات ذات الطابع الأيديولوجي المنتظرة من كل جماعات الإسلام السياسي "المعتدلة" فى العالم العربى. ورغم أن كلًا من "النهضة" و"الجماعة" تنتميان إلى تيار "الإسلام السياسي"، بل كانت "النهضة" عضوًا فى "التنظيم الدولي للإخوان المسلمين" تحت قيادة الجماعة المصرية؛ فإن هناك اختلافاً في مستوى تطور المجتمعين المصرى والتونسى، واختلافاً آخر فى البيئة السياسية والثقافية، وثالثًا فى المسارات السياسية للحزب والجماعة، ورابعًا فى طبيعة الأخطاء الجسيمة المرتكبة؛ الأمر الذي يفرض طابعاً خاصاً للمراجعات ذات الطابع السياسي، من المنتظر أن تشرع فيها "جماعة الإخوان المسلمين" فى مصر.

تستوجب الفترة ٢٥ من يناير ٢٠١١ إلى ٣ يوليو ٢٠١٣ من "الجماعة" وكل مؤرخ موضوعى وقفةً خاصةً؛ فهى تكشف بوضوح لا التباس فيه عن طبيعة الخيارات الاستراتيجية الحقيقية "للجماعة"، التي كانت دفينة فى زمن "التقية" قبل الثورة[٢]. خلال هذه المرحلة التاريخية صارت "الجماعة" نجماً صاعداً ثم "سيداً"، تتمتع خلالها، بشكل مباشر أو غير مباشر، بوزن حاسم في مؤسسات رئيسية لصنع القرار فى مصر، مثل لجنة وضع تعديلات الدستور (مارس ٢٠١١) ومجلسي الشعب والشورى، والهيئة التأسيسية لوضع الدستور (٢٠١٢)، وأخيرًا التربع على كرسى رئاسة الجمهورية. كانت هناك بالطبع صراعات مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذى حكم البلاد من ١١ فبراير ٢٠١١ إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٢. ولكنها كانت تنتهى دائمًا بتفاهمات واتفاقات معلنة أو غير معلنة، وعلى حساب القوى الرئيسية التى بادرت بانتفاضة ٢٥ يناير ٢٠١١.

لم يحتدم الصراع بين الطرفين قبل يونيو ٢٠١٣ إلا فى وقت متأخر؛ أى فى ربيع ٢٠١٢، عندما تراجعت "الجماعة" عن تعهدها بعدم تقديم مرشح لها فى انتخابات رئاسة الجمهورية. بينما طوال العامين الحاسمين التاليين لانتفاضة ٥٢ يناير كان الخطاب السياسى "للجماعة" ومواقفها السياسية اليومية تقدم المساندة للجبهة التى "يحارب" فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ أى ترويض قوى الإصلاح والتغيير وتقزيمها، وتقديم الغطاء السياسى للمذابح التى نظمها "المجلس" فى ماسبيرو، ومحمد محمود، وأمام مجلس الوزراء وغيرها، ولحملات التشويه ضد شباب

النشطاء السياسيين والمنظمات الحقوقية، وأعمال القمع الأمنى والقانونى والقضائى ضدهم.

فى هذا السياق، من الضرورى "للجماعة" أن تعود أيضا الى تأمل البرنامج السياسى الوحيد المعلن لها، الذى أزيح الستار عنه فى خريف عام ٢٠٠٧. إن أخطر الجرائم ذات الطابع "الأيديولوجي" التي ارتكبتها "الجماعة" خلال وضع دستور مصر ٢٠١٢ تحت هيمنة أغلبيتها فى الهيئة التأسيسية، تجد مصدرها في هذا البرنامج، الذي يستوحي نمط حكم شمولي، يوظف فيه الإسلام لضمان وتكثيف الطابع التوليتارى للحكم[٣]. لقد زعمت "الجماعة" حينذاك، أنها مضطرة لتقديم تنازلات للسلفيين من أعضاء الهيئة التأسيسية، ولكن الحقيقة الموثقة أن "الجماعة" كانت حينذاك تستلهم، وتطبق بشكل تدريجي "دستورها" المعلن قبل خمس سنوات.

الطرف الثاني الذي حصل على ما تطلع إليه في دستور ٢٠١٢ هو المؤسسة العسكرية، وخاصة ضمان الدستور "لحقها" فى محاكمة المدنيين، وذلك للمرة الأولى فى تاريخ الدساتير المصرية. جديرٌ بالذكر أنه قبل دستور ٢٠١٢ كان يجوز إحالة المدنيين المصريين – بما في ذلك الإخوان المسلمون – للمحاكم العسكرية بمقتضى نص قانونى، ولكن غير دستورى. ولذا كانت هناك طعون محالة للمحكمة الدستورية العليا تطلب إلغاء النصوص القانونية ذات الصلة المناقضة لدستور ١٩٧١. وقد قام أول برلمان بعد انتفاضة يناير ٢٠١١ بتعديل تلك النصوص القانونية. بيد أن دستور ٢٠١٢ أعاد الاعتبار الى النصوص الملغاة بإباحته محاكمة المدنيين أمام هذا القضاء الاستثنائي، بل إنه أفسح المجال بذلك لإضافة نصوص قانونية جديدة، تبيح إحالة مدنيين لمحاكم عسكرية، وهو ما قام به بالفعل الرئيسان عدلى منصور وعبد الفتاح السيسى بعد ٣ يوليو ٢٠١٣. ولعل ذلك يفسر لماذا لم تسع المؤسسة العسكرية إلى وضع دستور جديد تماما بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسى وجماعة الإخوان المسلمين، بل حرصت على أن تتخذ شكل عملية "تعديل" لدستور ٢٠١٢. لقد مكنها ذلك من أن تبعد مكاسبها الاستراتيجية منه عن دائرة الجدال العام، من أجل أن تركز جهدها فى الحصول على مكاسب إضافية فى الدستور "المعدل"/الجديد. أما من عارضوا بالتظاهر "دسترة" إحالة المدنيين للمحاكم العسكرية، فما زالوا يقضون عقوبة السجن من ٣ إلى ٥ سنوات.

على الأرجح، سيكون الخاسر الوحيد فى أى مراجعة جادة[٤] تقوم بها جماعة الإخوان المسلمين، هو هيئتها القيادية التى أدارت هذه المرحلة التاريخية، وقادت خلالها الجماعة فى عملية انتحار أخلاقي، قبل أن تصير انتحاراً سياسياً، لتصبح صيداً سهلاً فى مرمى كتائب الإعدام السياسي، ثم البدني لأجهزة الدولة العميقة. أما الجماعة ذاتها، فقد تُكتب لها شهادة ميلاد جديدة

من خلال هذه المراجعة. ستكون عملية قاسية لاشك فى ذلك؛ لأنها ستتطلب قبل كل شيء القدرة على أن تضع الجماعة نفسها وجهاً لوجه أمام "المرآة". يفاقم من صعوبة المهمة وقسوتها، افتقار الجماعة فى هذه اللحظة، ومنذ زمن طويل، لشخصيات قيادية كاريزمية، تتمتع باتساع الأفق، ومؤهلة لإدارة هذه العملية الاستراتيجية، وقادرة على إنجاز مراجعات جادة بينما، في الوقت نفسه، تجري محاكمات متعددة وتعسفية ممتدة لسنوات للقيادة الرسمية للجماعة، فى ظروف احتجاز غير إنسانية، وباتهامات أغلبها ملفق، لا يصدقها إنسان عاقل، فضلا على أنه لا صلة لها بالجرائم الحقيقية التي ارتكبها أبرز شخصيات هذه القيادة.

خلال المرحلة التحضيرية للمؤتمر العام لحزب «النهضة»، كان للمؤلف لقاء خاص مع الشيخ راشد الغنوشى فى منزله بتونس العاصمة، دار حول بعض الإشكاليات المثارة فى هذه الافتتاحية، وكذلك حول مسئولياته كمفكر إسلامى مجدد ومتفاعل مع عصره، تجاه جماعات وأحزاب الإسلام السياسى الأخرى فى العالم العربى.

بهي الدين حسن
مدير مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

الهوامش

١. يصعب إطلاق صفة "المفكر" على شخصيات قيادية أخرى فى جماعات الإسلام السياسي وأحزابه المعتدلة (لا تنتهج طريق العنف المسلح) فى العالم العربى.

٢. يقول حسام تمام في بحثه القيم "الإسلاميون ومسارات الثورة المصرية" المنشور في ٧/ ٢/ ٢٠١١: "ثمة شكوك تقليدية فى أن الإخوان يظلون دومًا أقرب للنظام حتى فى خيالهم السياسى، وأنهم دائما راغبون، أو أقله قابلون، فى القرب منه حتى وهم ينتفضون ضده، أو على الأدق يشاركون الشارع فى الانتفاضة».
http://www.transeuropeennes.eu/ar/articles/246

٣. انظر في تقييم هذا البرنامج، بهي الدين حسن "برنامج حزب الإخوان المسلمين فى مصر من منظور حقوق الإنسان" يونيو ٢٠٠٨.
http://www.cihrs.org/?p=2555

٤. هناك عدد من الجماعات والأحزاب السياسية والشخصيات العامة، التى تصنف نفسها باعتبارها "ليبرالية" أو "يسارية"، تحتاج أيضا إلى الشروع بمراجعة جادة لمسارها السياسى وسلوكها القيمى، وخاصة منذ الثالث من يوليو ٢٠١٣.

ملف العدد

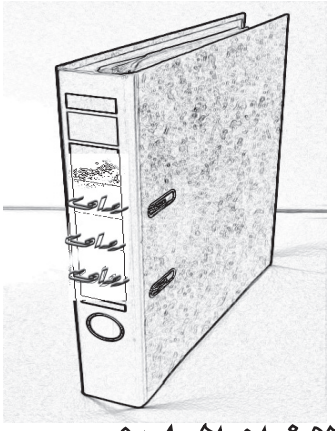

جماعة الإخوان المسلمين والثورة المصرية

- المراجعات السياسية والفكرية التي لم تجري بعد داخل جماعة الإخوان / د. معتز الفجيري.
- جماعة الإخوان المسلمون بعد خمس سنوات من ثورة يناير / د.أحمد عبد ربه .
- الصراع على قيادة جماعة الإخوان المسلمين في مصر / د.جورج فهمي.
- تصاعد التمرّد الإسلامي في مصر / مختار عوض ومصطفى هاشم.

١٣

المراجعات السياسية والفكرية التي لم تجري بعد داخل جماعة الإخوان

د. معتز الفجيري *

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل أداء جماعة الإخوان المسلمين (الجماعة) في التعاطي مع قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وحتى عزل الرئيس محمد مرسي في٣ يوليو ٢٠١٣. يكتسب هذا الموضوع أهميته من النقاش الجاري حاليًا حول مستقبل الجماعة، واحتمالات وجود خلافات تنظيمية وسياسية محتدمة داخل تلك الجماعة.[١] والجدل حول تحول بعض عناصر الجماعة إلى ممارسة العنف[٢] وما يتردد حول نجاح التنظيمات الجهادية في تجنيد بعض من شباب الإخوان في صفوفها.[٣] وقد أسهم التقرير الذي أصدرته الحكومة البريطانية مؤخرًا في تأجيج النقاش حول فكر الجماعة، وعلاقاتها بالتنظيمات الجهادية العنيفة؛ حيث وصف المشروع الفكري للجماعة بالمتطرف، الأمر الذي قد يدفع أصحابه إلى ممارسة العنف. سلط التقرير الضوء على التناقض بين أيديولوجية الجماعة وبين قيم الحرية والتعددية والتسامح وقبول الآخر، وأوصى برفض منح تأشيرات دخول إلى بريطانيا لأعضاء الجماعة أو المرتبطين بها ممن صدرت عنهم تصريحات تؤيد أو

* باحث مصري وناشط في مجال حقوق الإنسان.

تحبذ العنف والتطرف.[٤] كل ذلك يزيد من أهمية الخوض في تحليل المسار الفكري والسياسي للجماعة.

قد يرى كثير من أعضاء الجماعة أن الوقت غير مناسب لإثارة مثل هذا النقاش وسط مناخ القمع غير المسبوق الذي تمارسه السلطات المصرية ضد قيادات وأعضاء الجماعة؛ لكن نظرًا لكون الجماعة أحد التنظيمات السياسية الكبرى، في إطار ما يعرف بتيار الإسلام السياسي، ومازالت لها قواعد شعبية في مصر وخارجها رغم موجات القمع المتتالية، فإنه لابد أن تأتي اللحظة التي ستعود فيها الجماعة مرة أخرى إلى العمل السياسي؛وهو ما يجعل من المراجعة النقدية لمواقف الجماعة وقراراتها خلال السنوات الأخيرة ضرورة لا غنى عنها.

من ناحية أخرى تشهد اللحظة السياسية الراهنة في مصر مأزقًا دقيقاً للغاية في مسار التغيير السياسي الذي أطلقته ثورة يناير؛ حيث تم إفساح المجال لإعادة تأسيس نظام سلطوي جديد، يمارس القمع بشكل غير مسبوق. وهو ما يزيد من أهمية إجراء مثل هذه المراجعات والتقييمات ليس فقط لمسار الجماعة، بل هناك أهمية أيضاً لتقييم أداء سائر القوى السياسية الأخرى. وأخيراً فقد أطلقت مؤخراً قيادات الجماعة دعوات لسائر القوى السياسية المعارضة للنظام الحالي إلى الاصطفاف الثوري معها؛ لكن يبدو أن كثيراً من هذه القوى السياسية التي تنتقد السجل السياسي السابق للجماعة ترفض فكرة التعاون معها مجددًا في عمل سياسي مستقبلي، بل يدعوها البعض إلى إجراء مراجعة حقيقة ونقدية لهذا السجل قبل الحديث عن أي إمكانية لاصطفاف جديد.

في هذا الإطار تطرح هذه الدراسة بعضاً من الخلاصات النقدية لمسار الجماعة، وعلاقتها بالقوى السياسية الأخرى في مرحلة ما بعد ثورة يناير، وتعتمد في تحليلها وأحكامها على مصادر ووثائق أولية وثانوية متنوعة، منها ما هو صادر بشكل رسمي عن الجماعة، أو حزب الحرية والعدالة، أو القيادات الإخوانية المعروفة.

الاستنتاج الرئيسي لهذه الورقة أن سلوك الجماعة تجاه إدارة العملية الانتقالية غلب عليه الانحياز إلى تعظيم مكاسبها السياسية على حساب إنجاح عملية انتقالية توافقية، وعدم التردد في الالتقاء مع الأجندة السلطوية لمؤسسات النظام القديم، مادام ذلك يعظّم من هذه المكاسب. من ناحية أخرى تبنت الجماعة منظوراً إجرائياً للعملية الديموقراطية، يتناقض مع قيم المساواة والتعددية، ومارست الإقصاء عبر توظيف أدوات الدولة القمعية المتوارثة من الأنظمة السابقة، وسعت للهيمنة على مؤسسات الدولة لخدمة المشروع السياسي والأيديولوجي للجماعة.

لقد عمقت هذه الممارسات من المسافة بين الجماعة وسائر القوى السياسية في مصر، ودفعت كثيرًا من هذه القوى إلى تأييد الإقصاء الجاري للجماعة، ورفض الاصطفاف معها في أي عمل سياسي منظم ضد ممارسات النظام الحالي. على هذا الأساس تخلص الورقة إلى أن عودة الجماعة إلى الحياة السياسية في المستقبل، وتجاوز حالة الإقصاء، والإقصاء المضاد بين الجماعة وغيرها من قوى سياسية، يتطلب مراجعة شاملة وجريئة من جانب قيادات الجماعة والمنخرطين فيها لمعتقداتهم الفكرية، وتجربتهم في الحياة السياسية المصرية.

لن تتطرق هذه الدراسة إلى قضية اتجاه عدد من كوادر الجماعة إلى العنف ضد الدولة، أو الانضمام لصفوف التنظيمات الجهادية في مرحلة ما بعد عزل محمد مرسي، لكن إحدى خلاصات الورقة أن العنف قبل أن يتحول إلى فعل، فهو كامن في فكر جماعة الإخوان المسلمين، بما يحمله هذا الفكر من تغذية الاستقطاب الديني في المجتمع بين مشروعها الإسلامي وبين المشروعات الأخرى، وتأجيجه لنزعة الكراهية والتحريض ضد المعارضين لهذا المشروع الإسلامي والمختلفين دينيا في المجتمع. وقد مارست الجماعة التحريض والعنف ضد خصومها أثناء توليها السلطة. كذلك لن تتطرق هذه الدراسة أيضًا إلى تحديات الإدارة الداخلية للجماعة، أو ما يعرف بـ«الجمود التنظيمي»، لكن تجدر الإشارة إلى أن طريقة إدارة الجماعة تؤثر في محتوى رسالتها الفكرية، واستراتيجيات عملها، وتفاعلها مع الآخرين. وقد أكد بعض الدارسين على أهمية تعاطي الجماعة مع هذا الملف في إطار النقاش حول مستقبلها السياسي في مصر.[٥]

١. منهج إدارة العملية الانتقالية

واجهت عملية الانتقال الديموقراطي تحديات جمة بعد إجبار الرئيس السابق مبارك على تقديم استقالته، وتفويضه المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شئون البلاد. أهم هذه التحديات كانت أن وجدت القوى السياسية التي شاركت في الثورة أن عليها التعامل والتفاوض مع مؤسسات النظام القديم؛ هذه المؤسسات، وبشكل أخص المؤسسة العسكرية، كانت تسعى إلى الحفاظ على المكاسب والضمانات السياسية التي تتمتع بها، كما سعت هي الأخرى إلى تشكيل النظام الجديد بالشكل الذي يناسب طموحاتها. الاختلاف الجذري بين المشروعات الأيديولوجية والأهداف السياسية للقوى والحركات السياسية التي شاركت في التظاهرات والاعتصامات طوال الأيام الأولى للثورة، أعاق قدرة هذه القوى على توحيد

صفوفها للحصول على أكبر قدر من المكاسب والتنازلات من مؤسسات النظام القديم، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية.

احتفظت جماعة الإخوان المسلمين بأجندة ورؤية خاصة لدورها في مرحلة ما بعد مبارك؛ حيث كانت الجماعة ترى أن الفرصة سانحة لأن تحصل على أكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية، وأن تصوغ ترتيبات الانتقال بما يخدم مشروعها السياسي، حتى وإن دفعها ذلك إلى التفاهم المنفرد مع المجلس العسكري الذي تولى مسئولية وضع ترتيبات مرحلة ما بعد مبارك. لم تخل القوى السياسية الأخرى من تناقضات وتضاد أيضاً في الرؤى و الأهداف حال بينها وبين الحفاظ على جبهة موحدة طوال المرحلة الانتقالية. لكن في الوقت الذي توحدت فيه معظم هذه القوى في بداية المرحلة الانتقالية على أهمية التوافق على الدستور، كانت الجماعة وحلفاؤها في التيار الإسلامي يسيرون في اتجاه آخر، يضمن لهم هيمنة سريعة على مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية؛ ومن ثم التحكم في كتابة الدستور. وقد تطلب الأمر في أحيان كثيرة أن تصطف الجماعة مع المنظومة السلطوية نفسها التي اندلعت ضدها الثورة، في مواجهة سائر القوى السياسية. وعندما كانت الجماعة تتعرض لأزمات نتيجة توتر علاقتها مع المؤسسة العسكرية في بعض الأوقات كانت تحاول ترميم علاقتها بالقوى السياسية الأخرى؛ لكن بهدف تكتيكي ومرحلي، إذ سرعان ما كانت تنقض أو تلتف على اتفاقاتها، وتعود لمنهجها الإقصائي مجددا. استمر الإخوان في اتباع هذا المنهج حتى عزل الرئيس محمد مرسي، بل إن تجربتهم القصيرة في الحكم كشفت عن منهجهم الاستبدادي والإقصائي في إدارة البلاد.

كانت مصر بحاجة إلى بناء نموذج توافقي خلال إدارة المرحلة الانتقالية، تشارك في إطاره مختلف القوى السياسية في وضع عدد من الترتيبات المؤسسية والدستورية، والتوافق على توفير الحد الأدنى من ضمانات حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. هذه الترتيبات والضمانات كان من شأنها أن تضمن الوجود السياسي لجميع الأطراف، لكن في إطار بعض التنازلات من جميع الأطراف. ربما كان هذا المسار سيجنب تجربة الانتقال السياسي في مصر ما شهدته فيما بعد من أزمات سياسية عميقة، تفاقمت تحت حكم الجماعة وبعده. لم يكن استئثار فصيل واحد بوضع هذه الترتيبات الاختيار الصائب؛ نظرا لوجود تراث طويل من عدم الثقة بين مختلف الفصائل السياسية، وهو ما يتجلى في العلاقة المتوترة بين التيار الإسلامي والتيارات الأخرى، ووجود مخاوف عميقة لدى قطاعات من المجتمع المصري تجاه الجماعة، وما تمثله من أفكار وقيم. تسعى الدراسة في السطور التالية إلى التدليل على هذه الاستنتاجات.

التفاهم على المرحلة الانتقالية مع المجلس العسكري:

تعظيم المكاسب السياسية للجماعة كان العامل الأكثر حسما في علاقتها على مدار تاريخها بالنخب الحاكمة، بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي الحاكم؛ فالجماعة تعطي وزنا أكبر، عندما تكون الفرصة سانحة، لقبول تفاهمات مع السلطات الحاكمة، بدلا من العمل على أجندة تغيير جذرية أو ثورية. الأمر الذي يجعلها في كثير من الأوقات تصطف مع السلطات الحاكمة في مواجهة سائر القوى السياسية. في عهد الرئيس الراحل أنور السادات، ارتضت الجماعة بأن يكون انفتاح النظام الحاكم حينذاك عليها وسيلة للتضييق على التيارات اليسارية والناصرية. ورغم انضمام الجماعة في عهد مبارك لمطالب سائر القوى السياسية في الإصلاح السياسي، فقد كانت تحتفظ لنفسها باستقلالية في مواقفها عن الآخرين، بما يسمح لها بالتوصل لتفاهمات، وإجراء مناورات مع النخبة الحاكمة في ذلك الوقت؛ فقد تردد كثيرا استعداد قيادات الجماعة، في أكثر من مناسبة وقت حكم مبارك، لدعم النظام، أو الموافقة على انتقال السلطة لأحد أفراده بعد رحيل مبارك، إذا كان ذلك من شأنه تعظيم مكاسبها السياسية. هذا الأمر قلل من أن تكون جماعة الإخوان المسلمين شريكًا يمكن الوثوق به، و الاعتماد عليه في أي عمل سياسي مشترك للضغط من أجل التحول الديموقراطي. وفي الحقيقة فإن بعض الأحزاب السياسية الأخرى في مصر، سواء كانت ليبرالية أو يسارية، عبرت أيضاً في مناسبات كثيرة عن استعدادها للتخلي عن مبادئها وحلفائها لتحقيق مكاسب سياسية خاصة بها.

قبل الثورة أعلنت الجماعة في بيان لها يوم ١٩ يناير ٢٠١١ عن عدد من المطالب الإصلاحية،[٦] ولم تعلن رسمياً عن تبنيها أو مشاركتها في مظاهرات٢٥ يناير؛ لكنها أكدت أنها لن تمنع أعضاء الجماعة من المشاركة.[٧] بعد ذلك انضمت الجماعة رسميا إلى المظاهرات في الأيام التالية، بعد تصاعد حركة الاحتجاجات في الشارع. وأعلنت الجماعة صراحة في بياناتها الصادرة أيام ٣١ يناير ٢٠١٠، و١و٢ فبراير ٢٠١١ عن رفضها للحوار، وسقوط شرعية النظام، وأكدت عدم قبولها لأي إصلاحات محدودة يعلن عنها النظام، وتمسكها برحيل مبارك، ودعت الجماهير إلى التحلي بالصبر في الميادين.[٨] هذا الموقف تغير فيما بعد، وأعلنت الجماعة عن قبولها بالحوار مع نظام مبارك، ودعت لما اعتبرته «منهج الإصلاح السلمي الشعبي المتدرج».[٩]

في خضم الحراك الثوري في ٣١ يناير ٢٠١١، فوض مبارك نائبه عمر سليمان للحوار مع القوى السياسية حول مختلف المطالب التي نادت بها المظاهرات والاعتصامات في ميادين مصر. قوبلت هذه الدعوة بالرفض من بعض الحركات الشبابية والشخصيات السياسية القريبة من هذه الحركات، والتي تمسكت بأن رحيل مبارك عن السلطة في إطار ترتيبات انتقالية دستورية ومؤسسية جديدة لابد أن يسبق أي حوار. عدد آخر من القوى السياسية، مثل أحزاب الوفد والتجمع ،وما عرف بلجنة الحكماء، قبلوا الحوار مع عمر سليمان، وتوافقوا على عدد من الترتيبات الانتقالية التي تتم في إطار استكمال الرئيس مبارك مدته الرئاسية الأخيرة. كانت الإخوان من بين هذه القوى التي قبلت هذا الحوار، بل إن هناك معلومات ترددها مصادر إخوانية بأن عددًا من قيادات الجماعة كان قد التقى بشكل سري مع عمر سليمان يوم أول فبراير، واتفقوا على سحب الجماعة لعناصرها من تظاهرات ميدان التحرير مقابل الإفراج عن عدد من قيادات الجماعة من السجون، وعلى رأسهم خيرت الشاطر وحسن مالك، والسماح للجماعة بتأسيس حزب سياسي، وجمعية أهلية.[١٠] وقد دافعت قيادة الإخوان بحماس في ذلك الوقت عن نتائج جلسات الحوار التي تمت بين عدد من القوى السياسية وعمر سليمان.[١١]

أيضًا فإن كثيرًا من القوى السياسية الأخرى التي روجت لنتائج الحوار مع عمر سليمان كانت ترغب في أن تتم عملية الانتقال السياسي بشكل منظم وفي إطار مؤسسات نظام مبارك؛ خوفاً من احتمالات عدم الاستقرار، وتحسبًا لإمكانية هيمنة تيار الإسلام السياسي بقيادة الجماعة، في حال تمت العملية الانتقالية في ظل فراغ دستوري ومؤسسي.[١٢] لم تنجح خطة عمر سليمان في وقف حركة الاحتجاجات والاعتصامات في الشارع، ولم يكن بمقدور أي فصيل سياسي في ذلك الوقت أن يوقف هدير الاحتجاجات الغاضبة. تردد أيضاً أن قبول بعض القيادات العليا في الجماعة للتفاوض والتفاهم مع عمر سليمان تسبب في إثارة غضب قطاعات واسعة من قيادات الجماعة وأعضائها، خاصة الشباب الذين التحموا في الميادين مع المجموعات الشبابية الأخرى من خارج التيار الإسلامي.

تغير موقف الجماعة بدءًا من ٧ فبراير، واتجهت مرةً أخرى إلى رفض الحوار، والعودة للمطالبة برحيل مبارك، ورفض الإصلاحات الجزئية التي دعا إليها عمر سليمان.[١٣] اتخاذ الجماعة لمواقف تبدو متناقضة طوال أيام الثورة، ارتبط بقلق قياداتها من التداعيات الأمنية المحتملة لتصدرها المشهد، وأيضًا حرص الجماعة على اتخاذ موقف وسط يسمح لها بالمناورة مع مختلف الأطراف السياسية. كما كشف هذا التناقض عن اختلافات في التقديرات و الرؤى

السياسية بين قيادات وأعضاء الجماعة في هذا الوقت،[١٤] وليس غريبًا في هذا الإطار أن تستقيل بعض القيادات الشابة البارزة من الجماعة بعد الثورة؛ اعتراضاً على غياب الشفافية في إدارة شئونها وصناعة واتخاذ القرارات، واحتجاجا على عدم تجاوب قيادات الجماعة مع الحركات الشبابية والسياسية الثورية.[١٥]

قبول ودعم الإخوان للخطة الانتقالية التي أعلن عنها المجلس العسكري كانت المحطة الفارقة التي أدت إلى تفاقم الاستقطاب بين الجماعة وحلفائها في التيار السلفي من جهة، والتيارات الليبرالية واليسارية والحركات الشبابية من جهة أخرى. شملت هذه الخطة الانتقالية الاستفتاء على عدد من التعديلات الدستورية تجريها لجنة من الخبراء يعينها المجلس العسكري، تمهيداً لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، على أن ينتخب البرلمان الجديد جمعية تأسيسية تعد مسودة دستور جديد يطرح بعد ذلك للاستفتاء. وبالفعل تشكلت لجنة تعديل الدستور، وكانت الجماعة الفصيل السياسي الوحيد الذي اختير أحد قياداته لعضوية هذه اللجنة.

التفسير الأرجح لهذا المسار الذي اختارته الجماعة، هو اقتناع قياداتها بأن هذه الخطة الانتقالية ستدعم هيمنتها على صياغة الدستور الجديد، وعلى جميع مخرجات العملية الانتقالية. دافع تيار الإسلام السياسي بقوة عن هذه الخطة، وأخذ على عاتقه مهمة الترويج لها، بزعم أن هذه الخطة ستضمن الاستقرار للبلاد، وستحافظ أيضًا على الهوية الإسلامية للدولة المصرية ضد أي محاولات للمساس بالمادة الثانية لدستور ١٩٧١، والتي تنص على أن «الإسلام دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع».

في الحقيقة لم يكن تعديل أو إلغاء هذه المادة مطروحًا من جانب التيارات السياسية الرئيسية بمصر في ذلك الوقت. وقد بدا واضحاً من تسلسل الأحداث فيما بعد أن طموحات الجماعة التي أرادت تحقيقها في الدستور الجديد، وفي هندسة النظام السياسي بشكل عام، كانت تتجاوز سقف المادة الثانية. اعتماد التيار الإسلامي على مبرر حماية المادة الثانية كان يضمن أيضاً حشد مناصريه لدعم الخطة الانتقالية، والتصويت بنعم للتعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١. هذه التعبئة على أساس الدين كان لها أثر بالغ الخطورة في إشعال الاستقطاب على أساس الدين والهوية. أسهم هذا الاستقطاب الديني في تهميش قضايا أخرى بالغة الأهمية في التحول الديموقراطي، من ضمنها إصلاح المؤسسات والتشريعات الموروثة من النظام السابق، أو التوافق على إصلاحات اجتماعية واقتصادية. كما غير هذا الاستقطاب خريطة التحالفات السياسية بشكل كامل، وشجع في مرحلة لاحقة أنصار النظام السابق على إعادة

تنظيم صفوفهم تحت لافتة مواجهة خطر دولة الإخوان، بل والتحالف مع بعض القوى السياسية الجديدة التي تشكلت في أعقاب الثورة. وكانت الجماعة في بداية المرحلة الانتقالية قد تعهدت لشركائها في الثورة، بأنها ستترشح فقط على ٢٥٪ من مقاعد مجلس الشعب، وأنها لن تطرح مرشحاً للانتخابات الرئاسية؛ حرصاً منها على مساهمة جميع القوى السياسية في بناء المؤسسات السياسية والدستورية في مرحلة ما بعد مبارك، لكنها لم تلتزم بهذه التعهدات، وسعت طوال المرحلة الانتقالية إلى أن تكون صاحبة النفوذ والهيمنة على البرلمان والسلطة التنفيذية.

سيناريو المبادئ فوق الدستورية:

كانت صيغة ما عرف ب»المبادئ فوق الدستورية» بمثابة أحد المخارج التي اقترحتها وروجت لها العديد من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني؛ لتجاوز الانقسام الذي أحدثته الخطة الانتقالية غير التوافقية التي صاغها المجلس العسكري، وأيدها التيار الإسلامي. تقوم هذه الصيغة على توافق مختلف القوى السياسية على مجموعة من المبادئ التي يجب أن تلتزم بها الجمعية التأسيسية أثناء صياغة الدستور الجديد. تحتوي هذه المبادئ على وضع ضمانات للحقوق والحريات العامة، وبناء نظام ديموقراطي، ولا يجوز لأي تيار سياسي أن يتجاوز هذه المبادئ خلال وضع الدستور الجديد. طرح العديد من المشروعات والمقترحات للمبادئ فوق الدستورية، منها مسودة تقدم بها د.محمد البرادعي، ومسودة أخرى تقدم بها حزب الوفد في إطار ما عرف بالتحالف الوطني، ومسودة صاغها ائتلاف منظمات حقوق الإنسان المستقلة، ومسودة علي السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء حينذاك، والتي تمت صياغتها تحت رعاية المجلس العسكري.

أثارت مسودة السلمي لغطا كبيرا نتيجة احتوائها على عدد من المواد التي تعطي صلاحيات واسعة للمؤسسة العسكرية في النظام السياسي، وتحميها من رقابة الهيئات المدنية المنتخبة. رفضت الجماعة وعدد آخر من القوى السياسية هذه المسودة؛ لكن الجماعة لم تكن ضد هذه المسودة فحسب، بل كانت ضد فكرة وثيقة المبادئ فوق الدستورية من حيث المبدأ، وتمسكت بحق البرلمان الجديد في وضع معايير اختيار الجمعية التأسيسية، وحق هذه الجمعية في صياغة الدستور. رفضت الجماعة أيضًا الالتزام بمرجعية مواثيق حقوق الإنسان الدولية، معتبرة أن هذه المواثيق تصطدم بهوية المجتمع المصري وثقافته الإسلامية، وبمرجعية الشريعة الإسلامية

الحاكمة للدستور والدولة.[١٦]

عدم الوفاء بالتوافقات السياسية مع الشركاء: (تعهدات فيرمونت)

تجددت محاولات التوافق بين الجماعة وعدد من الشخصيات السياسية العامة والحركات الشبابية من خارج التيار الإسلامي، وذلك قبل أيام قليلة من الإعلان عن الفائز بالانتخابات الرئاسية؛ إذ كانت الجماعة في حاجة إلى دعم سياسي واسع النطاق، ليساعدها في مواجهة وتجاوز عدد من الأزمات. كانت الجماعة تخشى احتمالات تزوير الانتخابات لصالح المرشح القوي أحمد شفيق، أحد الوجوه البارزة لنظام مبارك. وكان حل مجلس الشعب، بعد حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون مباشرة الحقوق السياسية، بمثابة صدمة للجماعة. في الفترة نفسها أصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً مكملاً مكبلاً لسلطات وصلاحيات الرئيس المنتخب، وشكل مجلساً للدفاع الوطني، العضوية الأكبر فيه لذوي الخلفيات العسكرية. كما أصدر وزير العدل قراراً بمنح الضبطية القضائية لأفراد القوات المسلحة؛ الأمر الذي اعتبر حينها خطوة تمهيدية لإجراءات قمعية من جانب المجلس العسكري، ضد التحركات السياسية في ميادين مصر.

استمعت الجماعة خلال هذه الجولات إلى انتقادات لاذعة لمنهجها السياسي طوال الفترة الانتقالية. لكن قيادات الجماعة وعلى رأسهم محمد مرسي، تعهدوا بصفحة جديدة، وطالبوا الحضور بالتكاتف مع الجماعة لمجابهة ما وصفوه بالتهديدات التي تواجه ثورة يناير والمؤسسات المدنية المنتخبة. عقب جولات من الحوار والمفاوضات توافق المشاركون على ما عرف إعلامياً بتعهدات فيرمونت.[١٧] بموجب هذه التعهدات؛ تعهد محمد مرسي أنه فور إعلان فوزه بالرئاسة سيصدر قرارات بـ «تشكيل فريق رئاسي، وحكومة إنقاذ وطني من جميع التيارات الوطنية، ويكون رئيس هذه الحكومة شخصية وطنية مستقلة». كما تعهد «بالسعي لتحقيق التوازن في تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن دستورًا لكل المصريين». وقد أكدت وثيقة فيرمونت على :»الشراكة الوطنية والمشروع الوطني الجامع الذي يعبر عن أهداف الثورة وعن أطياف ومكونات المجتمع المصري، وتُمثل فيها المرأة والأقباط والشباب». تحايل الإخوان على هذه التعهدات، ولم يلتزموا بها بعد فوز محمد مرسي بالرئاسة،[١٨] الأمر الذي أدى إلى تصاعد الأزمات بين الجماعة وبين سائر التيارات السياسية والمجتمعية، وهو ما انتهى بتدخل الجيش، وعزل الرئيس محمد مرسي، وإقصاء جماعة الإخوان المسلمين عن الحياة السياسية.

طريقة إصدار دستور ٢٠١٢:

نقد وثيقة دستور ٢٠١٢ يرتبط أولاً بطريقة صدوره، ثم ثانياً بمحتوى الدستور، وما كفله من ضمانات لتعزيز الديموقراطية، وحقوق الإنسان. الطريقة التي أدارت بها الجماعة عملية إعداد دستور ٢٠١٢ أثبتت صحة المخاوف التي أبداها كثير من القوى السياسية على خطة الفترة الانتقالية التي صاغها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خاصة لما حظيت به الخطة من تأييد الجماعة وحلفائها، وكانت الخطة قد منحت مجلس الشعب اختصاص انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية المنوط بها صياغة الدستور. اعتمد التيار الإسلامي على أكثريته البرلمانية للسيطرة على تشكيل الجمعية التأسيسية، والهيمنة بالتالي على مخرجات هذه الجمعية. ورغم أن القضاء الإداري كان قد قضى ببطلان الجمعية التأسيسية الأولى؛ نظراً لانتخاب أعضاء من مجلس الشعب في هذه الجمعية، فلم يغير الإسلاميون منهجهم الإقصائي في تشكيل الجمعية التأسيسية الثانية، خلافًا لوعودهم للقوى السياسية الأخرى قبل انتخاب الرئيس محمد مرسي.

ليس هذا فحسب، بل إن تمرير دستور ٢٠١٢ اعتمد على تحايل صارخ على الرقابة القضائية على عملية وضع الدستور. وذلك من خلال إصدار الرئيس محمد مرسي بشكل مفاجئ في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢ إعلاناً دستورياً يحصن جميع قرارات الرئيس، ويحصن الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى من رقابة القضاء. أقدم الرئيس أيضاً بموجب هذا الإعلان الدستوري على عزل النائب العام، وتعيين نائب عام جديد بإرادته المنفردة، وذلك بالمخالفة لقانون السلطة القضائية، والإعلان الدستوري الساري في مصر في ذلك الوقت. أثار صدور هذا الإعلان انتقادات دولية واسعة؛ فقد اعتبرته نافي بلاي المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بأنه يشكل إخلالاً جسيماً لحكم القانون واستقلال القضاء، وانتقدت طريقة هيمنة الحزب الحاكم على الجمعية التأسيسية.

تزامن صدور الإعلان الدستوري مع ممارسة جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها ضغوطاً مباشرة على المحكمة الدستورية العليا؛ لتعطيلها عن نظر قضايا تتعلق بدستورية قانون تشكيل الجمعية التأسيسية. كما أسهمت في إشعال أجواء الاستقطاب الديني والطائفي، من خلال تعبئة التيار الإسلامي ضد ما اعتبرته الجماعة محاولات القوى السياسية الأخرى، والأقباط، المساس بالهوية الإسلامية ومرجعية الشريعة، ثم وصل الأمر إلى ضلوع قيادات في الجماعة إلى التحريض المباشر لشباب الجماعة على الاعتداء على التيارات السياسية الأخرى التي كانت معتصمة وقتذاك أمام قصر الاتحادية الرئاسي.[١٩] وعلى الرغم من اضطرار الرئيس

تحت الضغط المحلي والدولي إلى إلغاء الإعلان الدستوري في ٨ديسمبر، فإن ما ترتب على صدور الإعلان، بالإضافة إلى ممارسة الضغوط على المحكمة الدستورية؛ حققا هدف الانتهاء من صياغة الدستور وطرحه للاستفتاء الشعبي بشكل سريع في ٥١ ديسمبر، بعيدا عن رقابة القضاء، ودون تقديم أي تنازلات أمام سائر التيارات السياسية والمجتمعية الأخرى.

الالتقاء مع الأجندة السلطوية لمؤسسات النظام القديم:

واحد من الأهداف التي سعت الجماعة إلى تحقيقها خلال فترة صعودها السياسي بعد ثورة يناير هو البدء بالتحالف مع المؤسسات الأمنية للنظام السابق، ومحاولة توجيهها لخدمة مصالحها السياسية؛ تمهيداً للسيطرة الكاملة عليها، لا إصلاحها بشكل شفاف وديموقراطي. في هذا الإطار تغاضت الجماعة عن الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها أفراد وزارة الداخلية والقوات المسلحة في حق المواطنين والحركات السياسية والمعارضين للخطة الانتقالية، والبطء في إصلاح مؤسسات النظام السابق، وإعادة إنتاج ممارساته القمعية. قامت الجماعة في أكثر من مناسبة، من خلال قيادتها للبرلمان، بالوقوف إلى جانب المؤسسات الأمنية في مواجهة القوى المعارضة.

كان الشغل الشاغل للجماعة عام ٢٠١١ هو استكمال الخطة الانتقالية عبر إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وكانت ترى جميع الأحداث السياسية من خلال هذا المنظور، وتتجنب توجيه انتقادات للمجلس العسكري، لكنها كانت في كثير من الأحيان تستغل المصادمات الدموية بين المتظاهرين وأفراد الجيش أو الشرطة، في الضغط على المجلس العسكري لتنفيذ الخطة الانتقالية، وتسليم السلطة إلى البرلمان والرئيس المنتخبين. كان هذا هو خطاب الجماعة في أعقاب ما عرف بمذبحة ماسبيرو والتي راح ضحيتها ٢٥مواطناً، وأصيب العشرات، بعد لجوء الجيش إلى القوة في فض اعتصام ومظاهرات احتجاجية للأقباط. تجنب بيان الجماعة حول أحداث ماسبيرو توجيه أي لوم للتعامل العنيف للجيش مع احتجاجات الأقباط، وركز على أن ما جرى في هذا اليوم هو مؤامرة لتعطيل عملية انتقال السلطة، وإجراء الانتخابات البرلمانية. كما أشار البيان إلى مؤامرة من أطراف داخلية وخارجية تسببت في حدوث العنف، واتهم حزب الحرية والعدالة المتظاهرين الأقباط باستخدام العنف، و»تعريض مؤسسات الدولة للخطر". (٢٠)

لجأت الجماعة والتيار السلفي إلى الشارع في عدد من المناسبات فقط لتعلن تمسكها بالخطة الانتقالية، ورفضها لتبني ما عرف ب»المبادئ فوق الدستورية". من أشهر هذه التظاهرات ما عرف إعلاميا بجمعة الشريعة ٢٩يوليو، ومليونية ١٩ نوفمبر خلال العام ٢٠١١، والتي انضمت فيها الجماعة إلى بعض الحركات الشبابية التي عارضت وثيقة علي السلمي للمبادئ فوق الدستورية. لكن الجماعة حرصت على أن تنأى بنفسها تماماً عن المظاهرات والاحتجاجات السياسية ضد وزارة الداخلية والمجلس العسكري فيما عرف بأحداث محمد محمود، ومن بعدها أحداث مجلس الوزراء، والتي قتل وأصيب فيها العديد من الشباب، والوجوه الثورية المعروفة.[٢١]

خلال عام ٢٠١٢، دأبت قيادات الجماعة وقيادات ذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة، على ترديد الاتهامات المرسلة التي كان يرددها المجلس العسكري ضد المتظاهرين والحركات الشبابية المعارضة لطريقة إدارة البلاد، وفي أحيان كثيرة اتجهت بعض هذه القيادات إلى الدفاع عن وزارة الداخلية. كان ذلك رد فعل الجماعة في يناير وفبراير ٢٠١٢ عندما بدأت المظاهرات والاحتجاجات أمام مجلس الشعب، حيث استعانت الجماعة بشبابها في مواجهة المحتجين، ومنعهم من الوصول إلى مجلس الشعب، فيما عرف إعلاميا «بموقعة الكردون»، واتهم بيان الجماعة «هؤلاء الشباب المعارضين بالحصول على تمويل أجنبي، وتدريب بواسطة جهات أجنبية للتخريب".[٢٢] وتحول مجلس الشعب إلى منبر لاتهام المتظاهرين بـ «البلطجة» و»العمالة للخارج".[٢٣]

النموذج الأبرز لاستعانة الجماعة بكوادرها في ترهيب وتعنيف المعارضين لها، نراه فيما عرف «بأحداث الاتحادية»، خلال يومي ٢٥و٢٦ نوفمبر ٢٠١١عندما اعتدى جمع من أعضاء الجماعة، بتعليمات وتحريض من قيادات الجماعة والحزب، على المتظاهرين والمعتصمين أمام قصر الاتحادية. وكان الاعتصام يضم المحتجين على الإعلان الدستوري الذي أصدره محمد مرسي لتحصين قراراته من رقابة القضاء، والمعارضين لتشكيل الجمعية التأسيسية، وطريقة صياغة دستور ٢٠١٢.[٢٤] بالإضافة إلى ذلك، أعرب الرئيس محمد مرسي عن شكره ودعمه لرجال الشرطة [٢٥] في أعقاب المواجهات التي اندلعت في محافظة بورسعيد في ٢٦ يناير ٢٠١٣، احتجاجاً على أحكام الإعدام التي صدرت ضد ٢١ من سكان المحافظة لاتهامهم بقتل عشرات من مشجعي النادي الأهلي في استاد بورسعيد. هذه المواجهات، التي شكر الرئيس الشرطة على التعامل خلالها، راح ضحيتها ٣٤شخصاً، بينهم اثنان من ضباط الشرطة، وقد اتهمت منظمات حقوق الإنسان وزارة الداخلية باستخدام

القوه المميتة أثناء هذه المواجهات.

على الرغم من أهمية ما أقدم عليه الرئيس مرسي بشكل مفاجئ لاسترداد صلاحيات الرئيس المنتخب من المجلس العسكري، عبر إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وإقالة المشير طنطاوي وزير الدفاع، والفريق سامي عنان رئيس الأركان، وهو ما ترتب عليه تعيين الفريق عبد الفتاح السيسي وزيرا للدفاع، إلا أن الرئيس سعى في الوقت ذاته إلى استمالة المؤسسة العسكرية، وعدم المساس بامتيازاتها. الخطوات التي أقدم عليها مرسي في مواجهة المجلس العسكري كانت تصب بالأساس في صالح الرئيس وجماعة الإخوان، وكانت تستهدف بسط السيطرة على المؤسسة العسكرية، بأكثر مما كانت تهدف إلى تأسيس علاقة متوازنة ديموقراطية بين السلطات المدنية المنتخبة والمؤسسة العسكرية.[٢٦] وقد حافظت الجمعية التأسيسية المهيمن عليها من جانب التيار الإسلامي على صلاحيات وسلطات المجلس العسكري في دستور ٢٠١٢، والتي من بينها الموافقة على محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية.

كما تبنت الجماعة خطاباً مزدوجاً في التعامل مع الهجمة التي باشرها المجلس العسكري ضد منظمات حقوق الإنسان منذ منتصف عام ٢٠١٢. ففي الوقت الذي كانت تصدر فيه الجماعة بيانات باللغة الإنجليزية للمجتمع الدولي حول أهمية المجتمع المدني، وضرورة تحريره من القيود، كانت البيانات التي تصدرها باللغة العربية، وتصريحات قيادات الجماعة وحزب الحرية والعدالة داخل مصر تأتي مساندة للتحقيقات التي تجريها السلطات المصرية ضد التمويل الأجنبي لمنظمات حقوق الإنسان، مرددة الاتهامات نفسها التي كان يوجهها المجلس العسكري لمنظمات المجتمع المدني.[٢٧] وقد أيدت الجماعة فيما بعد أحكام السجن التي صدرت ضد ٣٤ من نشطاء الديموقراطية وحقوق الإنسان المصريين والأجانب باتهامات التمويل الأجنبي، والعمل دون تصريح من السلطات المصرية.[٢٨] في الأشهر الأخيرة لحكم الرئيس محمد مرسي، كانت الحكومة تستعد لإصدار قانون جديد للجمعيات الأهلية، يعيد إنتاج العديد من القيود المفروضة، في ظل القانون رقم ٨٤ لعام٢٠٠٢ ، على نشاط المنظمات غير الحكومية المصرية والدولية.[٢٩]

٢. المنظور الإجرائي للديموقراطية

يحلل ويعرض هذا الجزء لمشكلات فهم وممارسة جماعة الإخوان المسلمين للديمقراطية .الاستنتاج الرئيسي لهذا الجزء أن الحماسة في دفاع الجماعة عن توسيع مساحة المشاركة

السياسية، وحرية التنظيم، والتجمع السلمي، وإجراء انتخابات تنافسية لا ينبع من إيمان حقيقي بالعملية الديمقراطية كإطار لإدارة العلاقة بين مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية في المجتمع في إطار احترام الحقوق والحريات العامة. بل إن فهم وممارسة الجماعة للديمقراطية تتجه إلى اختزالها في سلسلة من الإجراءات الضرورية لتمكينها من هندسة الدولة والمجتمع على أسس مشروعها السياسي والفكري. هذا الفهم يقوم على رؤية الانتخابات كتفويض مطلق للحاكم و الأغلبية المنتخبة في تطبيق مشروعها السياسي دون التقيد بضمانات حقوق الأقليات، وحماية حقوق الإنسان، واستقلال مؤسسات الدولة العامة عن الحزب الحاكم، واحترام التوازن بين السلطات، وبشكل أخص استقلال السلطة القضائية. هذا المنظور الإجرائي والأداتي للديمقراطية، والذي يفرغها من مضمونها القيمي والمؤسسي، كان من ضمن العوامل التي أججت من معارضة قطاعات واسعة من المجتمع لحكم الجماعة، بل إن خوف هذه القطاعات من المشروع الفكري والسياسي لجماعة الإخوان المسلمين دفعهم إلى التحالف مع النظام السابق في مواجهة الجماعة ،أو دعم القوات المسلحة للتدخل للإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين، ثم إقصائها عن الحياة السياسية.

العلاقة بين الدين والدولة:

تعطي الدساتير المصرية منذ دستور ١٩٢٣ وضعاً مميزا للإسلام باعتباره الدين الرسمي للدولة. تأثر التشريعات المصرية بدرجات متفاوتة بالشريعة الإسلامية بدأ منذ بداية إصدار قوانين حديثة فيما عرف بحركة التقنين. وأقرت بعض السوابق القضائية أن التشريعات المصرية لابد أن تكون متفقة مع الشريعة الإسلامية قبل اعتماد المادة الثانية من دستور ١٩٧١. بشكل عام استمر تطبيق هذه المادة خاضعا لسيطرة السلطات الحاكمة، لكنها فتحت آفاقا لتيارات الإسلام السياسي في تكثيف الضغط على مؤسسات الدولة لإنفاذها،[٣٠] والإشارة إلىها كمرجعية حاكمة في مواجهة بعض التشريعات، وتناول العديد من القضايا، بعضها مرتبط بحقوق المرأة، وحرية الرأي والتعبير، وحقوق الأقليات الدينية.

احتدمت النقاشات المجتمعية عقب الثورة حول موقع الدين في الدستور الجديد. في السياق المصري يثير مصطلح الدولة المدنية التباسا في ضوء تعدد مدلولاته المستخدمة بواسطة القوى السياسية، إسلامية كانت أو ليبرالية. منذ سبعينيات القرن الماضي بدأت قوى الإسلام السياسي في مصر طرح برامجها في إطار ما عرف بالحل الإسلامي؛ ذلك الحل الذي يقوم

على منظور شامل للإسلام باعتباره ديناً ودولة. في المقابل برز مصطلح الدولة المدنية كنقيض للدولة الدينية أو الإسلامية. مفهوم الدولة المدنية عند كثير من مستخدميه يعكس بعض التناقضات التي دفعت تيارات الإسلام السياسي إلى توظيف المفهوم في أدبياتها السياسية، وطرح ما يعرف بنموذج "الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية".[٣١] التناقض الرئيسي الذي يطرحه مفهوم الدولة المدنية هو عدم وضوح حدود العلاقة بين الدين من ناحية، والتشريع والسياسات العامة من ناحية أخرى. فكثير من أنصار الدولة المدنية يرفضون الخلط بين الدين والدولة، ولكنهم في الوقت ذاته يؤكدون على عدم المساس بالمادة الثانية من الدستور المصري التي تنص على أن "الإسلام الدين الرسمي للدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع". فهم هذه المادة لدى أنصار الدولة المدنية يختلف بالتأكيد عن فهم تيارات الإسلام السياسي لها، فالقوى المدنية إما تنظر إلى مبادئ الشريعة باعتبارها مبادئ إنسانية عامة، مثل العدالة والحرية والمساواة التي لا تصطدم مع الحقوق والحريات العامة، أو مبدأ السيادة الشعبية، مع التزام معظم هذه القوى بالحد الأدنى في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، والمعمول بها في النظام القانوني المصري خاصة في إطار قانون الأحوال الشخصية. هذا الفهم، الذي لا يضع حداً فاصلاً بين العلاقة بين التشريع والدستور والدين، شجع تيارات الإسلام السياسي على توظيف مصطلح الدولة المدنية كنقيض للدولة الدينية التي عرفتها أوروبا في العصور الوسطى، مع التأكيد على المرجعية الإسلامية. وفي الحقيقة فإن النص على مرجعية الشريعة الإسلامية في الدستور يعد هو الآخر نمطًا للحكم الديني أو الثيوقراطي المستند إلى سلطة نص ديني يخضع لتفسير النخبة السياسية الحاكمة.

ثلاثة انتقادات رئيسية يمكن توجيهها للنص في الدستور على مرجعية الشريعة الإسلامية. أول هذه الانتقادات هو التأثير المحتمل للشريعة الإسلامية على حقوق الإنسان، وخاصة في مجالات حرية العقيدة، حرية الرأي والتعبير، حقوق الأقليات الدينية، وحقوق المرأة. وقد عكست مداولات دستور ٢٠١٢ هذه المخاوف. ثانياً فإنه بصرف النظر عن محتوى تفسيرات الشريعة فإن مجرد النص على مرجعية الشريعة الإسلامية في الدستور يضع الأقليات الدينية، وحتى المسلمين المختلفين مع تفسيرات الشريعة المدعومة من السلطة الحاكمة تحت ضغوط مستمرة، وتهمشهم في النظام السياسي. هذه المادة أيضاً تحد من المداولات الديموقراطية الحرة المستندة إلى حجج يمكن للجميع المشاركة فيها بصرف النظر عن انتمائهم الديني، كما يؤدي الصراع حول الهوية الدينية للدولة والدستور في كثير من الأحيان إلى توترات واستقطابات مجتمعية على أسس دينية قد تقود إلى العنف.[٣٢]

ثالثاً، فإن وجود مادة تلزم المشرع بالالتزام بالشريعة الإسلامية تفتح باباً واسعاً للصراع بين مؤسسات الدولة، والقوى السياسية المختلفة على تعريف وتفسير المقصود بهذه الشريعة، وفي المحصلة النهائية ستحدد القوى المهيمنة على الدولة شكل ومعنى تطبيق الشريعة. في ظل دستور ١٩٧١ قدمت المحكمة الدستورية إطاراً منهجياً مرناً للتعامل مع المادة الثانية من الدستور، مكن المحكمة من الحفاظ على الاستقرار التشريعي وقت مبارك، مع التأكيد على بعض الجوانب المحافظة في فهم وتطبيق الشريعة.[٣٣] طبيعة مخرجات المنهج الذي قدمته المحكمة الدستورية يعتمد على توجهات قضاة المحكمة. رغم أن المنهج أكد على الاجتهاد في تفسير مبادئ الشريعة في ضوء مقاصد الشريعة دون المساس فيما يعرف بالأحكام المنبثقة عن نصوص قطعية الثبوت والدلالة، أو التي عليها إجماع بين الفقهاء. إلا أنه يمكن توظيف المنهج نفسه من جانب قضاة محافظين لتقديم تفسيرات محافظة للمادة الثانية من الدستور. هذا التفسير أيضاً يصطدم بالعديد من حقوق الإنسان، التي يمكن تقييدها استناداً لما يعرف بالنصوص قطعية الثبوت والدلالة أو بالإجماع الفقهي.

أدخل دستور ٢٠١٢ بعض التغييرات على مواد الشريعة الإسلامية، فقد تراجعت الجماعة عن تأكيداتها السابقة، والتي كان آخرها في برنامج حزب الحرية والعدالة، على أن تستمر المحكمة الدستورية العليا المرجعية في تفسير مبادئ الشريعة الإسلامية، طبقاً للمنهج الفقهي الذي أسسته المحكمة في مرحلة التسعينيات. كما أيدت وجود مادة جديدة في الدستور تقدم تفسيراً للمادة الثانية أكثر اتساعاً وغموضاً من التفسير الذي تتبناه المحكمة الدستورية. وقد اتجه بعض قيادات الجماعة، ومن أبرزهم د.عبد الرحمن البر، عضو مكتب إرشاد الجماعة، لانتقاد فقه المحكمة الدستورية حول المادة الثانية من الدستور، معتبراً أن هذا الفقه ينتقص من أحكام الشريعة.[٣٤] وفي الحقيقة فإن التوجه المعادي للمحكمة الدستورية انعكس أيضاً في دستور ٢٠١٢ الذي أقر بتغييرات في تشكيل وطريقة اختيار قضاة المحكمة الدستورية العليا.

لم يكن طرح دور لعلماء الشريعة الإسلامية في عملية التشريع غريبًا على أدبيات الجماعة، إلا أن الجماعة لم تكن في وفاق مع مؤسسة الأزهر في ذلك الوقت. وبرغم ذلك، فقد جاء نص الدستور ليجعل لهيئة كبار علماء الأزهر دورًا استشاريًا في مراجعة التشريعات المتصلة بالشريعة قبل صدورها للتأكد من توافقها مع المادة الثانية. والأرجح أن دعم الجماعة لهذا المقترح جاء ترضية للتيار السلفي الذي تمسك طوال عملية صياغة الدستور بوجود أكبر قدر

من الضمانات التي يعتقد أنها كانت ضرورية لحماية الهوية الإسلامية، ومرجعية الشريعة في الدستور والنظام السياسي. وكانت الجماعة قد عارضت التعديلات التشريعية التي أدخلها المجلس العسكري على قانون الأزهر.[٣٥] وسعت تلك التعديلات إلى ضمان أن يكون التشكيل الجديد لهيئة كبار العلماء في يد القيادة الحالية للمؤسسة، والتي تمثل امتداداً للتوجه السياسي المناوئ لجماعة الإخوان المسلمين. من ناحيتها كانت الجماعة مع انتخاب مفتوح لقيادة الأزهر وأعضاء هيئة كبار العلماء، وذلك نظراً لنفوذ الجماعة داخل المؤسسة، وقناعة قياداتها بأن هذه الانتخابات ستمكنهم من زيادة نفوذ الجماعة داخل الأزهر، وإعادة ترتيبه داخلياً.

الإقصاء ومساعي الهيمنة على مؤسسات الدولة:

لم تكتف الجماعة بحقها في تولي المناصب السياسية في الدولة كقوة سياسية منتخبة، لكنها أظهرت، خلال تجربة حكمها القصير، توجهاً في السعي لهندسة مؤسسات الدولة العامة لخدمة مشروعها السياسي والأيديولوجي، والسعي لإقصاء سائر التوجهات الفكرية والسياسية، مستفيدة من الأطر التشريعية نفسها التي كان يوظفها الرئيس مبارك وحزبه الحاكم من قبل للغرض نفسه. هذا التوجه الإقصائي تجلى في اختيار قيادات المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة، تشكيل المجلس الأعلى للصحافة، تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان، والتعيين في مؤسسات الإدارة المحلية. امتد هذا النهج أيضاً لقطاع الثقافة، فلم يخف علاء عبد العزيز وزير الثقافة الذي عينه الرئيس مرسي في مايو ٢٠١٣، أهدافه في تطهير وزارة الثقافة والمؤسسات الثقافية العامة التي تشرف عليها الوزارة ممن اعتبرهم أصحاب التوجهات العلمانية المعادية للمشروع الإسلامي،[٣٦] وقد نشر الموقع الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين على الإنترنت العديد من المقالات الداعمة للوزير، والتي طالبته بتطهير الوزارة من التوجهات المعادية للمشروع الإسلامي.[٣٧] لم تقتصر الشكوى من توجهات الجماعة الإقصائية في إدارة مؤسسات الدولة على التيارات الليبرالية أو اليسارية في مصر، فقد وجّه أيضاً حزب النور السلفي، والشريك السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، اتهامات صريحة للجماعة بسيعها للهيمنة على قطاعات الدولة المختلفة، بل وسعيها لتوظيف ذلك أيضاً لدعم مكاسبها في الانتخابات العامة.[٣٨]

التعددية السياسية والقبول بالمعارضة:

خلال تجربتها السياسية في موقع المعارضة طوال فترة حكم الرئيس مبارك، كانت مطالب حرية تأسيس وتكوين الأحزاب، وحرية الإعلام، واستقلال وحرية المجتمع المدني، وتوسيع مساحة المشاركة السياسية من المطالب المطروحة على أجندة الجماعة وقياداتها.[٣٩] الممارسات السياسية للجماعة بعد تصاعد نفوذها السياسي في مرحلة ما بعد مبارك، أظهر مفهومها الضيق للتعددية السياسية، وعدم التسامح مع المعارضة لمشروعها السياسي والأيديولوجي. استغلت الجماعة القيود المتاحة في المنظومة القانونية المصرية لصالحها في تعاملها مع الإعلام المستقل،[٤٠] الاحتجاجات السلمية،[٤١] والاتحادات العمالية،[٤٢] وتكثيف استخدام تهمة ازدراء الأديان ضد معارضي التيار الإسلامي،[٤٣] كما سعت إلى إعادة إنتاج القيود على المنظمات غير الحكومية، وخاصة منظمات حقوق الإنسان في مقترحها بقانون جديد للجمعيات الأهلية.[٤٤]

بالإضافة إلى الدوافع السياسية للجماعة في إقصاء معارضيها، لا يمكن تجاهل أن المفهوم الضيق للتعددية والمعارضة السياسية لدى جماعة الإخوان المسلمين، له تأصيله العقائدي والفكري في أدبياتها، والتي تقدم سنداً عقائدياً معادياً لسائر التيارات السياسية المختلفة عنها، وبشكل أخص التيارات العلمانية. هذا السند العقائدي الذي تتربى عليه كوادر الجماعة، يتحمل بالتأكيد المسئولية عن السلوك العدائي لكثير من هذه الكوادر تجاه سائر التيارات السياسية في مصر. تتجه معظم المصادر الفكرية للجماعة، ووثائقها الرسمية إلى أن الاختلاف السياسي المسموح به في الدولة الإسلامية يكون في إطار القبول بحاكمية وسيادة الشريعة الإسلامية في النظام السياسي. وترسم هذه الأدبيات خطوطاً فاصلة بين فكرة سيادة الشريعة وأي نموذج آخر قد يقوض من هذه الفكرة، هذه الخطوط تميز بين العقيدة الإسلامية، وأي عقيدة أخرى جاهلية وفاسدة. السلطة السياسة طبقاً لهذا المنظور لا تتسامح مع الأحزاب أو الجماعات التي تسعى لتقويض حكم الشريعة، أو الترويج لمذاهب تتناقض مع عقيدة وهوية الأمة المسلمة. وفي هذا الإطار تقدم الجماعة مفهومها عن حاكمية الشريعة باعتباره التمثيل الوحيد الصحيح للإسلام.[٤٥]

كان يتم استدعاء هذا الخطاب في كثير من التعليقات السياسية التي كانت تصدر عن مفكري الجماعة وقياداتها وقت احتدام الأزمات بينها وبين التيارات السياسية المعارضة لها في مرحلة ما بعد مبارك، مع احتواء بعض هذه التعليقات على نبرة تكفيرية.[٤٦] بل إن هذا الخطاب

استخدم أيضاً لتبرير التضييق على مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان؛ على اعتبار أن هذه المنظمات، طبقاً لبعض قيادات الجماعة، تخدم المشروع العلماني الغربي، وتسعى لتقويض النموذج الإسلامي،[٤٧] أيضًا تم توظيف هذا الخطاب الديني الإقصائي في الهجوم على الإعلام.[٤٨]

بالإضافة إلى ذلك، فإن المعارضة في إطار نموذج الشورى الإسلامية، طبقا لأدبيات الجماعة، لها ضوابط وأحكام شرعية، وتطبيق هذه القواعد يحد كثيرًا من حرية الرأي والتعبير، وفكرة المعارضة السياسية في الأنظمة الديموقراطية. فالأقلية طبقاً للجماعة ملتزمة دينياً بالتوقف عن النقد أو السخرية أوالتنديد بقرارات الحاكم وممثلي الأمة بعد اتخاذها في إطار عملية الشورى، وهذه الأقلية تصبح ملتزمة بالخضوع لهذه القرارات، بل والدفاع عنها أيضاً.[٤٩] وقد عبر المرشد العام للجماعة محمد بديع عن ذلك المعني للشورى في إحدى رسائله الأسبوعية التي صدرت عام ٢٠١٢ وقت الأزمات السياسية المتتالية بين الجماعة والقوى السياسية الأخرى.[٥٠]

التعددية الدينية وحقوق المرأة:

لابد من الإشارة إلى أن الأجندة المحافظة تجاه القبول بالتعددية الدينية، وحرية العقيدة، وحقوق المرأة تجمع جماعة الإخوان المسلمين مع غيرها من مؤسسات الدولة، وكثير من القوى السياسية غير الإسلامية. لكن تتحمل الجماعة وتيار الإسلام السياسي، من خلال نشاطهم الفكري و الدعوي والسياسي، والذي ازدهر منذ عقد السبعينات من القرن العشرين، مسئولية كبيرة في ترسيخ مفاهيم التمييز الديني، و التمييز ضد المرأة في المجتمع المصري. وفي كثير من الأحيان كانت الجماعة تعارض وتقاوم أي منحي إصلاحي محدود، تتخذه الدولة في هذه القضايا، مثل المواقف التي اتخذتها الجماعة ضد محاولات إصلاح قانون الأحوال الشخصية لتوسيع حقوق المرأة في مجالات الزواج والطلاق منذ عام ١٩٧٩.[٥١] أو رفض بنود قانون الطفل عام ٢٠٠٨ التي نصت على عدم تسجيل عقود زواج من هم أقل من ١٨عامًا، وتجريم ختان الإناث. وقد استمرت الجماعة على نفس المواقف المعادية لإصلاح قانون الأحوال الشخصية بعد الثورة.[٥٢]

وقد أكد محمد مرسي خلال حملته الانتخابية على تعهده بتعديل قانون الأحوال الشخصية؛ لجعله متمشياً مع الشريعة الإسلامية، في إشارة بشكل خاص إلى تقييد نظام الخلع الذي مكن

المرأة من إنهاء الزواج دون اشتراط موافقة الزوج، وإباحة تسجيل زواج الفتيات دون سن الثامنة عشرة،[٥٣] وقد جاء كثير من تصريحات وتعليقات القيادات النسائية في جماعة الإخوان، وحزب الحرية والعدالة مؤيدة لهذا التوجه المقيد لحقوق المرأة.[٥٤] هذا الموقف المتشدد من حقوق المرأة اتضح أيضاً في البيان الذي أصدرته جماعة الإخوان المسلمين في مارس ٢٠١٣ اعتراضاً على وثيقة حقوقية صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة لمناهضة العنف ضد المرأة التي يترتب على تطبيقها رفع سن الزواج، وإلغاء تعدد الزوجات، والسماح للمسلمة بالزواج من غير المسلم، والمساواة بين الرجل والمرأة في الزواج والطلاق، وإلغاء استئذان المرأة لزوجها في السفر أو العمل أو الخروج من البيت، وهي مطالب جرى تبني بعضها بالفعل في قوانين بعض البلدان العربية، مثل تونس والمغرب، إلا أن الجماعة اعتبرت أنها "وسائل هادمة لمؤسسة الأسرة، ومدمرة لكيان المجتمع، وداعية للعودة إلى الجاهلية الأولى".[٥٥] هذا الموقف ليس بجديد؛ ففي عقد التسعينيات اتخذت الجماعة مواقف نقدية من المؤتمرات الدولية الخاصة بحقوق المرأة مثل مؤتمر بكين. ففي أحد البيانات التي وقع عليها رموز فكرية قريبة من الجماعة مثل يوسف القرضاوي، ومحمد الغزالي، ومحمد عمارة، وعبد الحليم أبو شقة، تم وصف نضالات الحركات النسائية بأنها صورة من صور "الجاهلية الجديدة".[٥٦]

كما تتبنى الجماعة مواقف فكرية وفقهية تؤسس للتمييز بين المواطنين على أساس الانتماء الديني. حيث تحرم منظومتها العقائدية بعضاً من هذه الأقليات من الاعتراف بحقوقها في المجتمع مثل البهائيين أو الطائفة الشيعية. وترى الجماعة في معظم مصادرها الفكرية أن تمتع الأقليات الدينية من أهل الكتاب بالحماية والحقوق في الدولة الإسلامية مشروط بقبولهم للخضوع للحكم الإسلامي.[٥٧] هذا الخطاب مهد الطريق، وسط تصاعد أجواء الحشد والاستقطاب الديني، لتبني خطاب ديني وسياسي تحريضي ضد الأقليات الدينية، عندما كانت تتخذ مواقف معارضة للجماعة وقت صياغة دستور ٢٠١٢، ثم مع تصاعد الاحتجاجات ضد الرئيس محمد مرسي وحكومته في يونيو ٢٠١٣. نتج عن هذا التحريض أعمال عنف واسعة في مصر ضد الكنائس، والأقباط وممتلكاتهم.[٥٨] أيضا فإن التحريض الطائفي المنهجي ضد الشيعة، والذي مارسه التيار الإسلامي في مصر، وتسامح معه الرئيس محمد مرسي نتج عنه أعمال قتل غير مسبوقة ضد شيعة مصريين.[٥٩]

خلاصات ختامية: المراجعات ومستقبل الإخوان

بعد النجاح الكبير الذي حققه مرشحو جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٥، نشر خيرت الشاطر نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين مقالاً في جريدة الجارديان البريطانية، في صيغة رسالة يطمئن فيها الرأي العام الغربي، والحكومات الغربية تجاه التوجهات السياسية والفكرية للجماعة وأهدافها في مصر، مؤكداً أن كل ما تسعى إليه الجماعة هو تحقيق إصلاحات ديموقراطية شاملة، في إطار احترام حقوق جميع الجماعات الدينية والسياسية.[٦٠] في هذه الفترة كان هناك اتجاه متزايد وسط المحللين والأكاديميين الغربيين داعم لفكرة مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في العملية السياسية في مصر، مؤكداً أن الجماعة أظهرت انفتاحاً تجاه قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان. لكن لم يكن هذا الاستنتاج في الحقيقة متسقاً مع تفاصيل الرؤى السياسية والفكرية للجماعة، والتي اتضحت أكثر مع إعلان الجماعة عن مسودة برنامجها السياسي عام ٢٠٠٧، والذي كشف عن جمود فكري وفقهي في رؤية الجماعة للديموقراطية، والحقوق والحريات العامة، خاصة بالنسبة للمرأة، والأقليات الدينية.[٦١] وذلك حتى بالمقارنة مع أقرانها من حركات إسلامية في بلدان عربية أخرى، مثل تونس، حيث كانت تتسع مساحات تلاقي حركة النهضة مع سائر فصائل المعارضة التونسية في قضايا حقوق الإنسان.

لم يظهر الإخوان تطوراً في أجواء الانفتاح السياسي في مرحلة ما بعد مبارك، فقد اتجهت الجماعة إلى تعظيم مكاسبها السياسية على حساب إنجاح عملية انتقالية توافقية، ولم تتردد في الالتقاء مع الأجندة السلطوية لمؤسسات النظام القديم، وللقوى المعادية للثورة، مادام ذلك يعظم من هذه المكاسب. كما تبنت الجماعة منظوراً إجرائياً للعملية الديموقراطية، يتناقض مع قيم المساواة والتعددية، ويكرس الإقصاء عبر توظيف أدوات الدولة القمعية الموروثة من الأنظمة السابقة، والسعي للهيمنة على مؤسسات الدولة لخدمة المشروع السياسي والأيديولوجي للجماعة. عمق هذا الاتجاه من الفجوة بين الجماعة و سائر القوى السياسية في مصر، الأمر الذي دفع كثيرًا من هذه القوى إلى تأييد الإقصاء الجاري للجماعة، ورفض الاصطفاف معها في أي عمل سياسي منظم ضد ممارسات النظام الحالي، و كما ذكر أحد المحللين فإن" الإخوان لم يفقدوا السلطة فقط، ولكنهم فقدوا مقاعدهم وسط الجماعة الوطنية؛ إذ لم يعد يتم اعتبارهم كحليف محتمل للعمل الوطني المعارض الآن أو مستقبلاً".[٦٢]

قبل أيام من الذكرى الخامسة لثورة ٢٥ يناير، عبر محمود عزت، القائم بأعمال المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في رسالته الدورية عن استعداد الإخوان أن تراجع نفسها، واستعداد قيادتها للاعتذار عن أخطائها، بل وأن تحاسب على ما ارتكبت من أخطاء.[٦٣] لكن ليس من الواضح بعد مدى جدية هذه التصريحات، وملامح وحدود هذه المراجعات، التي يمكن أن تقدمها الجماعة للخروج من عزلتها السياسية الحالية، خاصة مع استمرار اختزال قيادات الجماعة المأزق الحالي للثورة في الانقلاب على شرعية الرئيس محمد مرسي.

قد لا يكون أمام الجماعة في المستقبل سوى القبول بتسوية مع الدولة، يضطر إليها القائمون على الحكم تحت ظروف سياسية ما، وهو أمر أقدمت عليه الجماعة في مراحل تاريخية سابقة؛ لكن مساراً من هذا النوع لن ينهي الاستقطاب الدائر بين الإخوان وغيرهم من القوى السياسية، ولن يسهم في التوصل لمساحات توافق حقيقية بين التيارات السياسية في مصر، تحمي البلاد من الدخول في حلقات مفرغة من الإقصاء، والإقصاء المضاد بين الإسلاميين ومعارضيهم. الخيار الأكثر نفعاً للتيار الإسلامي، وللديموقراطية في مصر، هو تقبل الجماعة وأعضائها للانخراط في إجراء عملية مراجعة سياسية وفكرية حقيقية للأسباب التي أوصلت الجماعة لأزمتها الحالية، وحدود مسئولياتها عن أزمة الانتقال الديموقراطي في مصر.

الهوامش

1.See Fahmi, G. (2015) The Struggle for the Leadership of Egypt›s Muslim Brotherhood, Carnegie Endowment for International Peace: http://carnegie-mec.org/2015/07/14/struggle-for-leadership-of-egypt-s-muslim-brotherhood/idbr

–نشر بعض شباب الإخوان أو المراقبون القريبون من الجماعة خلال الأشهر القليلة الماضية مقالات نقدية للجماعة ومسارها السياسي، انظر على سبيل المثال ياسر فتحي (٢٠١٥) الإخوان المسلمون وإعادة ضبط المصنع، موقع ساسة بوست، ٢٩ديسمبر.
http://www.sasapost.com/opinion/muslim-brotherhood-and-factory-/reset

–أحمد شعبان (٢٠١٥) للإخوان فقط: إخوانكم فوق لا يعلمون أي شئ، موقع ساسة بوست، ١٠أكتوبر:
http://www.sasapost.com/opinion/ikhwan4/

–عبد الله عزت (٢٠١٥) انفجار ليس في شبرا الخيمة بل في الإخوان، سلسلة مقالات في موقع الخليج أون لاين: goo.gl/WrK2CU

–أحمد مصري (٢٠١٦) أشهر ٥مقولات أودت بجماعة الإخوان، موقع ساسة بوست:
http://www.sasapost.com/opinion/5-months-citations-group-claimed-the-brotherhood/

–خليل العناني (٢٠١٥) بيان لم يكتبه الإخوان، العربي الجديد، ٢٤سبتمبر: goo.gl/ldIcMw

2.Al-Anani, K. (2015) 'The ISIS-ification of Islamist Politics', the Washington Post, 30 January. Available at: http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/2015/01/30/the-isis-ification-of-islamist-politics/
El Houdaiby, I. (2013) 'Democracy and Islamist: What is Next?', FRIDE Policy Brief No.172. Available at: http://fride.org/download/PB_172_Democracy_and_Islamists.pdf

3.Awad, M. and Hashem, M. (2015) Egypt's Escalating Islamist Insurgency, Carnegie Endowment for International Peace: http://carnegieendowment.org/files/CMEC_58_Egypt_Awad_Hashem_final.pdf

4.See Muslim Brotherhood Review: Main Finding, Ordered by the House of Commons, United Kingdom: https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/486932/Muslim_Brotherhood_Review_Main_Findings.pdf

5.See Al-Anani, K. (2013) 'Perestroika at the Brotherhood', Ahram on line, 5 May. Available at:http://english.ahram.org.eg/NewsContentPrint/4/0/70701/Opinion/0/Perestroika-at-the-Brotherhood.aspx and (2015) ‹Upended Path: The Rise and Fall of Egypt›s Muslim Brotherhood›, The Middle East Journal, pp.527-543 and Kandil, H. (2015) Inside the Muslim Brotherhood. Cambridge: Polity Press.

٦.الإخوان المسلمون (٢٠١١) بيان حول انتفاضة تونس ومطالب الشعب المصري، ١٩يناير.

٧.انظر تصريحات عصام العريان (٢٠١١) القوى السياسية تؤكد استعدادها ليوم الغضب، جريدة المصري اليوم، العدد ٢٤١٦، ٢٤يناير.

٨.الإخوان المسلمون (٢٠١١) بيانات الإخوان بشأن انتفاضة الشعب المصري ٣١يناير، ١و ٢فبراير.

٩.الإخوان المسلمون (٢٠١١بيان حول أحداث الجمعة العظيمة، ٤فبراير،) بيان حول اليوم الحادي عشر من الثورة الشعبية المباركة، ٥ فبراير، بيان حول جلسة الحوار التي تمت اليوم بين القوى السياسية والوطنية والشبابية ونائب رئيس الجمهورية، ٦فبراير.

١٠.هيثم أبو خليل (٢٠١٢) خيرت الشاطر المفترى عليه والمفتري علينا، البديل، ٢٣مارس: https://elbadil.com/2012/03/23/35046/

١١.انظر حوار سعد الكتاتني مع سيد علي وهناء السمري على قناة المحور يوم ٤فبراير ٢٠١١:
https://www.youtube.com/watch?v=04txCfShQFM

١٢.انظر حوار رجل الأعمال نجيب ساويرس و الدكتور وحيد عبد المجيد مع ريم ماجد حول جلسات الحوار الوطني في برنامج بلدنا بالمصري في ٦ فبراير ٢٠١١ :
https://www.youtube.com/watch?v=xwsSZkhAbOE

١٣.الإخوان المسلمون (٢٠١١) بيان حول اليوم الرابع عشر من الثورة الشعبية المباركة، ٧فبراير.

See El Houdaiby, I. (2013) From Prison to Palace: The.14 Muslim Brotherhood›s Challenge and Responses in Post-

.Revolution Egypt, FRIDE Working Paper No.117, pp.6-7
See Al-Anani, K. (2015) ‹Upended Path: The Rise and Fall of.15
.Egypt›s Muslim Brotherhood›, The Middle East Journal, pp.534-537

انظر نص مذكرة شباب الإخوان عن كواليس عدم مشاركة الجماعة يوم ٢٥ يناير ٢٠١١، جريدة الوطن، ١٤ يناير ٢٠١٣:
http://www.elwatannews.com/news/details/118898

١٦. بيان حزب الحرية والعدالة حول المبادئ فوق الدستورية، ٦ سبتمبر ٢٠١١.

١٧. نسبة إلى اسم الفندق الذي عقدت فيه جولات الحوار.

١٨. انظر شهادات بعض من شاركوا في التفاوض على وثيقة فيرمونت: حمدي قنديل (٢٠١٢) "أنعي إليكم الشراكة مع الرئاسة»، جريدة المصري اليوم ،العدد ٢٩٧٦، ٦أغسطس، حسن نافعة (٢٠١٣) "إنها فيرمونت.. وما أدراك ما فيرمونت!!»، جريدة المصري اليوم، العدد ٣٢٤٣، ٣٠ أبريل.

١٩. انظر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠١٢) اشتباكات الاتحادية بمحيط القصر الرئاسي في القاهرة الخامس والسادس من ديسمبر ٢٠١٢:goo.gl/kaJNpj

٢٠. الإخوان المسلمون (٢٠١١) نداء للعقلاء للخروج من أزمة أحداث ماسبيرو، ١٠أكتوبر. انظر أيضاً بيان حزب الحرية والعدالة حول أحداث ماسبيرو، ٩أكتوبر ٢٠١١.

٢١. انظر حوار محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان مع الإعلامي عمرو الليثي:https://www.youtube.com/watch?v=v97YbQhNF6I

٢٢. الإخوان المسلمون (٢٠١٢) بيان حول أحداث مجلس الشعب، ٣١يناير، انظر أيضاً رشاد بيومي نائب المرشد العام: بعض المأجورين يتلقون ملايين الدولارات تحت ستار دعم الديموقراطية، جريدة المصري اليوم، العدد ٢٧٩٥، ٧فبراير ٢٠١٢.

٢٣. يوم الهجوم على المتظاهرين لصالح الداخلية، جريدة المصري اليوم، العدد ٢٧٩٥، ٧فبراير ٢٠١٢.،اتخذت الجماعة الموقف نفسه تجاه أحداث محمد محمود الثانية في نوفمبر ٢٠١٢، انظر الحرية والعدالة والنور يطالبان مرسي بإجراءات حاسمة ضد المتظاهرين، جريدة المصري اليوم، العدد ٣٠٨٤، ٢٢نوفمبر ٢٠١٢.

٢٤. انظر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (٢٠١٢) اشتباكات الاتحادية بمحيط القصر الرئاسي في القاهرة الخامس والسادس من ديسمبر ٢٠١٢:goo.gl/kaJNpj

٢٥. انظر خطاب الرئيس محمد مرسي حول أحداث بورسعيد يوم ٢٧يناير ٢٠١٣.
https://www.youtube.com/watch?v=JxrULOwGDG8

26.See El Fegiery, M. (2012) Crunch Time of Egypt›s Civil Military Relations, FRIDE Policy Brief No.134. See also El Houdaiby I.(2014) "Fighting the Last War? Civil Military Relations in Egypt. FRIDE Policy Brief No.179, p.3.

٢٧. الإخوان المسلمون (٢٠١١)، خطورة التمويل الأجنبي
http://dakahliaikhwan.com/viewarticle.php?id=9649

-وانظر أيضاً قضية التمويل الأجنبي كشفت حقائق كنا نظنها اختفت بعد الثورة، ٨ مارس ٢٠١٢:
http://www.egyptwindow.net/news_Details.aspx?News_ID=17700

-رفيق حبيب: التمويل الأجنبي يدعم العلماني ضد الإسلامي، موقع إخوان أون لاين،٢٥يوليو ٢٠١١، رشاد البيومي: نؤيد ملاحقة المنظمات الحقوقية، جريدة الوفد، ٢٩ديسمبر ٢٠١١:
http://www.masress.com/alwafd/142256

٢٨. انظر تصريحات جمال تاج الدين، المستشار القانوني لحزب الحرية والعدالة في قناة العالم، ٦يونيو ٢٠١٣
http://www.alalam.ir/news/1481641

29.Human Rights Watch. (2011) 'Egypt: Government Moves to Restrict Rights and Democracy Group'. Available at: http://www.hrw.org/news/2011/09/26/egypt-government-moves-restrict-rights-and-democracy-groups (Accessed on 10 March 2015).

30.See Zubaida, S. (2003) Law and Power in the Islamic Power. London: I.B. Tauris.

٣١. انظر عصام العريان (٢٠١١) الإخوان المسلمون والدولة المدنية. القاهرة: مركز الإعلام العربي.

32.See Sultany, N. (2014) ‹Religion and Conatitutionalism: Lessons from American and Islamic Constitutionalism›, Emory International Law Review 28, pp.403-405.

33.See Lombardi, C. (2006) State Law as Islamic Law in Modern Egypt: The Incorporation of Shari›a into Egyptian Constitution. Boston: Brill Academic Publishers.

٣٤. انظر كلمة د.عبد الرحمن البر حول المادة الثانية من الدستور بمسجد عمرو بن العاص في دمياط، ٣١أكتوبر ٢٠١٢.
https://www.youtube.com/watch?v=fZRzV9T4gwg

٣٥. الإخوان يرفضون تعديل قانون الأزهر قبل انعقاد البرلمان، اليوم السابع، ١٩يناير ٢٠١٢:goo.gl/bnDZ8B

٣٦. حوار مع وزير الثقافة علاء عبد العزيز، إخوان أون لاين، ٢٨مايو ٢٠١٣.

٣٧. انظر مقالات حلمي القاعود على إخوان أون لاين في ٥يونيو، ١٢يونيو ٢٠١٣.

٣٨. حزب النور يهدد بكشف تفاصيل ملف أخونة الدولة، جريدة الوطن، ٢٨فبراير ٢٠١٣:
http://www.elwatannews.com/news/details/139133
39.See Brown, N., and Hamzawy, A. (2010) Between Religion and Politics. Washington: Carnegie Endowment for International Peace.
٤٠. حول الضغوط على الإعلام في عهد الرئيس محمد مرسي انظر:
مؤسسة حرية الفكر والتعبير (٢٠١٢) حرية الإعلام في الجمهورية الثانية/ حبس.. منع.. مصادرة:
http://afteegypt.org/wp-content/uploads/2012/09/Report-001-17-09-2012.pdf
-والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان (٢٠١٣) جريمة إهانة الرئيس:جريمة نظام مستبد goo.gl/GvZqSy
41.See Cairo Institute for Human Rights Studies et all. (2013) 'One Year Into Mohamed Morsi's Term: Manifold Abuses and the Systematic Undermining of the Rule of Law': http://www.cihrs.org/?p=6849&lang=en
42.Hartshorn, I. (2012) Labour Unions Under Attack in Morsi's Egypt:
http://muftah.org/labor-unions-under-attack-in-morsis-egypt/#.VpPtxHbhBNw
٤٣. انظر المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (٢٠١٣) حصار التفكير: قضايا ازدراء الأديان خلال عامين من الثورة:
http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/defamation_0.pdf
44.Cairo Institute for Human Rights Studies et al (2013) 'Morsi's Government must Withdrew Bill to Nationalise Civil Society': http://www.cihrs.org/?p=6011&lang=en
٤٥. من أهم المصادر الإخوانية حول التعددية السياسية انظر: توفيق الشاوي (١٩٩٢) فقه الشورى والاستشارة. المنصورة: دار الوفاء. الصاوي (١٩٩٢) التعددية السياسية في الدولة الإسلامية. القاهرة: دار الإعلام الدولي، يوسف القرضاوي (٢٠٠٥) من فقه الدولة الإسلامية، الطبعة الرابعة. القاهرة: دار الشروق، خالد عبد القادر عودة (٢٠٠٥) المشروع في السياسة والحكم. القاهرة: المكتب المصري الحديث، الإخوان المسلمون (١٩٩٥) وثيقة المرأة والشورى.
٤٦. انظر على سبيل المثال عبد القادر أحمد عبد القادر (٢٠١١) مشكلة العلمانيين إخوان أون لاين: http://old.manaratweb.com/A2315/
-حلمي القاعود (٢٠١٢) الإعلام الرسمي ضد الرئيس والإسلام:
http://www.ahram.org.eg/archive/Issues-Views/News/186476.aspx
-حلمي القاعود (٢٠١٣) المشروع الإسلامي يزعج الخصوم، إخوان أون لاين، ٢مايو.

–محمد عبد اللطيف (٢٠١٣) فيهم الكفار والمنافقون، إخوان أون لاين، ١٩يونيو.
نبيه عبد المنعم (٢٠١٣) حين يهبط الخطاب الليبرالي، إخوان أون لاين، ١١يناير.
–عبد الرحمن البر (٢٠١٢) غربة الإسلام بين أهله، إخوان أون لاين، ١٧نوفمبر ٢٠١٢.
٤٧. انظر رفيق حبيب: التمويل الأجنبي يدعم العلماني ضد الإسلامي، موقع إخوان أون لاين، ٢٥يوليو ٢٠١١، رشاد البيومي: نؤيد ملاحقة المنظمات الحقوقية، جريدة الوفد، ٢٩ديسمبر ٢٠١١:
http://www.masress.com/alwafd/142256
48.Abdel-Baky, M. (2012) 'A Battle for Freedom', Al-Ahram Weekly 111: http://weekly.ahram.org.eg/2012/1111/eg10.
٤٩. انظر عبد القادر عودة (١٩٦٠) التشريع الجنائي في الإسلام. بيروت:دار الكتاب العربي، ص٥٠–٥١، عبد الله الخطيب (١٩٩٩) الشورى في الإسلام. القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ،ص٣٣.
٥٠. انظر محمد بديع(٢٠١٢) رسالة طريق النجاة إيمان واتحاد، ٧أكتوبر.
El Fegiery, M. (2012) 'A Tyranny of the Majority? Islamists'.51 Ambivalence about Human Rights', Fride working papers 113. :Available at
http://www.fride.org/download/WP_113_Islamists_Ambivalence_about_Human_Rights.pdf
Badran, H. (2012) 'Women as Losers of the Revolution',.52 Qantara.de: http://en.qantara.de/content/egyptian-womens-rights-activist-hoda-badran-women-as-losers-of-the-revolution
٥٣. انظر حديث محمد مرسي عن حقوق المرأة رداً على أسئلة طرحها عليه الحقوقي نجاد البرعي في برنامج موعد مع الرئيس من تقديم الإعلامي محمود سعد،١٨مايو ٢٠١٢، وانظر قسم المرأة في برنامج الرئيس لمحمد مرسي.
٥٤. انظر على سبيل المثال تحقيقًا بعنوان قوانين سوزان مبارك.. الهدم هو الحل!، إخوان أون لاين، ٢٠أبريل ٢٠١١، وانظر أيضاً حوارًا مع كاميليا حلمي مسئولة المرأة في حزب الحرية والعدالة في جريدة الحرية والعدالة، ٢٦ديسمبر ٢٠١١، ص ١٤–١٥.
٥٥. بيان من الإخوان المسلمين حول وثيقة مركز المرأة بالأمم المتحدة، ١٣مارس ٢٠١٣.
٥٦. رسالة إلى نساء العالم: نص الرسالة التي وجهتها مجموعة من علماء المسلمين بمناسبة انعقاد مؤتمر المرأة في بكين، ٤أكتوبر ١٩٩٥.

٥٧. انظر عامر الشماخ (٢٠٠٨) الإخوان والأقباط. القاهرة: مكتبة وهبة، خالد السرجاني (٢٠١١) مستقبل النصارى في الدولة الإسلامية. القاهرة: دار القلم.

Tadros, M. (2013) 'The Brothers and the Copts', Middle East Institute: http://www.mei.edu/content/backlash-after-demise-brothers-and-copts

58.See Mohieddin, M. M. (2013) No Change in Sight: The Situation of Religious Minorities in Post-Mubarak Egypt. London: Minority Rights Group International.

59.Amnesty International. (2013) 'Egypt: President Morsi Must Send Clear Message against Attackson Shi'a Muslims', Amnesty International, 24 June: http://www.amnesty.org/en/news/egypt-shia-killings-2013-06-24

60.Al-Shater, K. (2005) ‹No Need to Be Afraid of Us›, The Guardian, 23 November: http://www.theguardian.com/world/2005/nov/23/comment.mainsection

٦١. انظر بهي الدين حسن (٢٠٠٨) برنامج حزب الإخوان المسلمين في مصر من منظور حقوق الإنسان: http://www.cihrs.org/?p=2555

٦٢. أحمد عبد ربه (٢٠١٦) الإخوان المسلمون في خمسة أعوام، جريدة الشروق، ١٦يناير.

٦٣. محمود عزت (٢٠١٦) هكذا يعتذر الإخوان، ١٨يناير: http://ikhwan.site/?p=119

جماعة الإخوان المسلمون
بعد خمس سنوات من ثورة يناير

د. أحمد عبدربه *

مقدمة:

في أعقاب إعلان "الحرية والعدالة" حزبًا سياسيًا رسميًا ممثلا لجماعة الإخوان المسلمين في مصر في نهاية أبريل من عام ٢٠١١، كانت الأروقة السياسية والأكاديمية والإعلامية إقليميًا ودوليًا تؤهل نفسها لمرحلة جديدة في المنطقة، يسود فيها حكم الجماعة بشكل خاص، والإسلاميون بشكل عام، خاصة أن الفاعلين الإسلاميين قد عادوا إلى مشهد الصدارة في دول عربية أخرى، شهدت ثورات مثل تونس وليبيا واليمن، وأخرى لم تشهد ثورات مثل المغرب، فضلا على وجودهم الدائم في دول أخرى مثل الأردن والكويت.

فى مصر تحديدا كان المراقبون يتابعون بدقة كيف يتصرف الإخوان المسلمون في الشأن السياسي الداخلي والإقليمي، خلال مرحلة جديدة في منطقة الشرق الأوسط. هكذا، أصبح مقر الجماعة التي تم إشهارها رسميًا كجمعية أهلية في عام ٢٠١٣ في مدينة المقطم، ومقر الحزب في وسط المدينة، يعجان بالزائرين من الدبلوماسيين والسياسيين والإعلاميين

* مدرس النظم السياسية المقارنة بجامعة القاهرة.

والباحثين المصريين والعرب والغربيين الساعين إلى التعرف على والتحالف والتشبيك مع الجماعة التي ستخلف نظام مبارك، وتعيد تأسيس جمهورية جديدة، بعدما بدا للكثيرين أن الجمهورية الأولى التي تأسست في ١٩٥٣، قد سقطت.

كانت الأشهر القليلة التي تلت سقوط مبارك حاسمة في تشكيل انحيازات الجماعة؛ حيث تركت الأخيرة مقاعد الثورة سريعا؛ للبحث عن مقاعد السلطة؛ منشغلة بالسؤال نفسه "من يخلف مبارك؟". ورغم أن السياسات الأولية للجماعة قد عبرت عن وعى بتعقد المشهد المصري، وتخطيه لمجرد شغل مقعد شاغر في الرئاسة، وهو ما عبرت عنه الجماعة في قراراتها الأولية في الإعلان عن عدم الدفع بمرشح رئاسي، والترشح على ٣٥٪ فقط من مقاعد البرلمان، فإنها تراجعت سريعًا في طريق البحث عن مقعد مبارك[١].

أعطت الثورة الإسلاميين عمومًا، والجماعة خصوصا ثلاثة مكاسب، انتظرتها الحركة الإسلامية طويلا:

أولا: أعطت الثورة الجماعة شرعية سياسية وقانونية للوجود والحركة والتنظيم، فحصلت على شرعية الوجود من خلال إعلانها كجمعية أهلية مشهرة وفقا للقانون، تقدم خدمات دعوية ومجتمعية، وتبني من خلال ذلك شبكة علاقات سياسية، ومن خلال إعلان حزب الحرية والعدالة؛ باعتباره حزبًا سياسيًا رسميًا كواجهة سياسية للجماعة، التي بقيت في التحليل الأخير مركز صنع القرارات السياسية، لتعمل الأخيرة مجتمعيا وسياسيا بشكل رسمي، بعد عقود من الحظر والسرية، للمرة الأولي في تاريخ الجمهورية! في الواقع انسحب هذا المكسب أيضًا علي الفاعلين الإسلاميين؛ حيث تمكنت التيارات السلفية بل الجهادية من تأسيس أحزاب سياسية رسمية، وممارسة السياسة، وتقلد المناصب علي المستويين القومي والمحلي لينتهي عهد مخاصمة السياسة وتحريمها من جانب العديد من هؤلاء الفاعلين[٢].

ثانيًا: مكنت الثورة الجماعة من العودة للعمل ضمن الجماعة السياسية الوطنية، وهو اللفظ المائع الذي كان ومازال يستخدم ليعبر عن مجموعة الفاعلين السياسيين الرسميين و الوطنيين المشكلين لأجندة السياسة المصرية، وهو الأمر الذي حرمت الجماعة منه طويلا، إلى أن نالته أخيرا وبشكل تدريجي منذ مطلع الألفية الثالثة، بالعمل مع قوي التغيير المجتمعي والسياسي حتى نجحت الثورة في الإطاحة بمبارك والحزب الوطني، وتم اعتبار الجماعة ضمن قوي التغيير. وذلك قبل أن تدب الخلافات مجددا بين قوي المعارضة الليبرالية واليسارية من ناحية، والإسلامية والإخوانية من ناحية أخرى، حتى أن بعض هذه القوي عادت لتعتبر

جماعة الإخوان إرهابية، رافضين الحديث عن أي مصالحة مستقبلية معها[٣].

ثالثًا: وصلت الجماعة لمقاعد الحكم للمرة الأولي من خلال الأكثرية في مجلس الشعب، والأغلبية في مجلس الشورى، ثم أخيرًا بالوصول إلى مقعد رئاسة مصر! كان يعني هذا أن العمل التشريعي والتنفيذي بدءًا من مؤسسة الرئاسة، مرورا بالحكومة، وصولا إلى المحليات أصبح في قبضة الجماعة بشكل أساسي، وهو ما سبب كثيرًا من الأرق لأجهزة الدولة وبعض القوي السياسية التي اتهمت الجماعة بالسعي (لأخونة) الدولة.

أين تقف الجماعة الآن وبعد خمس سنوات من الثورة المصرية ؟

بالسرعة نفسها التي تأسست فيها الجماعة رسميًا بعد ثورة يناير، حتى وصلت إلى سدة الحكم، انهارت وعادت مجددا إلى المربع صفر، مربع الخمسينيات والستينيات، جماعة منحلة وفقًا للقانون، وحزب منحل وفقا لحكم قضائي ،وبتأييد دستوري، وقيادات وأتباع في السجون، أو في المنفى؛ هاربين من بطش السلطات، ولعنات المجتمع. خسرت الجماعة حتى تلك المكاسب التي كانت قد حققتها في الثمانينيات، وحتى ٢٠٠٥، فضلا على الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١١، والتي كانت تلعب فيها دور المعارضة شبه المعترف بها رسميًا ، في خلال خمس سنوات طرأت التغيرات التالية علي جماعة الإخوان المسلمين:

أولًا: خسارة الشرعية السياسية والمشروعية القانونية :

كانت كبرى خسائر الجماعة خلال الفترة الفائتة هي خسارة السلطة، بالإضافة لفقدان الشرعية السياسية والقانونية. فمن الناحية القانونية تم اعتبار الجماعة تنظيمًا إرهابيًا بحكم القانون. صحيح أن قرارًا سياسيًا كان قد صدر عن مجلس الوزراء، باعتبار الجماعة منحلة؛ لانخراطها في الأعمال الإرهابية، مجرمًا كل أنشطتها ،بما فيها التظاهر، ومهددًا بتطبيق قانون الإرهاب عليها[٤]؛ وهو ما سبب لغطًا قانونيًا ودستوريًا حول استباق السلطة التنفيذية لأعمال السلطة القضائية، إلا أن الحملة الإعلامية الشرسة التي وجهت ضد الجماعة، واعتبارها الشيطان الأعظم الذي يقف وراء كل المآسي المصرية، لم تعط زخمًا حقيقيًا لهذا الجدل. وقد مضت الدولة قدما في تجريم كل أنشطة الجماعة، والقبض على أتباعها من مختلف مستويات القيادة، وإغلاق مكاتبها الإدارية في كل المحافظات، حتى صدر حكم قضائي من محكمة الأمور المستعجلة في فبراير ٢٠١٤ باعتبار الجماعة إرهابية؛ وبناء عليه أصدرت

حكومة المهندس إبراهيم محلب مجموعة من الإجراءات لتفعيل حكم المحكمة علي الأرض؛ فتم اعتبار المشاركة في أي نشاط للجماعة، بما فيه الترويج لأفكارها بمثابة فعل إرهابي يستوجب توقيع عقوبة وفقًا للقانون(٥).

بناء علي ذلك الحكم القضائي، أخطرت الحكومة المصرية الدول العربية بإدراج الجماعة كمنظمة إرهابية وفقا لاتفاقية مكافحة الإرهاب العربية الموقعة عام ١٩٩٨، وهو ما تبنته الجامعة العربية أيضًا؛ الأمر الذي يعني أيضًا أن الجماعة قد فقدت مشروعيتها القانونية، حتى خارج الأراضي المصرية، فقد استجابت دولتا السعودية والإمارات الحليفان الأبرزان لمصر إقليميًا وعربيًا بعد الثلاثين من يونيو، واعتبرتا الجماعة إرهابيةً، وضيقتا علي كثير من أتباعها، لدرجة وصلت إلى الحبس أو الترحيل، وهو ما أدي أيضًا إلى تصاعد الضغوط علي قطر الحليف الأبرز للجماعة خلال سنوات حكمها في مصر للتخلي عن الإخوان؛ ما دفع الأخيرة إلى الاستجابة لهذه الضغوط؛ حتى لا تخسر جاراتها؛ ومن ثم قررت ترحيل بعض قيادات الجماعة إلى تركيا(٦).

أما داخليا، فقد تم سحب الشرعية السياسية تماما من الجماعة منذ لحظة فض اعتصامي النهضة ورابعة العدوية؛ بحيث اعتبرت قطاعات شعبية واسعة الجماعة إرهابيةً بالفعل، وهو ما أسهم في تبرير وتمرير كل السياسات القاسية التي اتخذتها الدولة ضد الجماعة، ووضع أنصار حقوق الإنسان في مصر تحت ضغوط واتهامات واسعة لمحاولاتهم التأكد من عدم انتهاك حقوق المنتمين لجماعة الإخوان والإسلاميين الملاحقين، داعين إلى توفير المحاكمات العادلة لهم. الجماعة الآن خسرت مساحات عديدة كانت قد اكتسبتها حتى قبل الثورة، بل إن الجماعة، حينما تمت تصفيتها في الخمسينيات والستينيات، كانت بعض الدول العربية والخليجية بمثابة منفي اختياري للعديد من أعضائها، وهو الأمر غير المتوفر الآن!

ثانيًا: خسارة صفوف المعارضة:

لم يفقد الإخوان فقط السلطة، بل فقدوا مقاعدهم في صفوف المعارضة أيضًا! فالجماعة منذ الثمانينيات والتسعينيات قبلت لعب دور المعارضة، مؤكدة علي التغيير السلمي، ومعترفة بشرعية النظام. في الثمانينيات حاولت الجماعة دخول مجلس الشعب من خلال التحالفات المشهورة مع حزب الوفد، وفي التسعينيات لم تنخرط الجماعة في الموجة الإرهابية التي انخرط بها بعض التيارات الإسلامية الأخرى مؤكدة دوما علي سلميتها، وقدرتها علي

التغيير التدريجي، وفي ذلك أيضا فقد خاضت الجماعة معارك سياسية وقانونية شرسة في النقابات، خاصة بعد فرض الحراسة عليها من قبل الدولة؛ ردا علي سيطرة الإخوان علي بعض النقابات المهنية، مثل الأطباء والمهندسين، ثم واصل الإخوان لعب الدور نفسه مطلع الألفية بعد تخفيف بعض الحصار عليها في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠. كان التطور الكبير في دور المعارضة الذي لعبته الجماعة قد شهده العام ٢٠٠٥، حينما تمكن مرشحو الجماعة من حصد ٨٨ مقعدا في مجلس الشعب. تمكنت الجماعة حينها من مشاكسة الحكومة في أجندتها التشريعية، كما تمكن بعض نواب الجماعة من استخدام الأدوات البرلمانية لمساءلة بعض رجال الحكومة! توازي مع ذلك عودة الجماعة للمجال العام والإعلام، وكذلك قيامهم بالتنسيق مع عدد من القوي السياسية المعارضة من غير الإسلاميين! كما تواجدت الجماعة بقوة في نوادي أعضاء هيئة التدريس، وقامت بالتنسيق مع حركة كفاية والجمعية الوطنية للتغيير. وتواجدت الجماعة أيضًا في المعارضة، وغازلت الحزب الوطني أحيانًا[٧]، والقوي السياسية المصطفة ضد نظام مبارك في أحايين أخرى؛ الأمر الذي مكنها من فرض نفسها كقوة في الساحة السياسية، وهو ما اتضح في الأيام الأولي للثورة حيث الاصطفاف مع القوي الثورية الأخرى في الميادين، وفي قاعات الاجتماعات مع النظام[٨]، قبل الولوج إلى السلطة لاحقا.

يوليو/أغسطس ٢٠١٣ لم يكن مجرد خروج للجماعة من مقاعد السلطة، ولكنها حتى لم تتمكن من العودة إلى صفوف المعارضة لثلاثة أسباب؛ الأول آن الجماعة رفضت كليًا الاعتراف بأي إجراءات تم اتخاذها بعد الثالث من يوليو ٢٠١٣؛ وبالتالي اعتبرت أن كل الإجراءات التي تلت عزل الرئيس السابق مرسي "انقلابية" غير شرعية، ومن هنا رفضت الدخول في أي عملية سياسية قبل أن تتم إعادة الرئيس المعزول ولو لفترة وجيزة! أما السبب الثاني فهو أن بعض القوي السياسية المعارضة قد قررت أن تتبني نفس وجهة نظر السلطات المصرية في اعتبار جماعة الإخوان كيانا إرهابيا؛ ومن هنا فقد رفضت تلك القوى ليس فقط إمكانية آن يعود الإخوان إلى صفوف المعارضة ولكن أن يكون لهم أي نشاط مجتمعي أو سياسي من الأساس، أما السبب الثالث والأخير فهو أن بعض القوي السياسية الأخرى ورغم أنها حافظت علي مساحة المعارضة لنظام ٣٠ يونيو، ودافعت عن حقوق الجماعة الجنائية والسياسية على الأقل، إلا أنها رأت أن الجماعة، بعد خبرة الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، كيان لا يمكن الوثوق به للعمل المستقبلي المشترك، وأن قياداتها تتمتع بانتهازية، دفعتهم لاستغلال قوي المعارضة، والتقرب منها وقت أن كانت الجماعة لا تتمتع

بالقوة الكافية، ثم الانقلاب عليها وعلي كل تعهدات العمل السياسي المشترك، فضلا على آن آخرين لم ترق لهم فكرة المعارضة من الخارج؛ كتأسيس حكومة منفي أو برلمان موازٍ. وهكذا لم يعد أمام الجماعة وبعد خمس سنوات من الثورة سوي العودة إلى العمل السري الذي لا يمكن معه افتراض السلمية التامة، وخاصة بعد إعلان الجماعة رسميًا علي لسان بعض قياداتها عدم استبعاد خيار العنف، وهو ما سأرجع له بمزيد من التفصيل لاحقا.

ثالثًا: أفول الإسلام السياسي:

كثرت التحليلات التي تناولت أثر الإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين على مستقبل تيارات الإسلام السياسي، ليس في مصر وحدها، بل في المنطقة العربية بأسرها، وبينما ذهب بعض التحليلات إلى القول إن تجربة الإسلام السياسي انتهت للأبد، رأى البعض الآخر أن الإطاحة بالجماعة هي دفعة جديدة للإسلام السياسي في المنطقة، بينما رأى تيار ثالث أن خروج جماعة الإخوان المسلمين من الحكم لن يكون نهائيا، ولكن العودة لن تكون قريبة أيضًا، وستأخذ مصر على الأقل بضعة عقود حتى تعود تيارات الإسلام السياسي إلى السلطة مرة أخرى!

من المؤكد أنه وبعد خمس سنوات من الثورة فإن جماعة الإخوان المسلمين قد خسرت مقعدها في قيادة تيارات الإسلام السياسي الذي ظل يميزها لعقود، والذي عضدته في الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٣؛ فبعد انهيار "تحالف دعم الشرعية" خسرت الجماعة القدرة علي التنسيق أو التحالف، فضلا على القيادة والزعامة للتيارات الإسلامية الأخرى التي دفعت جميعًا ثمن أخطاء الإخوان في الحكم؛ فتعرضت للقمع والمنع والحظر في معظمها. وأدرك العديد منها، وخصوصا بعد الخلافات التي مزقت الجماعة لاحقًا، ضرورة الاستقلال عنها، والبحث عن معادلات جديدة للتعامل مع السلطة السياسية الحالية في مصر، بل إن أحد الأعضاء البارزين في التحالف (حزب الوسط) حاول اتخاذ خطوات واضحة للاقتراب من تيارات المعارضة الليبرالية، والبحث عن صيغة توافقية للعمل المعارض[٩]. لكن المثير للدهشة أن حزب النور المؤيد لترتيبات ٣٠ يونيو و ٣ يوليو، والذي يعد حليفًا للسلطة الحالية قد دفع الثمن هو الآخر بخسارة مقعده المميز كثاني أكبر فاعل إسلامي في الفترة من ٢٠١١ و ٢٠١٣، حيث تم تحجيمه هو الآخر بواسطة الدولة رغم مغازلات رأس الدولة له صراحة، ودعوته لحضور جميع الحوارات التي عقدها الرئيس المصري مع الأحزاب السياسية قبل الانتخابات البرلمانية في نهاية ٢٠١٥، فضلا على أن سائر التيارات السياسية

المؤيدة للثلاثين من يونيو أسست تحالفًا لتفعيل المادة ٤٧ من الدستور، واعتبرت أن حزب النور مبني علي أساس ديني، بما يخالف المادة المشار لها، ويستوجب معه حل الحزب أسوة بحل حزب الحرية والعدالة[١٠]، فضلا على لفظ حزب النور من قبل سائر التيارات الإسلامية، التي حتى لو تحفظت علي موقف جماعة الإخوان، فإنها لم تستسغ أصلًا موقف حزب النور، حتى أضحي الحزب السلفي لا يمتلك سوي نسبة لا تتعدي ٢٪ من إجمالي مقاعد البرلمان الحالي. هكذا دفعت كل التيارات الإسلامية دون استثناء ثمن فشل الجماعة، وإن كان لم يملأ الفراغ الذي تركته الأخيرة أي فاعل إسلامي، ولا يبدو أن هذا سيحدث في الأجل القريب!

في الواقع تستبعد هذه السطور الفرضية القائلة بموت "الإسلام السياسي"؛ لأسباب عديدة، منها الطريقة نفسها التي خرجت بها هذه التيارات من الحكم، حيث خرجت بطريقة عنيفة، تعارضت كثيرا مع الدستور والقانون ومبادئ العدالة، ووصلت في بعض الأحيان إلى القتل والتصفية، وهي أساليب كفيلة بإبقاء المظلومية التاريخية حية وقادرة تاريخيًا علي الإبقاء علي تيارات الإسلام السياسي حاضرة، سواء دخلت السلطة لاحقا أو لم تدخل! كذلك فإن الطبيعة المحافظة للنظام شبه العسكري الذي يحكم مصر منذ ٢٠١٣ تجعله في النهاية يدور في فلك فرضيات ومسلمات جماعات الإسلام السياسي. ومن المستبعد أن يتحمل طويلا المعادلة الصفرية التي يتبعها مع غالبية هذا التيار.

رابعا: انهيار أسطورة البديل:

بعد خمس سنوات أيضًا انكشف الخواء السياسي والفكري للجماعة. كانت الفرضية الرئيسية التي دفعت كثيرًا من الناخبين إلى الانحياز إلى جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية والرئاسية بعد الثورة هي فرضية "إعطائهم الفرصة". كانت الجماعة، وما تحمله من تاريخ طويل في العمل السياسي والدعوي، فضلا على تنظيمها المحكم، وحضورها المكثف منذ عام ٢٠٠٥ في المشهد المصري، ودورها أثناء وبعد تنحية مبارك، كفيلًا بإطلاق افتراضات من قبل الشعب والنخب علي السواء، وترديد أن الجماعة بالفعل تملك "البديل"! وذلك يعني أن الجماعة لديها أولا مشروع ثقافي سياسي لقيادة مصر، والنهضة بها، وأنها ثانيا تمتلك الكوادر القادرة علي تنفيذ هذا المشروع علي أرض الواقع بما لهم من صلات قوية

مع الشعب، تمكنهم من فهم المشاكل، والقيام بحلها، كما أنهم يملكون الأدوات التنفيذية من خلال التنظيم (الحزب آو الجماعة) للقيام بتلك المهمات كلها! لم تكن تلك فقط هي فرضيات الداخل، بل كانت فرضيات الخارج أيضًا؛ ففي دوائر صنع القرار السياسية، فضلا على الأكاديمية والإعلامية، كان الاعتقاد أن الجماعة بالفعل لديها من الرؤية والخبرة والقدرات ما يؤهلها للقيام بدور البديل.

ورغم الفترة المحدودة نسبيًا التي وجدت فيها الجماعة في حكم مصر فإنها أظهرت خواء فكريًا وسياسيًا منقطع النظير، ولم تثبت في خلال الفترة بين ٢٠١١ و ٢٠١٣ سوي أنها تنظيم ضخم بلا عقل أو سياسات. فعلي مستوي "المشروع" لم يكن ما طرحته الجماعة باسم "مشروع النهضة"، والذي مثل حجر الزاوية في دعاية الحملة الرئاسية للرئيس محمد مرسي، إلا مجموعة شعارات وأهداف عامة، لا يوجد وراءها أي تصور أو رؤية أو أدوات تنفيذية! كما أن الجماعة لم تطرح إلا في مناسبات محدودة للغاية ما يمكن أن يطلق عليهم اسم كوادر سياسية أو تنفيذية لتطبيق هذا المشروع على الأرض! تحكم عواجيز الجماعة في المشهد ككل، وظهر في سلوكهم محدودية الأفق وقصر النظر، فخسروا بعض مؤيديهم وحلفائهم، ليس فقط من التيارات الليبرالية الثورية، ولكن حتى من بين التيارات الإسلامية الذين لم يروا من الجماعة سوى محاولات للسيطرة والإخضاع.

كذلك فإن الرهان الأخير للجماعة علي إمكانية إيجاد صيغة للتحالف مع مؤسسات الدولة قد باء بالفشل. فرغم مغازلات الجماعة الواضحة للمؤسستين العسكرية والشرطية، سواء عن طريق الحفاظ على الامتيازات، أو رفض الإصلاح المؤسسي لكلتيهما، آو بوساطة الإشادة بهما في خطب الرئيس محمد مرسي، فإن مؤسسات الدولة لم تر في الجماعة سوي خصم مراوغ. وكان واضحا أن مؤسسات الدولة (الجيش، القضاء، الشرطة، والجهاز الإداري) قد قررت بالفعل الإيقاع بالجماعة استغلالا لتدهور شعبيتها، وخواء سياساتها، وانصراف سائر التيارات السياسية عنها، وهكذا لم تعد الجماعة تداعب خيال العامة باعتبارها "بديلا". كما يبدو أنه، وحتى اللحظة الحالية، ورغم انهيار التوقعات العالية التي وضعت علي الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، ورغم غياب أو غموض أي مستقبل لتيار مدني بديل، فإن المزاج الشعبي لا يبدو داعمًا لإعطاء فرصة مستقبلية قريبة لجماعة الإخوان المسلمين.

خامسا: الجماعة والإرهاب :

حرصت جماعة الإخوان المسلمين طوال فترة معارضتها لنظم مصر المتعاقبة منذ عهد عبد الناصر على التأكيد على أنها جماعة غير عنيفة، تؤمن بالوسائل السلمية للتغيير. مع تمكن الجماعة من تعضيد وجودها السياسي والمجتمعي في عهد مبارك، ورغم التضييقات التي تعرضت لها، ورغم أن وضعها القانوني لم يتغير أبدًا منذ قيام الجمهورية؛ لكونها "جماعة محظورة"، فإن الجماعة أكدت في خطابها العام أنها جماعة "إصلاحية"، تؤمن بالتغيير التدريجي، وليس المفاجئ أو العنيف.

لذلك ظل الانطباع العام عن جماعة الإخوان المسلمين حتى وقت قيام الثورة هى أنها جماعة "غير عنيفة"، براجماتية، تلعب سياسة بقواعد السياسة، وتتفاهم مع أجهزة الدولة إذا ما تطلب الأمر؛ للحصول علي بعض المكاسب السياسية، وأن لديها القدرة علي تحمل بعض الضربات المحسوبة وامتصاصها لمواصلة العمل السياسي مرة أخرى. ورغم آن موجة الإرهاب التي ضربت مصر في تسعينيات القرن الماضي قد أضرت بكل تيارات الإسلام السياسي ، فإن جماعة الإخوان المسلمين قد حافظت في خطابها العام المؤكد علي نبذ العنف، والتغيير بالوسائل السلمية، وهو المبدأ الذي لم يفارق أدبيات الجماعة حتى تمت إزاحتها عن السلطة في يوليو ٢٠١٣.

صحيح آن تاريخ الجماعة وعلاقاتها بالعنف مختلف عليه، وهناك مؤشرات بالفعل على أنها لجأت إلىه في مرحلة تاريخية مبكرة قبل إنشاء الجمهورية، لكن التاريخ الحديث يشهد على وجودها السياسي والنيابي، فضلا على الدعوي والأهلي. الآن وبعد ٥ سنوات من الثورة، عادت الجماعة في ذهنية العامة لمربع العنف، بغض النظر عن حقيقة ارتباط الجماعة بأحداث العنف هنا أو هناك. وثمة قطاع من الشعب صار بالفعل مقتنعًا تمام الاقتناع أنها "جماعة إرهابية"، وخاصة بعد أن أكدت الآلة الإعلامية هذا التوجه قبل وأثناء وبعد فض اعتصامات رابعة والنهضة. عزز هذا الاتهام تصريحات بعض قادة الجماعة من أن العمليات الإرهابية في سيناء ستتوقف فور عودة الرئيس محمد مرسي إلى السلطة، في إشارة واضحة إلى الوقوف وراء العمليات الإرهابية في سيناء، وابتزاز الشعب بإمكانية توقف الإرهاب مقابل عودة الرئيس المعزول، رغم ذلك فقد صدرت تصريحات منسوبة للجماعة تؤكد أن تلك التصريحات قد فهمت بشكل خاطئ[١١].

تغير الخطاب الرسمي للجماعة كثيرا بعد فض الاعتصامات؛ إذ أصبح يشير بشكل ضمني إلى إمكانية اللجوء إلى العنف؛ كحق أصيل في الدفاع عن النفس، قبل أن تعلن قيادات الجماعة صراحة تبني الأساليب العنيفة؛ لإعادة الشرعية السياسية والقانونية للرئيس المعزول[١٢].

سادسًا: التفجير من الداخل:

اتبعت أجهزة الدولة المصرية الأساليب التقليدية في الضغط علي الجماعة للانفجار داخليا. كان هذا ولا يزال هو أسلوب الدولة/السلطة في مواجهة أي تنظيم سياسي مناوئ، فقد بدأت السلطات المصرية أولًا، وبعد تنحية محمد مرسي في عرض بعض المناصب الحكومية علي بعض أعضاء الجماعة أو المحسوبين عليها؛ فيما بدا أنه اختبار لتماسكها وقبولها للدخول في اللعبة الجديدة، فردت الجماعة بالرفض، وصمدت أمام هذه المحاولة، ثم كان الاختبار الثاني بفض اعتصامي النهضة ورابعة العدوية بالقوة؛ وهو ما مثل اختبارا جديدا لتماسك الجماعة، وتمكنت الأخيرة وبرغم كل الضربات التي وجهت إلىها أن تصمد، وأن تتحدث بشكل جماعي في محاولة منها لامتصاص الضربة ، ثم أخيرا كان قرار حل الجماعة، وتكثيف الضربات الأمنية لمقراتها وأتباعها علي مستويات مختلفة من القيادة، فبدأت علامات الخلاف تظهر داخل الجماعة، ولم تتمكن أبدا من استيعاب كل هذه الضربات.

كانت الفرضية الأولي أن الجماعة ستنقسم جيليًا بين القيادات الكهول، بطيئي الحركة والاستيعاب، وبين الشباب الذي قد يتمكن من طرح بدائل، خاصة بعد تأسيس جماعة جديدة للإخوان من مجموعة من الشباب المنشق ، والتي بدت أنها تأخذ منحي مختلفًا عن الجماعة الأم؛ ولكن اتهامات كثيرة وعلامات استفهام أكثر حول دور الأمن في تشكيل هذه الجماعة الجديدة، خاصة أن ذلك تم بالتوازي، مع استعانة الدولة ببعض قيادات الجماعة التي أعلنت "توبتها" في كشف الجماعة داخليا، وتوجيه مزيد من الضربات، و تكثيف الضغوط عليها، وهو ما أدى في النهاية إلى عدم الالتفات إلى هذه الجماعات الجديدة[١٣].

ثبت أن فرضية انشقاق الشباب ليست دقيقة، فعلى الرغم من الغضب الحقيقي بين قطاعات الشباب؛ بسبب طريقة قيادة الجماعة فإن الانقسام حدث علي مستويين آخرين، المستوي الأول هو استخدام السلمية من عدمها، وهو ما تمثل في السجال الذي دار بين بعض القيادات في مكتب الإرشاد، وما يسمي بـ «الهيئة الشرعية لجماعة الإخوان المسلمين» وبين بعض القيادات في الداخل والخارج والمحسوبين علي "إدارة قيادة الأزمة" للجماعة، فبينما

انحاز الأولون لفكرة "السلمية" فإن الأخيرين أكدوا أن الحديث عن السلمية هو نوع من التنظير الذي تجاوزته الأحداث، متبنين تأصيلات شرعية لاستخدام العنف، مثل بيان نداء الكنانة المشهور الذي كان بمثابة تأكيد علي اتجاه قطاع من الجماعة رسميًا إلى العنف(١٤). كان المحور الثاني للخلاف أيضًا هو أن الصراع علي شرعية حكم مصر، تحول وبعد أقل من خمس سنوات إلى صراع حول شرعية حكم وقيادة الجماعة ،وذلك بعد تصارع فريق المحافظين الإصلاحيين بقيادة محمود عزت ومحمود حسين ومنير إبراهيم، وبين تيار راديكالي بقيادة محمد كمال ومحمد منتصر. وصل الخلاف إلى رفض تنفيذ قرارات إقالة المتحدث الرسمي باسم الجماعة "محمد منتصر" بعد قرار أصدرته القيادات التقليدية في تيار المحافظين، وما تبع ذلك من صراعات إعلامية علنية، دفعت عددًا من المتابعين إلى التأكيد علي انفجار الجماعة تمامًا من الداخل(١٥)! وهي نهاية مأساوية لم يكن ليتوقعها أشد المتشائمين حول مصير الجماعة عشية تنحي مبارك قبل خمس سنوات!

خاتمة:

بكل تأكيد فإن موقف الجماعة الآن هو أسوأ بكثير من موقفها عشية تنحي مبارك، بل إنه أسوأ حتى من موقفها في التسعينيات، والعقد الأول من الألفية الثالثة، فالجماعة فقدت الآن موقعها في السلطة، كما فقدت موقعها في المعارضة، وفقدت قدرتها علي مداعبة خيال العامة والخاصة في كونها بديلًا يصلح للتعويل عليه مستقبلا! هزيمة الجماعة لم تكن فقط للتنظيم، ولكنها مثلت هزيمة وهزة قوية لسائر تيارات الإسلام السياسي؛ إذ عادت الجماعة لمربع الحظر والإرهاب، كما تعرضت للتفجير من الداخل بعد الخلافات الحادة والعلنية التي دبت بين أعضائها! لا شك أن بعض أجهزة الدولة علي الأقل كانت تري في الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ فرصة للإجهاز تمامًا علي جماعة الإخوان المسلمين،وحسم الصراع الدائر بينهما منذ نشأة الجمهورية. كان عدد من المفكرين الذين رأوا في الإخوان المسلمين خصمًا سياسيًا وفكريًا قد عبروا أيضًا عن تصوراتهم أن جماعة الإخوان المسلمين قد انتهت للأبد، والحقيقة أن كل المؤشرات تقول إن التاريخ لم يتم إعادة هندسته، وإنه فقط يعيد نفسه! فالدولة لجأت لنفس أساليب الخمسينيات والستينيات للتخلص من الخصم الإخواني؛ ضربات قوية ومتتالية ولكن تعوزها المهارة، وتعوزها القوة الناعمة، والأهم تعوزها السياسة! فالدولة لا تجيد سوي الأساليب الأمنية، وهي كالعادة أساليب لديها قوة تدميرية مؤقتة، سرعان ما ينتهي مفعولها بعد فترة، كما أن ضعف الدولة الواضح أمام ظروف سياسية واقتصادية وأمنية غير

مستقرة لن يجعلها قادرة علي محو الجماعة من التاريخ حتى لو أرادت لذلك وخططت له! الأقرب للتوقع أن أمامنا مرحلة انتقالية طويلة،ستستمر الجماعة في الخسارة والنزيف فيها لفترة معتبرة قادمة، ولكن خواء المشهد من السياسة ومن المهارة ومن الحنكة، فضلا على ظروف الإقليم والدولة غير المستقرة،وعدم وجود فاعل سياسي إسلامي آخر يملأ الفراغ الذي تركته الجماعة، فضلا على غياب أو تغييب بعض الشبكات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تقوم بتعويض غياب دور الدولة في تقديم بعض الخدمات الصحية والتعليمية،وخدمات التكافل الاجتماعي،والذي يضع مزيدا من التوقعات والطلبات علي كاهل الدولة التي هي بدورها تعاني أزمات هيكلية سياسيًا واقتصاديًا، تجعل الاستجابة لهذه التوقعات والطلبات شبه مستحيلة.النظام ذهب بعيدا في شيطنة الجماعة؛ فلم يعد ممكنًا التراجع وإلا اهتزت شرعيته،ولكنه لم يعد أيضًا قادرا علي المضي قدمًا في تعويض غياب هذه الشبكات الاجتماعية والتضامنية، كل ذلك من شأنه أن يسهم في تغيير المعادلات مستقبلًا،ولكن ليس للانتقال لأوضاع أفضل وإنما لأوضاع مكررة تاريخيا لتظل قواعد الجمهورية التي أسسها جمال عبد الناصر مستمرة لفترة زمنية معتبرة!

الهوامش

١. أسامة المهدي وهاني الوزيري، الإخوان: نخوض الانتخابات علي ٣٥٪ من المقاعد.. ونبذل جهودنا لتكون نتيجة الاستفتاء نعم"، المصري اليوم، ١٣ مارس ٢٠١١.

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=290401

٢. مثل إنشاء حزبي النور والأصالة ذوي الاتجاه السلفي، وحزب البناء والتنمية المعبر عن الجماعة الإسلامية.

٣. راجع علي سبيل المثال وليس الحصر موقف التيار الشعبي من المصالحة مع الإخوان: "التيار الشعبي: لا مصالحة مع الإخوان بأي شكل"، البوابة نيوز، ٥ أغسطس ٢٠١٥.

http://www.albawabhnews.com/1430237

٤. انظر النص الكامل للقرار في: كريم حسن، "النص الكامل لإعلان مجلس الوزراء الإخوان جماعة إرهابية"، بوابة الأهرام، ٥٢ ديسمبر ٢٠١٣.

http://gate.ahram.org.eg/News/435113.aspx

٥. لمزيد من تفاصيل الحكم انظر: شيماء القرنشاوي وآخرون "أول حكم قضائي بإعلان الإخوان جماعة إرهابية"، المصري اليوم، ٢٥ فبراير ٢٠١٤.

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=415285

٦. "الجامعة العربية: الإخوان إرهابية"، الوطن الكويتية، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣.

http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=327568

٧. انظر حوار محمد مرسي في: أحمد الخطيب، "مسئول لجنة الانتخابات في الإخوان: ننسق في دوائر مع الوطني والتجمع والوفد"، المصري اليوم، ٢٥ نوفمبر ٢٠١٠.

http://www.almasryalyoum.com/news/details/28953

٨. الاجتماع مع عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية.

٩. رمضان عبد الله، " ماذا وراء انسحاب الوسط من تحالف الشرعية ؟"، الجزيرة نت، ١ سبتمبر ٢٠١٤.

١٠. هبة آمين وآخرون، " سياسيون وحقوقيون يدشنون حملة شعبية علي طريقة "تمرد" لحل الأحزاب الدينية"، الوطن، ٩١ يونيو ٢٠١٥.
http://www.elwatannews.com/news/details/753517

١١. انظر تصريحات البلتاجي في:
https://www.youtube.com/watch?v=a25hAWTt18Q

١٢. انظر بيان نداء الكنانة الذي تبنته جماعة الإخوان المسلمين.

انظر أيضا: أمينة عبد العال، "بالفيديو.. قيادي إخواني: تفجير أبراج الكهرباء من السلمية"، المصريون، ٣ يوليو، ٢٠١٥.

http://egyptcall.org/

١٣. محمد منيسي، " منشقو الجماعة يؤسسون جمعية الإخوان المسلمين"، المصريون، ٨ مارس ٢٠١٥.

١٤. بيان نداء الكنانة، مرجع سبق ذكره.

١٥. محمد المهندس، «الصراع داخل الإخوان بين السلمية والعنف(١)»، مصر العربية، ٢٩ أغسطس ٢٠١٥.

الصراع على قيادة جماعة الإخوان المسلمين فى مصر*

د. جورج فهمي**

ظهر إلى العلن مؤخرًا صراع حادّ على قيادة حركة الإخوان المسلمين في مصر؛ فالأعضاء السابقون في مكتب الإرشاد، وهو الهيئة التنفيذية العليا التي تضع سياسات الجماعة، يتنافسون مع القيادة الجديدة التي انتُخبت في شباط/فبراير ٢٠١٤، وتتولى قيادة أنشطة الإخوان على الأرض منذ ذلك الحين.

الصراع داخل جماعة الإخوان ليس بالحدث الجديد، حيث تمكّنت الجماعة من احتواء الخلاف لأشهر عدّة؛ كي تتجنّب إلحاق الأذى بتماسكها وبمعنويات أفرادها على الأرض. بيد أن التعبير العلني عن الخلاف الذي طال أمده يُعتبر أمراً جديداً. وقد خرج الخلاف إلى العلن في أيار/مايو ٢٠١٥، في أعقاب تراشق حادّ بين الفصيلين في وسائل الإعلام.

---

*تنشر رواق عربي هذا المقال بتصريح من مركز كارنيجي للشرق الأوسط

** باحث زائر– مركز كارنيجي للشرق الأوسط.

تعاملت وسائل الإعلام مع الصراع على أنه خلاف بشأن استراتيجيتين متعارضتين: نهج سلمي تنادي به القيادة السابقة، والتوجّه نحو العنف الذي اعتمدته القيادة الحالية. بيد أن هذه الصورة تبدو مضلِّلة. إذ ينطوي الخلاف على صراع أعمق حول القواعد التي تحكم عمل الجماعة، فضلاً على طبيعة العلاقة بين القاعدة الشعبية والقيادة، ودور كل منهما في عمليات صنع القرار في الجماعة.

دفعت الظروف السياسية في مصر، منذ الإطاحة بالرئيس آنذاك محمد مرسي في العام ٢٠١٣، جماعة الإخوان المسلمين إلى صياغة قواعد جديدة لتنظيم أنشطتها. فالقيادة لم تعد تملك سلطة مطلقة في إدارة شئون الجماعة، كما كان حالها قبل آب/أغسطس ٢٠١٣. وبدلاً من ذلك، غالباً ماتقود القاعدة الشبابية الشعبية أنشطة جماعة الإخوان على الأرض، حيث اضطرّت القيادة إلى تحقيق التوازن بين مبادئ الجماعة ومبادرات قاعدتها. غير أن القيادة القديمة للإخوان المسلمين ترى في ذلك خروجاً على نمط الإدارة الذي اعتادت عليه، وتهديداً لتماسك الجماعة وهويتها.

الإخوان والدولة:

وفّرت الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بنظام حسني مبارك في شباط/فبراير ٢٠١١ فرصاً جديدة لجماعة الإخوان المسلمين، التي كانت الحكومة تقيّد أنشطتها بشدّة حتى ذلك الحين. أنشأت جماعة الإخوان حزب الحرية والعدالة في نيسان/أبريل ٢٠١١، وخاضت الانتخابات التشريعية التي أُجريت في نهاية ذلك العام. فاز الحزب بـ٢١٨ مقعداً من أصل ٤٩٨ مقعداً، وفاز مرشحه الرئاسي محمد مرسي في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو ٢٠١٢.

خلال فترة حكم مرسي، حدث استقطاب حادّ بين جماعة الإخوان المسلمين وبين معارضيها حول قضايا الحريات والديمقراطية. كما ازدادت حدّة التوتّر بين جماعة الإخوان ومؤسّسات الدولة المصرية، ولاسيّما أجهزة القضاء والأمن التي حاولت الجماعة إحكام سيطرتها عليها.

بلغت الأزمة ذروتها في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، عندما شارك معارضو جماعة الإخوان المسلمين في مظاهرات حاشدة للمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكّرة. وبدعم من المتظاهرين، فضلاً عن القضاء والمعارضة السياسية وممثّلين دينيين بارزين، تدخّلت القوات

المسلحة لعزل مرسي، ووضع البلاد على مسار سياسي جديد. رفضت جماعة الإخوان المسلمين ومؤيّدوها هذه الإجراءات، ونظّموا اعتصامَين في ميدان رابعة العدوية وميدان النهضة في القاهرة؛ للمطالبة بعودة مرسي للرئاسة.

برزت الخلافات بين تيّارين في السلطة الانتقالية في مصر حول كيفية التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين. ميّز النهج الأول بين إسقاط نظام مرسي، وضرورة التوصّل إلى حلّ سياسي للاضطرابات في البلاد من شأنه دمج جماعة الإخوان المسلمين في العملية السياسية. وقد مثّل هذا التيار في ذلك الوقت نائب الرئيس محمد البرادعي. أما التيار الآخر فقد سعى إلى استغلال الحركة الشعبية المناهضة لمرسي للقضاء على جماعة الإخوان المسلمين نهائيّاً. وقد مثّل هذا التيار قادة الأجهزة الأمنية المختلفة.

في البداية، بدا أن تيار البرادعي له اليد العليا، ونجح بالفعل في تأجيل قرار قوات الأمن بفضّ اعتصامَي مؤيّدي مرسي. بيد أن فشل التوصّل إلى حلّ سياسي للأزمة بين الإخوان والدولة منح التيار الآخر مجالاً أكبر للمناورة.

تدخّلت قوات الأمن في آب/أغسطس ٢٠١٣ وفرّقت بالقوة اعتصامَي جماعة الإخوان المسلمين؛ ما دفع الجماعة إلى العمل السرّي في ظل ظروف أقسى حتى من تلك التي كانت سائدة خلال عهد مبارك. ومثّلت استقالة محمد البرادعي في اليوم نفسه نهاية محاولات التوصّل إلى حلّ سياسي، ووضعت النظام الانتقالي في مواجهة مباشرة مع جماعة الإخوان المسلمين.

آثار تدخّل الجيش على جماعة الإخوان:

تكبّدت جماعة الإخوان خسائر كبيرة خلال مواجهاتها مع الدولة. فإضافةً إلى الاشتباكات الأمنية في الشوارع والميادين، والتي أسفرت عن آلاف القتلى والاعتقالات، جمّدت الحكومة المؤقتة أصول ١٠٥٥ جمعية خيرية دينية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، متّهمةً إياها بالانتماء إلى جماعة الإخوان، أو بكونها داعمة لها. أضعفت هذه الخطوة الأنشطة الاجتماعية والدينية للجماعة. كما أعلنت الحكومة جماعة الإخوان منظمة إرهابية في الشهر نفسه. وبعد ذلك حلّت المحكمة الإدارية العليا حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية للجماعة، وصادرت أصول الحزب في آب/أغسطس ٢٠١٤.

وجّه تصاعد المواجهة الأمنية، واعتقال قادة من جماعة الإخوان ضربة قوية للجماعة، التي كان وضعها غير مستقرّ لأشهر عدّة، قبل أن تعود بهيكلية وخطة عمل جديدتَين. على المستوى التنظيمي، بدأت جماعة الإخوان بوضع هياكل جديدة للتكيّف مع التغييرات الحاصلة على الأرض، مثل حاجتها إلى العمل السري، وزيادة المواجهات بين أعضائها وقوات الأمن.

أجرت جماعة الإخوان انتخابات داخلية في شباط/فبراير ٢٠١٤ وشكّلت لجنة لإدارة الأزمة. أسفرت نتيجة الانتخابات عن بقاء محمد بديع مرشداً عامّاً لجماعة الإخوان، لكن تم تعيين رئيس لإدارة لجنة الأزمة، كما تم تعيين أمين عام للإشراف على شئون الجماعة في مصر، وجرى تشكيل مكتب إداري لإدارة شئون الإخوان المسلمين في الخارج برئاسة أحمد عبد الرحمن. كما قامت الجماعة بترقية العديد من قادتها الشباب لقيادة أنشطة الإخوان على الأرض.

أدّت هذه التغييرات إلى استبدال أكثر من ٦٥ في المئة من القيادة السابقة للجماعة. وقدّر أحمد عبد الرحمن أن الشباب استحوذوا على ٩٠ في المئة من نسبة الـ٦٥ في المئة المذكورة.

على المستوى الحركي، اعتمدت القيادة الجديدة مايُسمّى نهج "السلمية المبدعة الموجعة"، الذي يجمع بين استمرار الأنشطة السلمية في الشارع، وبين العنف المحدود المستخدم في عمليات تهدف إلى استنزاف قوة النظام السياسي. وقد عنى ذلك تنفيذ عمليات من دون استهداف الأبرياء، وممارسة الثأر الموجّه، وتجنّب العنف العشوائي.

التزم أعضاء جماعة الإخوان بمبدأ السلمية في الماضي. بيد أن البعض اعتقد أن الخيار السلمي لن يحقق هدف الجماعة المتمثّل في إسقاط النظام السياسي الحالي، أو على الأقل الضغط عليه لتقديم تنازلات سياسية في ظل الحملة الأمنية التي يقوم بها.

ونتيجةً لذلك، بدأ بعض الأعضاء بتنفيذ أعمال عنف فردية محدودة، مثل حرق سيارات الشرطة. ولأن القيادة فشلت في منع هذه الأعمال الفردية، حاولت بعد ذلك تنظيم تلك العمليات؛ بهدف زعزعة النظام واستنزاف قوّته.

حرصت القيادة الجديدة على تجنّب تنفير شرائح المجتمع التي عارضت حملة القمع العنيفة ضد الإخوان، لكنها قد تعارض أيضاً لجوء الجماعة إلى وسائل عنيفة لمقاومة السلطات. وطالبت بضبط إيقاع العمليات تماشياً مع المشاعر الشعبية في منطقة معينة. بعبارة أخرى، سمحت جماعة الإخوان بتنفيذ مستوى أعلى من العمليات في المناطق التي ساد فيها غضب

واضح تجاه النظام السياسي، والعكس بالعكس.

مع ذلك، رفضت القيادة الجديدة السماح لأعضائها باستخدام العنف عشوائياً ضدّ قوات الجيش والشرطة. ووفقاً للقيادة، لا ينبغي أن يتم استهداف الأفراد الذين لم يشاركوا في أعمال عنف ضد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأسرهم. كما أعربت القيادة عن تحفّظات بشأن استخدام العنف للانتقام من أعمال العنف التي نُفّذت ضد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأسرهم، لكنها اضطرّت في بعض الحالات إلى الموافقة على تلك الممارسات. ومع ذلك، أصرّت على ضرورة أن تتناسب هذه الأعمال الانتقامية مع أعمال العنف التي ارتُكبت في المقام الأول، وأن تستهدف فقط الشخص الذي شارك في أعمال العنف.

بدا أن العنف المحدود يمثّل استراتيجية مناسبة للقيادة الجديدة. فهو قد يساعد في الحفاظ على التماسك التنظيمي، ويمنع الأعضاء الشباب من أن يصبحوا جزءاً من المنظمات الجهادية الأصولية، في ضوء تزايد غضبهم ورفضهم اعتماد الوسائل السلمية. كما يمكن أن يساعد ذلك في الضغط على النظام السياسي لتغيير ميزان القوى، وتمهيد الطريق نحو التوصّل إلى حلّ سياسي.

إضافةً إلى ذلك، تبدو نسبة الأعضاء الذين يريدون حمل السلاح داخل جماعة الإخوان المسلمين ضئيلة نسبياً. ففي استطلاع للرأي أجري في اجتماع لكوادر شباب الإخوان في إحدى المحافظات المصرية، أيّد أقلّ من ٣٠ عضواً من أصل ٣٠٠ عضو حضروا الاجتماع العملَ المسلّح. وفضّل الآخرون مواصلة عملهم على الأرض باستخدام وسائل غير عنيفة.

وضعت القيادة الجديدة سيناريوهين لمستقبل هذه الاستراتيجية. إذ يمكن لعمل جماعة الإخوان أن ينجح في جذب المعارضين الآخرين للنظام السياسي، ويمكن أن يتطوّر إلى ثورة شعبية قد تجبر النظام على التخلّي عن السلطة. أو يمكن للتحرّك على الأرض أن يضعف سيطرة الرئيس الجديد عبد الفتاح السيسي على نظامه، الأمر الذي قد يمهّد الطريق لحدوث انقلاب قصر يؤدّي إلى تشكيل قيادة جديدة للدولة، يمكن لجماعة الإخوان أن تتفاوض معها.

الانقسام في القيادة:

غير أن جميع أعضاء جماعة الإخوان لا يشاطرون القيادة الجديدة رؤيتها؛ حيث سعى بعض الشخصيات من القيادة القديمة إلى فرض سيطرتهم مجدّداً. وتم احتواء الأزمة داخل الجماعة لأشهر عدّة، إلا أنها ظهرت إلى العلن في أيار/مايو ٢٠١٥ في أعقاب مقال كتبه أحد قادة الحرس القديم، محمود غزلان. في المقال، لخّص غزلان ثوابت جماعة الإخوان المسلمين، ودعا إلى الالتزام بهذه الثوابت:

"ومن آمن بدعوة الإخوان فلا بد أن يلتزم بثوابت الإسلام العامة، وأن يزيد على ذلك الالتزام بثوابت الإخوان، ولا يجوز له أن ينكرها أو يخرج عليها. من هذه الثوابت: ضرورة العمل الجماعي، التربية منهجنا في التغيير، السلمية ونبذ العنف سبيلنا، الالتزام بالشورى ورفض الاستبداد والفردية سواء داخل الجماعة أو خارجها، رفض تكفير المسلمين".

وأعقب المقال تصريح صحافي من محمود حسين، الأمين العام السابق لجماعة الإخوان، جاء فيه:

"الجماعة تعمل بأجهزتها ومؤسساتها وفقاً للوائحها وبأعضاء مكتب الإرشاد، ودعمت عملها بعدد من المعاونين وفقاً لهذه اللوائح ولقرارات مؤسساتها. وإن نائب المرشد وفقاً للّائحة يقوم بمهام المرشد العام إلى أن يفرج الله عنه، وإن مكتب الإرشاد هو الذي يدير عمل الجماعة".

أثار مقال غزلان وتصريح حسين ردود فعل غاضبة من الشباب الذين يقودون الصراع على الأرض. فقد رأوا في المقال خروجاً عن النهج الثوري الذي اعتمدته القيادة الجديدة، ورأوا في كلمات غزلان وحسين محاولات من جانب القيادة القديمة – التي اعتبروها مسئولة إلى حدّ كبير عمّا أصاب الجماعة خلال المرحلة الانتقالية – لفرض رؤيتها على الشباب.

ردّ المتحدث الإعلامي باسم جماعة الإخوان المسلمين بعبارات لا لبس فيها بأن مؤسّسات جماعة الإخوان انتخبتها قاعدتها الشعبية، وأنها تتولّى إدارة شئونها بنفسها، وأن المتحدث باسم جماعة الإخوان المسلمين وموقعها الرسمي هما من يتحدثان باسم الجماعة فقط، وأن محمود حسين لم يعد أميناً عامّاً للإخوان المسلمين، وأن الجماعة انتخبت أميناً عاماً جديداً من الميدان.

زاد أعضاء المعسكرَين التواصل فيما بينهم في محاولة لاحتواء الأزمة. لكن التحرّكات المكثّفة للقيادة خلال هذه الفترة جعلتها هدفاً سهلاً لقوات الأمن، وجرى اعتقال عدد من القادة البارزين.

جوهر الصراع:

رأى البعض إن ردّ القيادة القديمة يمكن أن يلخَّص على أنه خلاف حول استخدام العنف. غير أن الصراع أوسع من أن يكون مجرّد خلاف حول الالتزام بالوسائل السلمية أو استخدام العنف ضدّ النظام. فهو يتعلّق بقواعد إدارة الجماعة، وعمليات اتّخاذ القرارات الداخلية، والعلاقة بين القيادة والقاعدة الشعبية.

يرفض الحرس القديم الهامش الكبير للمناورة الذي مُنح إلى قاعدة الإخوان الأكثر ثوريةً، وقدرتها على تحديد أولوياتها على الأرض. يرى الجيل القديم في ذلك تهديداً لبقاء الجماعة كياناً متماسكاً، ويشعر بالحاجة إلى إحكام القيادة قبضتها على اتجاه وسرعة التحرّكات على الأرض.

تعتقد القيادة الجديدة أن الأحداث تجاوزت رؤية الحرس القديم، وأن ميزان القوى بين القيادة والقاعدة قد تغيّر. ونتيجةً لذلك، يؤمن القادة الجدد بضرورة أن تؤخذ أولويات القاعدة في عين الاعتبار. ويرَوْن أن الهدف ينبغي أن يكون ضمان استمرارية الحركة الثورية على الأرض. وفي حين أن البعض منهم قد يتّفق مع مخاوف القيادة القديمة، لا بل يشاركها فيها؛ حتى يعتقد القادة الجدد أن الخطر يأتي بتكلفة مقبولة.

يعتقد جزء كبير من القيادة الجديدة أنه لا ينبغي اتّخاذ القرارات داخل مكاتب قيادة الجماعة، وإرسالها من القمة إلى القاعدة، وأن الجماعة يجب أن تكون أكثر ديمقراطية. فعلى القاعدة أن تتولّى قدراً من القيادة، وعلى القيادة الجديدة أن تحقّق التوازن بين المبادرات على الأرض وبين مبادئ الجماعة.

تدرك القيادة الجديدة أن على القاعدة الشعبية أن تقبل وترضى بأي حلّ سياسي يتم التوصّل إليه مع النظام. وهي تعرف أنها لن تكون قادرة على إقناع القاعدة بأي حلّ سياسي لا يلبّي توقعاتها.

لكن القيادة القديمة تخشى هذا النهج؛ فهي تعتقد أن هذه الطريقة في العمل قد تنجح في احتواء القاعدة، لكنها ستغيّر شكل الجماعة الذي كانت عليه منذ فترة طويلة. ويفضّل القادة القدامى أن يخسروا جزءاً من القاعدة الشعبية على أن يخسروا الجماعة التي يعرفونها، وبنوها على مدى العقود الأربعة الماضية.

لايزال الحرس القديم يعتقد أن لدى القيادة الحق في اتّخاذ أي قرار تراه مناسباً، وأن على القاعدة أن تمتثل لتلك القرارات. ولا تمانع القيادة القديمة في خسارة بعض التأييد الشعبي مقابل الحفاظ على أسلوب إدارتها.

ثمّة عنصر آخر يعكّر صفو الحرس القديم، ويتمثّل في الدور ذي الأهمية المتزايدة الذي تضطلع به دوائر إسلامية ليست مُنتمية إلى جماعة الإخوان المسلمين، ولكنها متعاطفة معها، في تحديد مسار الحركة على الأرض. هؤلاء الإسلاميون موجودون في الخطوط الأمامية، حيث يتم إلقاء القبض عليهم أو يصابون خلال الاشتباكات مع قوات الأمن، وهم لا يشعرون أنهم مضطرون إلى الالتزام بقرارات قيادة جماعة الإخوان المسلمين، التي ليست سوى جزء من الصراع ضدّ النظام. وفي حين تعترف القيادة الجديدة بضرورة الاستفادة من أولئك الإسلاميين غير المنظّمين، حتى لو سمحت لهم بقدر أكبر من النفوذ على الأرض، ترى القيادة القديمة في هذا الوضع غير المستقرّ خطراً على هيكل الجماعة وأفكارها.

في الوقت نفسه، تتّفق القيادتان في الحقيقة على ضرورة تجنّب العنف على نطاق واسع، ولكن لأسباب مختلفة. إذ يرفض القادة القدامى الميل نحو العنف؛ لأنه ينتهك مبادئ الجماعة، التي يعتبرون أنفسهم حماتها ولسان حالها. وترفض القيادة الجديدة الانجرار إلى العنف لأسباب عملية وبراجماتية، تتعلّق بحجم الدعم الشعبي للنظام، والخسائر التي يمكن أن تتكبّدها الجماعة في حال حملت السلاح، ولجأت إلى العنف على نطاق واسع. ومع ذلك، يعترف القادة الجدد بأنه إذا كانت هناك موافقة مجتمعية في مرحلة ما على استخدام المزيد من العنف على نطاق أوسع، فإنهم سيستخدمونه. ويُعتبَر استخدام العنف بالنسبة إلى القيادة الجديدة خياراً ينبغي تقييمه وفقاً لتحليل التكاليف والمنافع فقط، ولا ينبغي استبعاده فكرياً كما يقول الحرس القديم.

الوقع أن القيادة القديمة لديها حسابات أخرى تتجاوز الوضع الداخلي في مصر. فالحرس القديم يدرك أن خيارات القاعدة على الأرض لا تتعلّق بالوضع المصري وحسب، وأنه ستكون لها آثار كبيرة على حركة الإخوان المسلمين في بلدان أخرى؛ وبالتالي من شأن اللجوء إلى مزيد من العنف أن يضرّ بحركة الإخوان المسلمين وخطابها السلمي خارج مصر. ويبدو أن هذا البُعد غائب عن أولويّات القيادة الجديدة، التي يملي الوضع الداخلي في مصر في المقام الأول تحركاتها.

التداعيات على الجماعة والنظام:

لا يبدو أن الخلاف العلني على قيادة الإخوان سوف يستمرّ إلى ما لانهاية، لأن الطرفَين يدركان الأثر الذي سيعود به الصراع على الجماعة وعلى تماسكها، وهو أمر مهم في وقتٍ تُواجه جماعة الإخوان قمعاً أكثر قسوة من جانب النظام. لكن من المرجّح أن يستمرّ الخلاف الأعمق بين أنصار قواعد الحرس القديم وأنصار القواعد الجديدة الناجم عن المناخ السياسي السائد منذ العام ٢٠١٣.

الحال أن نهج كلٍّ من الطرفين ليس مثالياً للجماعة.

العودة إلى قواعد الحرس القديم قد تدفع العديد من شباب الجماعة إلى التخلّي عنها، بعد أن سئموا من تلقّي تعليمات لم يتم التشاور معهم بشأنها، ولكن مطلوب منهم دفع ثمنها على الأرض. فقد ازدادت في الأشهر الأخيرة حدة انتقاد بعض شباب الجماعة للحرس القديم ومسئوليته عمّا حدث للجماعة. لا بل ذهب بعض الشباب إلى حدّ اتّهام بعض شخصيات الحرس القديم بالتعاون مع أجهزة الأمن المصرية. وفي حين أن الهدف المعلن لاستراتيجية الحرس القديم هو محاولة استعادة السيطرة على الجماعة لمنعها من التوجّه نحو العنف، قد يؤدّي هذا الموقف إلى نتائج عكسية تماماً. وقد تكون للعودة إلى النموذج القديم لإدارة جماعة الإخوان عواقب وخيمة على الجماعة نفسها، وعلى الاستقرار السياسي في مصر.

يرفض عدد كبير من كوادر الشباب هذه القيادة ونهجها المُسيطِر؛ ولذلك فقد يقرّرون التخلّي عن جماعة الإخوان، والانضمام إلى الجماعات المسلحة. وهم يشعرون بالإحباط بالفعل من أن تحركاتهم على الأرض لمدة عامين لم تسفر عن شيء.

إضافةً إلى ذلك، تتزايد شعبية الحركات السلفيّة الجهاديّة، مثل جبهة النصرة في سورية، في أوساط شباب جماعة الإخوان المسلمين. فقد دعا أمير جبهة النصرة جماعة الإخوان المسلمين إلى التخلّي عن أساليبها السلمية وحمل السلاح، وهي دعوة وجدت تعاطفاً لدى بعض شباب الجماعة في مصر.

نجحت القواعد الجديدة التي وضعتها قيادة الإخوان الجديدة في مصر في الحفاظ على تماسك الجماعة، والإبقاء على مستوى منخفض من العنف، غير أنها أضعفت قدرة القيادة على تبنّي خيارات سياسية براجماتية، مثل الذهاب إلى تسوية سياسية مع النظام. وفي حين يدرك بعض القادة الجدد أنه ستكون هناك حاجة، في مرحلة ما، إلى التوصّل إلى تسوية

سياسية، لايستطيعون طلب ذلك من الأعضاء الأدنى مرتبة في الجماعة.

علاوة على ذلك، لايمكن أن تستمرّ هذه القواعد لفترة طويلة؛ فوجود قاعدة أكثر لامركزية يمكن أن يؤدّي إلى تآكل تماسك الجماعة، ويفضي إلى تفكّكها إلى جماعات منفصلة، تعمل بصورة مستقلّة. هذا النهج يمكن أن يمنح القيادة الجديدة بعض الوقت، إلا أنه ليس نموذجاً تنظيمياً قابلاً للاستمرار.

إذا كانت القيادة الجديدة تريد الحفاظ على تماسك الجماعة، وإعطاء الأعضاء مساحة أكبر للعمل، وفي الوقت نفسه ضمان قدرتها على اتّخاذ القرارات وتنفيذها حتى لو لم يقبل بها جميع الأعضاء، فينبغي عليها العمل على وضع قواعد تنظيمية جديدة تراعي تحقيق التوازن مابين الديموقراطية الداخلية من خلال إشراك الأعضاء الأدنى مرتبة في عملية صنع القرار، وضرورة التأكد من التزام جميع الأعضاء بالقرارات، وأن الهيكل اللامركزي الحالي لا يمنع القيادة من اتّخاذ قراراتها وتنفيذها عند الحاجة.

دراسة

تصاعد التمرّد الإسلامي في مصر*

مختار عوض– مصطفى هاشم**

تواجه مصر ما يُرجَّح أن يكون التمرّد الإسلامي الأكثر دموية وتعقيداً في تاريخها الحديث. فقد أدّى عزل محمد مرسي من الرئاسة بدعم من الجيش في تموز/يوليو ٢٠١٣، إلى تفتيت المشهد الإسلامي في مصر، ومهّد الطريق لصراع لا يمكن التنبّؤ بنتائجه بين الإسلاميين وبين الدولة المصرية. في هذه البيئة، تحوّل بعض الإسلاميين، وتحديداً الشباب، إلى العنف، ويمكن لهذا التوجّه أن يستمر. كما يمكن أن تتحوّل الجماعات غير الجهادية العنيفة المؤيّدة للإخوان التي أسّسها هؤلاء الشباب إلى تمرّد جهادي مسلّح. ومع ذلك، ثمّة خطوات يمكن أن تتّخذها الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين على المدى الطويل لتجنّب هذا التمرّد الجهادي، وهو في طور التكوين.

---

*تنشر رواق عربي هذه الدراسة بتصريح من مركز كارنيجي للشرق الأوسط

** مختار عوض باحثٌ مشارك مع فريق الأمن القومي والسياسة الدولية في مركز التقدّم الأمريكي.
** مصطفى هاشم صحفي في القسم السياسي في صحيفة الشروق المصرية.

تصاعد وتيرة الشقاق والعنف:

- أضعفت حملة القمع التي شنّتها الدولة على الإخوان المسلمين، أكبر جماعة إسلامية في مصر، إضافةً إلى الانقسامات داخل التنظيم، قيادةَ الإخوان، ومهّدت الطريق لفقدان سيطرتها على عددٍ متزايد من الأعضاء.

- التفّ السلفيون والإسلاميون المحافظون المتشدّدون حول جماعة الإخوان، وصوّروا الصراع مع النظام باعتباره صراعاً بين الدولة العلمانية والإسلام.

- برز فصيلان إخوانيان متباينان على نحو متزايد، أحدهما يتبنّى تكتيكات تصادمية والعنف، في حين يؤكّد الآخر على مبدأ اللاعنف. والواقع أن الكثير من قادة الجماعة يغضّون الطرف تجاه تصاعد مستويات العنف، لكن لم يصل بهم الأمر إلى حدّ مساندة أعمال القتل.

- يبرّر الإخوان والسلفيون المتطرّفون العنف السياسي باعتباره وسيلة احتجاج مشروعة، ويشجّعون الشباب على تبنّي العنف تحت ستار الدفاع عن النفس، والقصاص المبرَّر شرعاً، والدفاع عن الإسلام.

- بدأت جماعات العنف غير الجهادية، والتي تتكوّن أساساً من الشباب الإسلاميين، بالاعتماد على العنف الفوضوي بدءاً من أواخر العام ٢٠١٣. وبعد ذلك بعامَيْن، لم تستمر هذه الجماعات وحسب، بل أصبحت أيضاً أكثر حنكة، ونفّذت كمائن مسلّحة وهجمات بالعبوات الناسفة ضد قوات الأمن.

- تحاول الجماعات الجهادية بلا كلل الاستفادة من مشاعر الغضب التي تغلي لتجنيد الشباب الإسلاميين لصالح تمرّدها الناشئ.

دروس لمصر وجماعة الإخوان المسلمين:

- يمثّل التبرّؤ من التعذيب، والتحقيق في مزاعم الاعتداء الجنسي، ووضع حدّ لحالات الاختفاء القسري، وتحسين أوضاع السجون عموماً، خطوات ضرورية يجب على الحكومة اتّخاذها لضمان ألّا يتمكّن المتطرّفون من استغلال هذه الأوضاع لتجنيد الأنصار.

- فَهْم المشهد الجديد المفتّت للإسلاميين العنيفين أمر ضروري لوضع استراتيجيات ملائمة لمكافحة هذه العناصر، واتباع سياسة "فرّق تسد"؛ للتخلص من مختلف الخلايا والجماعات على نحو أفضل.

- ينبغي على كبار القادة العقلانيين في جماعة الإخوان كبح جماح المتطرّفين الذين يحرّضون على العنف؛ بهدف تهيئة قاعدتهم لضرورة التوصّل إلى تسوية مع الدولة في نهاية المطاف. إذ أن المسار الحالي يفتّت الجماعة من الداخل، وربما يكون آخر مسمار في نعش التنظيم على النحو الذي عُرِفَ به منذ وقت طويل.

مشهد مفتّت وعنيف:

بعد المظاهرات الحاشدة التي اندلعت ضد حكمه، في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٣، تم عزل محمد مرسي، عضو جماعة الإخوان المسلمين، وأول رئيس منتخب ديمقراطياً في مصر، في انقلاب عسكري مدعوم شعبياً في تموز/يوليو ٢٠١٣ على يد وزير الدفاع آنذاك عبد الفتاح السيسي، الذي أصبح رئيساً في وقت لاحق. وردّاً على الاحتجاجات المزمعة ضدّ مرسي، أقامت جماعة الإخوان وأنصارها مخيّمَيْن في ميدانين في العاصمة المصرية، توسّعا بصورة كبيرة في أعقاب عزل مرسي، معتبرين أن استعراض القوة من شأنه، بطريقة أو بأخرى، إبطال عزل مرسي أو على الأقلّ توفير وضع تفاوضي أفضل لهم. بحلول آب/أغسطس ٢٠١٣، انهارت المفاوضات، وتدخّلت قوّات الأمن لتفريق مخيّمَي الإسلاميين بعنف، ما أدّى إلى مقتل ١٠٠٠ شخص في يوم واحد. في الأشهر التي تلت ذلك، أُلقِي القبض على عشرات الآلاف من الإسلاميين وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأنصارها، ونتيجةً لذلك انهارت تقريباً القدرة التنظيمية لجماعة الإخوان في مصر، الأمر الذي مهّد الطريق لصراع لا يمكن التنبّؤ بنتائجه.

اعتمدت جماعة الإخوان والحكومة المصرية نهج "لا غالب ولا مغلوب"، ولم تطرحا أي وسيلة سياسية واقعية لوضع حدّ للمأزق. بدلاً من ذلك، ساعدت حملة القمع القاسية التي شنّتها الحكومة على جماعة الإخوان، والتحريض الذي مارسه الإسلاميون على إفراز دوّامة من العنف لا تلوح لها نهاية في الأفق.

القيادة الأساسية لجماعة الإخوان مبعثَرة في السجون المصرية والعواصم العالمية، حيث تتنافس الفصائل على تحديد أفضل مسار استراتيجي لمواجهة الموقف. بدأت قيادة الجماعة تفقد السيطرة على الأعضاء الأصغر سناً، والذين يتوق كثير منهم إلى المواجهة المباشرة مع الحكومة. هؤلاء الشباب، إضافةً إلى إسلاميين متشدّدين آخرين معارضين للحكومة، هم الذين يشكّلون الأحداث على الأرض مع أو من دون مباركة القيادة العليا. وهناك محبّذو مبدأ اللاعنف الحقيقي في قيادة الإخوان، إلا أنهم لا يزالون ملتزمين باستراتيجية غالب ومغلوب، بينما هناك قادة آخرون كثر يسيرون على

منحدر زلق، يفضي إلى تبرير زيادة استخدام العنف.

تتمثّل النتيجة المحتملة للتوجهات الحالية في خلق ملاذ من التأييد الشعبي للعنف والفكر الجهادي في البلد الأكبر من حيث السكان في العالم العربي.

دخل إسلاميون آخرون لملء الفراغ الناجم عن الغياب شبه التام للقيادة العقلانية لجماعة الإخوان. وقد صوّر السلفيون المناهضون للحكومة الصراع الحالي على أنه حرب ضدّ الإسلام، واستغلّ بعض الإخوان، الذين يرغبون في حشد التأييد السلفي، الخطاب نفسه بصورة انتهازية، ماجعل الشباب الغاضب والعنيف أقرب إلى التيار الجهادي السلفي. والواقع أنه منذ تموز/يوليو ٢٠١٣، ظهر عددٌ من العناصر الفعالة العنيفة الجديدة ممن لا يؤيدون السلفية الجهادية، بمن فيهم أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين وإسلاميون آخرون، بدأوا يستهدفون قوات الأمن والبنية التحتية.

تشكّل هذه الجماعات جزءاً من المشهد المتمرّد الإسلامي المتغيّر في مصر. وهي مكوَّنة من ثلاث فئات كبيرة: الجهاديون المنتمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية الذين يتّخذون من سيناء مقرّاً لهم، ولهم حضور ميداني محدود في البر الرئيسي في مصر (قلب مصر المكتظّ بالسكان على طول دلتا النيل)، والجهاديون السلفيون في بر مصر الذين يغلب عليهم الميل إلى دعم تنظيم القاعدة أو ينتمون إليه، وفئة جديدة من الجماعات الجهادية غير السلفية، تتكوّن من أنصار إسلاميين وبعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين.

ما يميّز هذه الفئة الأخيرة هو أن أعضاءها يقدّمون أنفسهم باعتبارهم "ثواراً" أو "مقاومين"؛ وبالتالي يبرّرون العنف الفوضوي الذي ينشرونه. كما أن أهدافهم أضيق من أهداف الجهاديين، وهي تشمل فقط الانتقام من قوات الأمن، وإسقاط حكومة الرئيس السيسي من أجل إعادة الحكم الإسلامي في مصر.

غالباً ما يتم التغاضي عن هذه الجماعات غير الجهادية العنيفة، لأنها مكوّنة من هواة يفتقرون إلى الخبرة القتالية، ولأنها ألحقت بالبلاد خسائر أقلّ من الجماعات الجهادية المعروفة. بيد أن استمرار نموها ومرونتها يمثّل تحدّياً كبيراً لأمن مصر، فهي جزء لايتجزّأ من السكان المحليّين على طول وادي النيل، وهو تموضع من شأنه أن يفاقم الضرر الذي يمكن أن تلحقه إذا ما استمرّت أعدادها في الارتفاع. علاوةً على ذلك، عندما تصبح هذه الجماعات أكثر حنكة، يزداد احتمال التعاون مع الفصائل الجهادية المعروفة التي يمكن أن توفّر لها التدريب والأسلحة.

بدورها، تسعى الجماعات الجهادية بنشاط للتواصل مع هذا الخزّان العميق من المجنّدين المحتمَلين، وتوحيد جهودها العنيفة؛ بهدف الحصول على موطئ قدم في البر المصري. وإذا ما نجحت الجماعات الجهادية في إنشاء موطئ قدم لها من خلال تجنيد إسلاميين غير جهاديين، فسيصبح سيناريو امتداد التمرّد المسلّح إلى جيوب إسلامية مناهضة للحكومة في برّ مصر، مرجّحاً أكثر فأكثر.

الاستنتاجات الواردة هنا حول ديناميكيات التمرّد الإسلامي الجديد في مصر مستمدّة من عشرات المقابلات التي أُجريت مع أعضاء وقادة في جماعة الإخوان المسلمين، وإسلاميين آخرين ومسئولين في الحكومة المصرية من العام ٢٠١٣ إلى العام ٢٠١٥. وبهدف دراسة جماعات العنف التي تشكّلت حديثاً، اعتمد المؤلفان على تتبّع نشاطها في وسائل التواصل الاجتماعي، وتصنيف حوادث العنف وحالات الوفاة التي تم الإبلاغ عنها، لتقديم تحليل كمّي للأنماط التي تساعد على تسليط الضوء على المشهد الحالي المُبهم.

سابقة التمرّد الإسلامي في مصر:

التمرّد الإسلامي في مصر لا يشكّل ظاهرة لا سابق لها. فقد ظهر تمرّد جهادي منخض المستوى ضد الرئيس حسني مبارك في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي على طول وادي النيل. يومها تعقّدت جهود الحكومة في مكافحة التمرّد المسلّح بسبب قرب العنف من المراكز السكانية الرئيسة، ولأن إحدى الجماعات المتمرّدة الجهادية الكبيرة في ذلك الوقت كانت لها جذور عميقة في صعيد مصر. وقد تطلّب الأمر من الحكومة أكثر من عشر سنوات للقضاء على التمرّد المسلّح تماماً.

ليس ثمّة مايضمن أن تحقّق الحكومة حتى ذلك النجاح البطيء هذه المرة، لاسيّما في ضوء المظالم القوية للشباب الإسلاميين، وسرعة انتشار الجماعات الجهادية في الشرق الأوسط. وقد تعهّد كثير من الإسلاميين بالانتقام من الحكومة بسبب حملة التضييق القاسية التي تشنها عليهم، وإسقاط حكمهم.

ولعلّ ما يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى مكافحة التمرّد المسلّح هو أن مستويات العنف منذ العام ٢٠١٣، والتركيبة المتنوّعة للجماعات المشاركة فيها غير مسبوقتَين في تاريخ مصر الحديث. على مدى السنوات الثلاث عشرة الأكثر نشاطاً للتمرّد الجهادي (من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٩) قُتل ما يقدّر بنحو ١٣٠٠ مصري، في الحدّ الأدنى، نتيجةً للنشاط الإرهابي. من بين هؤلاء، كان هناك ما يقرب من ٣٩١ من أفراد قوات الأمن، و٣٨٥ من المدنيين، والباقون من المتمرّدين (انظر الرسم ١)[١]. ومع أن عدداً أقلّ بكثير من المدنيين قُتلوا على أيدي الجهاديين في التمرّد الحالي، فقد قتلت الدولة

من المحتجين الإسلاميين خلال تفريق مخيمات الاعتصام في آب/أغسطس ٢٠١٣، ما يفوق عدد جميع المصريين الذين قُتلوا خلال التمرّد السابق الذي استمرّ عقداً من الزمن. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٥، قتل الجهاديون والعناصر الفعالة العنيفة الأخرى ما يقرب من ٧٠٠ من أفراد قوات الشرطة والقوات المسلحة في غضون عامَين فقط،[٢] ما يصل إلى ضعف عدد أفراد الأمن الذين قتلوا في التمرّد السابق تقريباً (انظر الرسم ٢).

الرسم 1 – إجمالي عدد القتلى خلال التمرّد الجهادي بين عامَي 1986 و1999

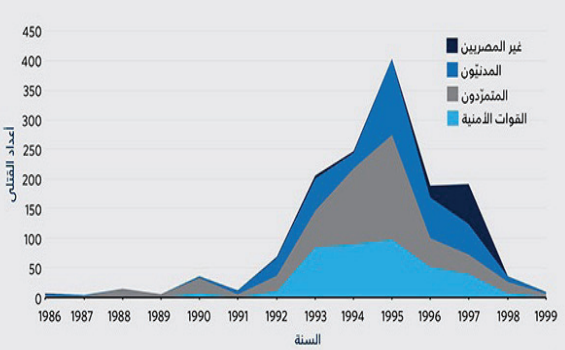

المصدر:
Chuck Fahrer, "The Geography of Egypt's Islamist Insurgency," Arab World Geographer 4, no. 3 (2001): 160-84.

© 2015 Carnegie Endowment for International Peace

الرسم 2 – القتلى في صفوف القوات الأمنية بين حزيران/يونيو 2013 وآب/أغسطس 2015
(حيث يظهر عدد القتلى شهرياً ونسبة الوفيات في شمال سيناء)

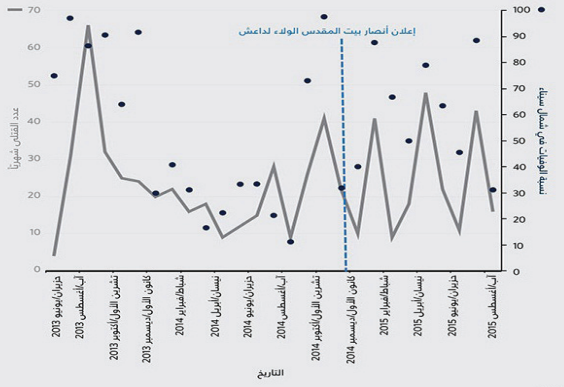

المصدر:
وبنيتها كلتا هذه الورقة. واستعان الكاتبان (Global Political Trends Center) استندت البيانات أساساً إلى تقارير من مصادر مفتوحة جمعها الباحث المصري محمّد الحلّوي والمركز العالمي للتوجهات السياسية. أيضاً بالبيانات التي جمعها معهد التحرير لدراسات الشرق الأوسط. وشملت مراجعة أسماء الجنود/الضباط وطبيعة الهجمات لتحديد ما إذا كان الهجوم قد نفّذ من قبل مجموعة مسلحة.

© 2015 Carnegie Endowment for International Peace

يُظهر تحليل البيانات أنه في ربيع وأوائل صيف العام ٢٠١٤، انخفضت نسبة الوفيات في شمال سيناء بسبب بروز جماعات أخرى في برّ مصر. ومع ذلك، وبعد أن أعلنت جماعة أنصار بيت المقدس الجهادية، التي تتّخذ من سيناء مقراً لها، الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية، وجرى تبادل الأموال والتدريب بين تنظيم الدولة الإسلامية وأنصار بيت المقدس، تكبّدت منطقة شمال سيناء مرة أخرى نصيب الأسد من الضحايا.

البداية: الإخوان المسلمون يفقدون السيطرة:

يمكن أن يُعزى لجوء بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين إلى العنف وانتشار جماعات العنف، جزئياً، إلى فقدان جماعة الإخوان السيطرة على أعضائها، والخلافات الداخلية العميقة بشأن الاستراتيجية التي ينبغي تبنّيها في أعقاب حملة القمع الحكومية غير المسبوقة. واليوم، تشكّل العناصر الفعالة الإسلامية المختلفة المناهضة للحكومة معارضة إسلامية ممزّقة، في ظل عدم وجود قائد واحد أو استراتيجية شاملة.

لا تزال جماعة الإخوان المسلمين تمثّل الجهة الفعالة الإسلامية الرئيسة المناهضة للحكومة، وفي حين أدان كبار قادتها علناً السير المطّرد نحو التمرّد المسلح، أيّد بعضهم علناً «السلمية المبدعة».[٣] يحاول هذا المصطلح المبتكر تبرير أي أعمال عنف لا تنطوي على القتل، غير أنه يمثّل منحدراً زلقاً في أحسن الأحوال وأدّى، بصورة قابلة للفهم، إلى خلافات تنظيمية وتنافر استراتيجي خطير ومدمّر. والنتيجة هي أن جماعة الإخوان المسلمين، التي وقفت على قدميها في السابق باعتبارها نموذج الولاء الأعمى والانضباط الهرمي الصارم، واستمدّت قوتها منه، تجد نفسها مهمّشة أكثر فأكثر، بينما تفقد قيادتها المعروفة السيطرة على جيل جديد عنيف وغوغائي ممن يسمَّون ب «لإخوان الثوريين» الذين يتعاونون مع جهات فعالة إسلامية، تتماهى معهم في الميول والأفكار.

تسبّبت الانقسامات الداخلية في جماعة الإخوان في حالة من الفوضى لا تزال تتفاقم في صفوفها. إذ اضطرّت الجماعة إلى إعادة هيكلة نفسها للتكيّف مع تضييق الخناق عليها من جانب الحكومة[٤] كما اضطرّت إلى إلغاء مركزية اتّخاذ القرار، لإتاحة المزيد من الديناميكية، واستبدال مجموعة القادة المعتقلين أو المنفيين. وعلى مدى العامين الماضيين، منحت سلسلة الانتخابات الداخلية تدريجياً صلاحيات جديدة لقياديين مبتدئين وأعضاء كانوا بالفعل في موقع قوة بسبب احتجاجاتهم على الأرض واستخدامهم العنف أحياناً، حيث كان الكثير منهم مستائين من الاستراتيجيات عديمة الجدوى للقيادة القديمة.

تم التكهّن بالصراع الداخلي، الذي أعقب هذا التحوّل، في مقابلة مع قيادي بارز في جماعة الإخوان في المنفى في منتصف العام ٢٠١٤، إذ قال: «الموجودون في الداخل لديهم الحرية الكاملة في اتّخاذ القرارات منه دون اتّباع الأوامر من الخارج... البعض في قاعدتنا يتطلّعون الآن إلى ماهو أكثر فعّالية من الاحتجاج، وخاصة لغير الإخوان». وفي صيف العام ٢٠١٥، طفا الأثر التراكمي لهذه التغييرات على السطح عندما حاول عدد من القياديين الكبار كبح النفوذ المتزايد لفصيل شبابي يتسلح عمومًا بـ»استراتيجيات ثورية». تمت ترجمة هذه المحاولة في نهاية المطاف إلى مزيد من الخلافات الداخلية، وقد ساعد الانقسام في الجماعة الجناح الثوري على تأكيد مكانته أكثر، وانتقاد خصومه في القيادة العليا باعتبارهم لا يواكبون التطورات وغير مؤثّرين.

لا يكتفي بعض القادة في المعسكر الثوري بالقول إن الانتقام من الشرطة والجيش له ما يبرّره كتكتيك وحسب، بل يقولون أيضاً إن إمكانية حصول تمرّد مسلّح أمر لامفرّ منه إذا بقي النظام الحالي في السلطة. بالنسبة إلى هم، هذا يبرّر اتّباع استراتيجية «مراقبة واحتواء» العناصر المتطرّفة في مقابل نبذهم من المجتمع. لكن في الحقيقة، كان هذا يعني عدم تحدّي مواقف المتطرّفين جدّياً وبصورة مباشرة. وتمثّل الاستراتيجية بشكلها الحالي سياسة استرضاء متهوّرة أكثر منها احتواءً ذكياً.

قد ينظر الأشخاص ممن هم خارج الجماعة إلى القيادة العليا باعتبارها أكثر عقلانية ولكن إلى حدّ ما. الخطيئة الحقيقية في نظر الفصيل الثوري هي أن كبار القادة يواصلون التركيز على احتجاجات الشوارع مع بعض التغيير في التكتيكات، في حين يأملون بنوع من «المدد الغيبي» (مثل انقلاب مضاد) لتخليصهم من السيسي. وهم يرفضون قبول الواقع السياسي، ويبرّئون أنفسهم من أي مسئولية عن اللجوء إلى العنف، ولا يرون أن هناك صلة بين سياسة غالب ومغلوب التي ينتهجونها وبين استمرار التصعيد.

في البداية على الأقلّ، معظم الشباب الإسلاميين الذين تبنّوا العنف فعلوا ذلك كوسيلة للانتقام من الدولة.

ولعلّ ما زاد من تعرّض جماعة الإخوان إلى التصدّعات، هو قرار القيادة المبكّر العمل تحت ستار «التحالف الوطني لدعم الشرعية»، وهو تحالف طموح، لكنه ضعيف، من الفصائل الإسلامية الأصغر حجماً والذي انهار في وقت لاحق. بدأ تشكيل هذا التحالف قبل عزل مرسي في تموز/يوليو ٢٠١٣ حيث كان السلفيون المتشدّدون في الخطوط الأمامية يدافعون عن نظام مرسي. وكان اعتصام «ميدان رابعة العدوية»، الذي بدأ يوم ٢٨ حزيران/يونيو، في الواقع مخيم احتجاج استباقيًا لإثبات قوة الإسلاميين قبل الاحتجاجات الحاشدة يوم ٣٠ حزيران/يونيو والإطاحة بمرسي في

تموز/يوليو. ساعد السلفيون في إثارة غضب الحشود في مخيمات الاحتجاج بخطاب ناري وطائفي ومتصلّب. أسفر قرار التحالف مع هذه الفصائل عن نتيجة غير مقصودة، تمثّلت في منح أشخاص من خارج الجماعة القدرة على القيادة، والتحدث نيابة عن قاعدة جماعة الإخوان في لحظة حرجة للغاية.[٥] كان كثير من هؤلاء السلفيين يحملون منذ فترة طويلة وجهات نظر أكثر تطرّفاً من وجهات نظر الإخوان الأكثر ميلاً إلى التيار السائد، وقد ساعدوا في تقوية الفصيل الثوري في جماعة الإخوان لأن كلا الفريقين كان يسعى إلى المواجهة.

تطرّف الشباب الإسلاميين:

في البداية على الأقلّ، معظم الشباب الإسلاميين الذين تبنّوا العنف فعلوا ذلك كوسيلة للانتقام من الدولة، بسبب مقتل المتظاهرين الإسلاميين في «ميدان رابعة»، ومناطق أخرى في الأشهر التي تلت الإطاحة بمرسي، وليس نتيجة التحوّل بين عشية وضحاها إلى تيار السلفية الجهادية أو الشعور بالمرارة على خسارة مرسي. وبينما أفادت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن عدد الوفيات في رابعة وصل إلى نحو ١٠٠٠ شخص،[٦] فقد ضخّم بعض الإسلاميين الرقم إلى مابين ٢٥٠٠ و٥٠٠٠ أو حتى أكثر.[٧] ويروي الإسلاميون تفاصيل ذلك اليوم بالتركيز على الجوانب الأكثر بشاعة، مثل الجثث المحترقة، والجراح الغائرة الناجمة عن الأعيرة النارية. هذه التصوّرات، فضلاً على حقيقة أن عشرات الآلاف من الإسلاميين اعتقلوا في الأشهر التي تلت عزل مرسي في ظروف سجن رهيبة، أغضبت آلاف الأسر من الحكومة.

بدأ بعض ممّن يرغبون في ممارسة العنف، فيما اعتبروه انتقاماً مبرَّراً من قوات الأمن، بتنظيم أنفسهم على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي، على أمل أن اتّباع نهج غير أيديولوجي من شأنه أن يصل إلى جمهور أوسع. بدأت جماعات، مثل «مولوتوف» و «وَلَّعْ»، مهمتها في الفوضى والانتقام بأنشطة مثل إشعال النار في سيارات الشرطة.[٨] وشجعوا الآخرين على أن يحذوا حذوهم، موضحين أن أي هدف بلا «روح» هو هدف مشروع، حيث اعتبرت سيارات وأقسام الشرطة وأملاك ضباط الشرطة الخاصة صيداً سهلاً. لكن كما هو متوقَّع، كانت تلك مجرد صيحة في وادٍ وبلا أي معنى. إذ أعلنت بعض هذه الجماعات مسئوليتها عن قتل أشخاص، زعمت أنهم «بلطجية» مستأجرون من النظام في أوائل العام ٢٠١٤، وهاجمت شركات، زعمت أنها كانت تساعد هؤلاء «البلطجية».

شكّلت الجامعات المصرية حاضنة لهذا النوع من العنف الانتقامي. فعندما تم إغلاق سبل الاحتجاج الأخرى، في أعقاب حملة القمع التي شنّها النظام في العام ٢٠١٣، بدأ الطلاب الإسلاميون وأنصارهم مظاهرات مناهضة للحكومة في الحرم الجامعي. ردّت السلطات باستخدام جرعة أكبر من العنف،[٩] وسرعان ما أصبحت الاحتجاجات الجامعية حدثاً يومياً. وبدافع الانتهازية السياسية، حرّضت جماعة الإخوان على هذا السلوك داخل الحرم الجامعي ودعمته. وجرى تشجيع الشباب على الصمود وعدم التراجع، والاحتفاء بهم بسبب «مقاومتهم الشجاعة» للسلطات.

انخرطت الشابات الإسلاميات في الاحتجاجات أيضاً، وحرّضن على الاعتصامات، وبدأن أعمال الشغب أحياناً. أُلقي القبض على الكثيرات، وسرعان ما انتشرت على الإنترنت الصور التحريضية لفتيات بالحجاب والنقاب، وهن يتعرّضن لسوء المعاملة. وساعدت الاتهامات اللاحقة بحدوث اعتداءات جنسية على إذكاء العنف، حيث جرى تحريض الطلاب أكثر على النضال من أجل ما يعتقدون أنه شرف زميلاتهم الإناث.

وفقاً لجماعة حقوقية تتابع أوضاع الضحايا من الطلاب، قتلت الشرطة في جميع أنحاء مصر ١٩١ طالباً، واعتقلت ١٦٧١ بين ٣ تموز/يوليو، ٢٠١٣ و٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤.[١٠] نحو ٤٨ في المئة من الوفيات كانت لطلاب مُسجَّلين في الجامعات في القاهرة الكبرى، و٩٣ في المئة منها لطلاب في جامعة الأزهر، وهي الجامعة التي شهدت الاحتجاجات الأكثر نشاطاً خلال العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤. بدأ العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥ بموجة من العنف، حيث قام الطلبة بأعمال شغب ضد شركة أمن خاصة، استأجرتها الحكومة لضبط حرم الجامعات.[١١] ومع ذلك، سرعان ما تلاشى النشاط في حرم الجامعات، حيث أدّى انتشار الجماعات الجديدة إلى تحوّل الشوارع مرة أخرى إلى بؤرة للاحتجاجات.

الجماعات غير الجهادية العنيفة وعنف الإخوان:

مع تصاعد العنف في الجامعات في خريف العام ٢٠١٣ وربيع العام ٢٠١٤، في أعقاب عمليات القتل الجماعي في «ميدان رابعة»، بدأت مجموعات من أعضاء جماعة الإخوان وأنصارهم في تكثيف عمليات الجماعات الفوضوية الجديدة. وقد استفاد النشطاء الجدد الذين لجأوا إلى العنف من التجارب في أماكن أخرى، واستخدموا تكتيكات حصلوا عليها من منشورات على شبكة الإنترنت حول المقاومة العنيفة. كان واضحاً، على سبيل المثال، أن «حركة مولوتوف» تأثّرت بتكتيكات الجماعات الشبابية الشيعية المتشدّدة في البحرين. جرت دراسة أشرطة فيديو الشباب البحريني المؤثّرة

حول مهاجمة قوات الأمن بوابل من الزجاجات الحارقة على نطاق واسع.[١٢] وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، تزايد نشاط النشطاء المصريين المؤيدين للعنف على الإنترنت؛ وبدأوا تبادل وثائق مثل ورقة تعليمية بعنوان «تنظيم المقاومة»، وتُعطي تعليمات واضحة حول كيفية تشكيل الشبكات السرّية، واستخدام الزجاجات الحارقة، وأجهزة أخرى محلية الصنع كأسلحة.[١٣]

سرعان ما ظهرت «كتائب الشهداء»؛ بهدف تصعيد العنف إلى عمليات مسلحة ضد الضباط. وتعهّدت جماعة تطلق على نفسها اسم حركة «إعدام» باستهداف ضباط الشرطة والبلطجية المشتبه بقتلهم متظاهرين، أو ارتكاب اعتداءات جنسية على السجينات. ووفقاً لأحد الشباب الإسلاميين، بدأت جماعات مثل حركة «إعدام» بقتل البلطجية على النحو المشار إليه سابقاً وحرق الممتلكات الحكومية. وأوضح شاب إسلامي آخر، وهو عضو سابق في جماعة الإخوان ومدافع عن التمرّد العنيف، أن الجماعات تبرّر استهداف الضباط كوسيلة لردع الشرطة عن ممارسة أكثر أشكال التعذيب تعسّفاً ضد المعتقلين الإسلاميين. كانوا يعتقدون أن الجهاديين الأكثر تشدّداً تلقّوا معاملة أفضل نسبياً في السجن بسبب خشية السلطات من الانتقام.

كانت هذه الجماعات العنيفة في البداية غير منظّمة عموماً، وكان يعتقد أنها ظاهرة عابرة. والحقيقة أنها لم تستمر وحسب، بل أصبحت أيضاً أكثر حنكة.

كانت هذه الجماعات العنيفة في البداية غير منظّمة عموماً، وكان يعتقد أنها ظاهرة عابرة. والحقيقة أنها لم تستمر وحسب، بل أصبحت أيضاً أكثر حنكة. ومع زيادة انتشار هذه الجماعات، ازداد كذلك تورّط بعض قيادات وأعضاء جماعة الإخوان في العنف. وقد أظهرت مقابلات أجريت مع أعضاء في جماعة الإخوان، وحتى قياديين من المستوى المتوسط، أن الأعضاء الشباب بدأوا باللجوء إلى العنف في أواخر العام ٢٠١٣ حتى أوائل العام ٢٠١٤. في البداية، حملوا الأسلحة النارية؛ بحجة حماية مظاهراتهم في مواجهة تفريق الشرطة لهم وكذلك البلطجية بزعم أن النظام استأجرهم.[١٤] ولكن يبدو أن ذلك تصاعد إلى عنف نشط في الذكرى السنوية الأولى لعزل مرسي ومجزرة «ميدان رابعة»، عندما انفجرت قنابل صغيرة عدّة في جميع أنحاء البلاد. وليس ثمّة شك حالياً لدى المطّلعين على حقيقة الصراع أن بعض أعضاء جماعة الإخوان لعبوا دوراً في هذه الهجمات وهجمات أخرى على البنية التحتية، على الرغم من أنه ليس واضحاً ما إذا كانوا قد تصرّفوا بمفردهم أو بتعليمات من القيادة العليا.

وبما أن قيادة التنظيم لا تجيز المقاومة المسلحة رسمياً، فإن من الصعب تقييم مدى تورّط الإخوان في أعمال العنف. إذ تزعم وزارة الداخلية أن أعضاء الجماعة مسئولون عن تدمير خطوط

الكهرباء، وتنفيذ هجمات مماثلة، غير أنه لا يمكن تحديد انتماءات مرتكبي هجمات أخرى عديدة تدّعي الوزارة أنها من تنفيذ أعضاء في جماعة الإخوان بشكل حاسم. مع ذلك، تزعم الوزارة أن كل الجماعات غير الجهادية العنيفة هي مجرّد خلايا أنشأتها جماعة الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من عدم وجود أدلّة دامغة على ذلك، فإن من المستبعد أن يتم تقديم دليل على وجود توجيه سرّي بتنفيذ هجمات، حيث يشير الواقع على الأرض إلى أن القيادة هي إما غير راغبة أو غير قادرة على منع الأعضاء من التورّط في أعمال العنف، مثل استخدام متفجرات صغيرة ضد البنية التحتيّة، أو التعاون مع جماعات العنف التي لم تتشكّل بالضرورة بمباركة أو موافقة من جماعة الإخوان المسلمين.

شملت الهجمات التي يُزعم أن أعضاء في جماعة الإخوان ارتكبوها أيضاً استهداف منشآت الشرطة الأقلّ حراسة، والمحاكم بما يسمى «القنابل الصوتية»، التي تعتبر غير قاتلة، ولا يكلّف صنعها الكثير، لكنها تُبقي عناصر الشرطة في حالة من الاضطراب، وتجعل السكان المحليين يشعرون بأنهم غير آمنين.[١٥] وكانت هناك طريقة أخرى تمثّلت بأعمال الحرق المتعمّدة التي تستهدف البنية التحتية. وفي حين أن الهجمات نفسها لا تجعل الحكومة أقرب إلى الانهيار، فإنها توجّه رسالة مقاومة، وتعطّل الحياة اليومية. ويعتقد منفّذو تلك الهجمات أن الحكومة وضباط الشرطة مذنبون جماعياً بارتكاب أعمال القتل أو القيام بانتهاكات؛ أخرى ولذلك فإن الهجمات مبرَّرة.

على الرغم من أنه يُصعب إثبات مزاعم الوزارة، فقد وقع الحادث الذي أشار بوضوح أكثر إلى تورّط الإخوان في تموز/يوليو ٢٠١٤، عندما قُتِل أربعة أشخاص على الأقلّ ينتمون إلى جماعة الإخوان بعد أن انفجرت عبوات ناسفة صغيرة بطريق الخطأ في مزرعة في محافظة الفيوم حيث كان يخزّنها القيادي الإخواني المحلي، أحمد عرفة عبدالقادر.[١٦] وفي الشهر نفسه، أسفر انفجار عبوة ناسفة صغيرة استهدفت عربة قطار عن مقتل طفل في الإسكندرية. وقدّم المشتبه فيهم، الذين صدمتهم النتيجة غير المتوقعة، اعترافاً مفصّلاً، يشير إلى أن واحداً منهم على الأقل كان عضواً في «أسرة» إخوانية، وهي الوحدة المحلية الأساسية للتنظيم.[١٧]

يندرج الكثير من أعمال العنف التي ارتكبتها هذه المجموعات المرتبطة بجماعة الإخوان ضمن تعريف ما يُسمّى السلمية المبدعة أو الدفاعية.

يندرج الكثير من أعمال العنف التي ارتكبتها هذه المجموعات المرتبطة بجماعة الإخوان ضمن تعريف ما يُسمّى «السلمية المبدعة» أو الدفاعية. فقد قال القيادي الإخواني أشرف عبد الغفار في مقابلة تلفزيونية إن هناك «مستويات من اللاعنف»، ويمكن اعتبار استهداف البنية التحتية جزءاً من

تلك المستويات.[١٨] واعترف قيادي إخواني آخر بأن الشباب الإسلاميين لا يستهدفون الضباط في الواقع، ولكن «المجرمين الرئيسيين» منهم فقط، وأوضح أنه ينصح بالصبر بدلًا من ذلك.[١٩] وحتى لو قرّرت جماعة الإخوان تبنّي أعمال العنف، فإنها لن تصرّح بذلك علانية، حيث يظهر تاريخ الجماعة تفضيلها للعمليات السرّية، والعنف بالوكالة.[٢٠]

ساعدت الحملة القاسية التي شنّتها السلطات في البداية في كبح عنف هذه العناصر الفعالة غير الجهادية الجديدة. وعندما احتجّ النشطاء الإسلاميون يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، في الذكرى الثالثة للثورة، عن طريق إحراق العشرات من سيارات الشرطة، والمشاركة في أعمال تخريب أخرى، قتل العديد منهم. وعندما نشر المشاركون قدراً كبيراً من معلومات تحديد الهوية على مواقع وسائل التواصل الإجتماعي، تمكّنت الشرطة من تعقّب واعتقال النشطاء الذين أفلتوا من عمليات الاعتقال الأوليّة. أُرسل العديد منهم إلى سجون سرّية، تم فيها احتجاز وتعذيب المشتبه فيهم.[٢١] وقد أكّد ناشط إسلامي انخرط في هذه الجماعات غير الجهادية العنيفة، وجرى اعتقاله أن الاعتقالات والتعذيب المنهج قلّص بصورة مؤقتة العنف المناهض للحكومة. وقال: «التعذيب داخل السجون مروّع؛ والبعض يقدّمون معلومات عن زملائهم نتيجة للتعذيب». وعلى الرغم من أن ذلك أدّى إلى ردع النشطاء لفترة قصيرة، فقد ظهرت جماعات جديدة تشجّع أعمال العنف والمقاومة المسلحة بصورة أكثر صراحة. وتؤكّد البيانات أن هذا العنف قد حدث، وأن من المرجّح أن يستمر على شكل موجات، مع وجود فترات تتميّز بالنشاط المكثّف، وأخرى بالهدوء عندما تنتصر قوات الأمن.

تطوّر الجماعات الجهادية غير السلفية العنيفة:

في آب/أغسطس ٢٠١٤، وبالتزامن مع الذكرى الأولى لتفريق اعتصام «ميدان رابعة»، ظهرت مجموعة جديدة من الجماعات العنيفة على نحو أكثر جرأة في برّ مصر. تحوّل الفوضويون الذين يلقون الزجاجات الحارقة إلى جماعات متميزة تحضّ على المقاومة المسلحة، كانت أولاها «حركة المقاومة الشعبية». وأظهر الموقع الإلكتروني للجماعة أشرطة فيديو لهجمات بعبوات ناسفة، تستهدف مراكز الشرطة، وادّعت مسئوليتها عن عمليات اغتيال رجال الشرطة.[٢٢] وألقي القبض على بعض الأعضاء الأساسيين، لكن الجماعة استمرت، وتبنّت جماعات منفردة في برّ مصر هذا الاسم، ووجدت في رسالة المقاومة المسلحة حسّاً جديداً بالهدف المنشود.

أشار بعض شباب الإخوان والإسلاميين إلى رغبتهم في تشكيل مجموعات مقاومة شعبية محلية

للضغط على جماعة الإخوان؛ كي «تصلح نفسها، وتصبح حركة مقاومة»، كما قال أحد من تمت مقابلتهم. وأوضح قيادي إخواني شاب «الصعوبات التي تواجه القوى المناهضة للانقلاب في تنفيذ خطة تشكيل مجموعات المقاومة الشعبية، أهمّها حماية هذه المجموعات من اختراق الدولة لها، إضافةً إلى ضمان تماسكها الإداري والأيديولوجي... [فهذه الخطوات ضرورية لزيادة] قدرة المجموعات على وضع خطة جادّة لإخضاع أجهزة الدولة، وربما تتعاون مع الجماعات اليسارية [لتحقيق هذا الهدف]. والتحدّي الآخر هو تمويل هذه المجموعات، وأخيراً المدى الذي ستمضي إليه جماعة الإخوان... في دعم هذه الهيئة الثورية».

في الوقت نفسه تقريباً، ظهرت جماعة مسلحة أخرى لفترة وجيزة باسم «كتائب حلوان». ربما فشلت الجماعة نفسها في توجيه ضربة للحكومة، غير أنها قدّمت أول مثال واضح على حيازة أسلحة متطورة عندما نشرت على الإنترنت شريط فيديو قصيراً لشبان عاديين من حي حلوان تحدثوا بلغة عربية بسيطة، ولم يبد عليهم أنهم من عتاة المجرمين أو الجهاديين، وكانوا يرتدون ملابس سوداء وأقنعة تزلّج، ويلوّحون ببنادق هجومية. صرف العديد من المراقبين النظر عن الفيديو؛ نظراً إلى طبيعته التي توحي بأنه من صنع هواة، لكن حقيقة أن الهواة قد بدأوا بحمل البنادق، هي بالضبط التي كان ينبغي أن تثير القلق. إذ قال نشطاء إسلاميون من حلوان إنه لم يكن مستغرباً أن تظهر هذه الأسلحة في المنطقة، وهي منطقة يقطنها أبناء الطبقة العاملة أساساً، وشهدت تطوّر علاقة متوتّرة أكثر فأكثر بين الشرطة والإسلاميين المناهضين للحكومة.

أحدث الجماعات، «العقاب الثوري»، هي أيضاً الأكثر دمويّة وفتكاً إلى الآن، حيث أعلنت عن وجودها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ تزامناً مع الذكرى الرابعة لثورة كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وهذا موضوع مشترك بين هذه الجماعات؛ لأنها تحاول تقديم نفسها على أنها امتداد لثورة ٢٠١١ الشعبية بهدف إضفاء مزيد من المشروعية على ممارساتها. كانت أول عملية تنفذها الجماعة هي إطلاق النار من مركبة مسرعة، وهذا دلّ على أنها تحمل مدافع رشاشة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، نفّذت الجماعة نحو ١٥٠ هجوماً في ست عشرة محافظة. وهي تدّعي أنها قتلت ١٥٧ على الأقلّ من أفراد قوات الأمن، على الرغم من أنه لا يمكن التحقّق من ذلك بصورة مستقلة.[٢٣] تراوحت الهجمات بين زرع عبوات ناسفة تستهدف البنية التحتية وقوافل الشرطة، وتنفيذ كمائن مسلحة عند نقاط التفتيش التابعة للشرطة، واغتيال كبار ضباط الشرطة. وأعلنت الجماعة أيضاً مسئوليتها عن إعدام اثنين على الأقلّ من المخبرين المزعومين، وتفجير منزل علي جمعة، المفتي السابق والخطيب البارز المؤيّد للحكومة في محافظة الفيوم. وعلى الرغم من أن الجماعة تواصل الامتناع عن تبنّي خطاب إسلامي علني، فإن أحد أشرطة الفيديو الذي نشرته، والذي يظهر عملية إعدام أحد المخبرين

المزعومين، يحوي أناشيد جهادية في الخلفية، وأسلوب مونتاج يبدو واضحاً أنه مستوحى من أشرطة الإعدام التي ينشرها تنظيم الدولة الإسلامية. وتُعدّ جماعة العقاب الثوري أيضاً الأكثر تنظيماً بين الجماعات الجديدة في برّ مصر، حيث سجّلت بدقّة كل هجوم قامت به، ما يشير إلى احتمال وجود قيادة مركزية لها، والأهم من ذلك، إمكانية وصولها إلى شبكة لوجستية، وحصولها على تمويل.

يكشف تحليل هجمات الجماعة، استناداً إلى البيانات التي جمعها مؤلّفا هذه الدراسة، عن أن ٤٤ في المئة من الهجمات حتى آب/أغسطس ٢٠١٥، حدثت في محافظة الفيوم (انظر الرسم ٣). وهذه المنطقة معروفة بأنها معقل للإسلاميين، وقدّمت باستمرار بعض أعلى النتائج في الانتخابات لصالح الإسلاميين. كانت الفيوم أيضاً موطناً لجماعة «الشوقيين»، وهي واحدة من الجماعات العنيفة التي ظهرت خلال التمرّد السابق. وبسبب نوعيتها الفريدة من التكفير التي تعتبر كل من لم ينضمّ إلى الجماعة كافراً، فإنها تعتبر واحدة من أكثر الجماعات تطرّفاً في مصر.[٢٤] كانت الطبيعة الطائفية والتكفيرية العنيدة لجماعة «الشوقيين» هي المسئولة عن إحدى أسوأ موجات الهجمات الطائفية الفظيعة التي استهدفت المسيحيين خلال ذلك التمرّد.[٢٥] وعلى الرغم من أنه لا دليل على أن من تبقّى من السلفيين الجهاديين في الفيوم الذين استلهموا أفكار الشوقيين ساعدوا في تشكيل جماعة «العقاب الثوري»، فإن احتمال أن تؤثّر الجماعة على أعضاء جماعة الإخوان أمرٌ مثير للقلق.

الرسم 3 – أعمال العنف التي ارتكبتها جماعة العقاب الثوري بحسب المناطق

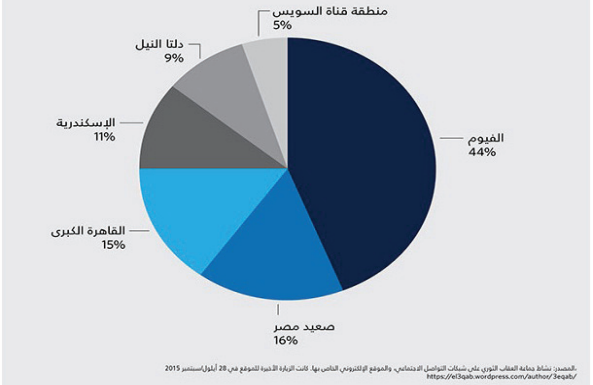

المصدر: نشاط جماعة العقاب الثوري على شبكات التواصل الاجتماعي، والموقع الإلكتروني الخاص بها. كانت الزيارة الأخيرة للموقع في 28 أيلول/سبتمبر 2015 https://el3qab.wordpress.com/author/3eqab/

المصدر: وبناءً عليا هذه الورقة. واستعان الباحثان (Global Political Trends Center) استندت البيانات أساساً إلى تقارير من مصادر مفتوحة جمعها الباحث المصري محمد الصاوي والمراز العالمي للتوجهات السياسية أيضاً بالبيانات التي جمعها معهد التدريب لدراسات الشرق الأوسط. وتمّت مراجعة أسماء المتهمين/الضباط وطبيعة الهجمات لتحديد ما إذا كان الهجوم قد نُفّذ من قبل مجموعة مسلحة

يمكن ملاحظة هذا النوع من التأثير في حي المطريّة شمال القاهرة، الذي نشط خصوصاً في ظل الاحتجاجات الإسلامية والمواجهات مع الشرطة. كانت المنطقة قاعدة للداعية السلفي المتطرّف الراحل رفاعي سرور، «فيلسوف الجهاد»، الذي قاد مجموعة مسلّحة شائنة هي جماعة الجهاد الإسلامي (كان زعيم تنظيم القاعدة الحالي أيمن محمد الظواهري عضواً فيها) ونشطت خلال التمرّد الإسلامي السابق.[٢٦] ويعدّ بعض تلاميذ سرور، الذين يطلق عليهم «السلفيون الثوريون»، من بين أنشط المشجّعين للجماعات العنيفة اليوم، الذين انخرطوا في أعمال العنف، ماساعد على تأجيج الوضع في مدينة المطرية.[٢٧] تغرس السلفية الثورية أفكاراً إسلامية متطرّفة مختلفة وبنوع من التركيز الثوري على تعبئة جماهير المسلمين لتأسيس دولة إسلامية. يتجنّب أتباع السلفية الثورية الهياكل التنظيمية لجماعات مثل جماعة الإخوان المسلمين، ومع ذلك فهم لا يزالون يدعمون الأهداف النهائية لتلك الجماعة، ويلتزمون بمحاربة نظام السيسي. وهذا مايفسر لماذا وقف السلفيون الثوريون مع الإخوان في أعقاب عزل مرسي.

صبّ الزيت على النار: مشايخ السلفية والدعاية الإخوانية:

توفّر البيئة السياسية في مرحلة مابعد عزل مرسي أرضاً خصبة لبعض الدعاة السلفيين ووسائل الإعلام المؤيّدة لجماعة الإخوان لتأجيج غضب الإسلاميين، وتقديم مبرّر ديني للعنف المناهض للحكومة. شملت إحدى وسائل صبّ الزيت على النار خليطاً من عملية إعلامية أنشأها إسلاميون مؤيّدون للإخوان وبعض أعضاء جماعة الإخوان عبر إطلاق قنوات تلفزيونية فضائية في تركيا. وهذه القنوات هي «مصر الآن» (ترتبط بجماعة الإخوان المسلمين)،[٢٨] وقناة «الشرق» (يموّلها إسلاميون مصريون، من غير الإخوان)، وقناة «مكمّلين» (يزعم أنها تبث بتمويل من رجل أعمال خليجي)، و«الثورة» (كانت تسمى سابقاً رابعة، ومصادر تمويلها غير واضحة). وعلى الرغم من أن هذه القنوات تعاني بانتظام من نقص في التمويل، وتم إغلاق بعضها، وإعادة إطلاقها بأسماء مختلفة بسبب خلافات تنظيمية داخلية، أو ضغوط من الحكومة المضيفة، فقد كانت للقنوات الواردة أسماؤها هنا فترة متواصلة عموماً من النشاط من ربيع العام ٢٠١٤ حتى صيف العام ٢٠١٥. ويشير تشغيل هذه القنوات إلى أن جماعة الإخوان والنشطاء الإسلاميين الآخرين باتوا يتكيّفون مع حملة طويلة من المعارضة للحكومة لإبقاء جذوة المقاومة مشتعلة.

كثيراً مايستغلّ السلفيون المتطرّفون هذه القنوات. وعلى الرغم من أنهم ليسوا جزءاً من سلسلة قيادة الإخوان، ولا يلتزمون بمبادئ الجماعة المعلَنة بشأن عدم اللجوء الى العنف، فإنهم يتمتّعون

بعلاقة قوية مع الإخوان، وبالتالي يحصلون على منبر على هذه القنوات. لكن ولأن هؤلاء السلفيين المتطرّفين يرغبون في تهيئة بيئة مواتية للتمرّد، فإنهم يهمّشون من لديهم مظالم سياسية مشروعة، يودّون التعبير عنها، والنتيجة النهائية لذلك هي أفكار إسلامية مكرّرة بمبرّرات دينية متزايدة للعنف.

وتشجّع بعض الشخصيات السلفية التي تظهر على هذه القنوات، المقاومة العنيفة، وتساعد على خلق بيئة عامة من الكراهية. وهذا يفتح بدوره فرص الاستغلال من جانب منظّري التيار الجهادي. فقد استخدم الشيخ السلفي محمد عبد المقصود قناة الثورة (رابعة) ليعلن أنه يجوز حرق سيارات الشرطة. وفي مقابلة أجريت معه أوضح عبد المقصود مراده بالقول: «نحن نحاول إرهابهم [قوات الأمن]. إما عن طريق حرق سياراتهم، أو تهديدهم أو حرق منازلهم، وهذا بالتحديد بهدف الردع، من دون الحاجة للذهاب إلى مواجهة مسلحة صريحة».[٢٩]

أعلن وجدي غنيم، وهو سلفي آخر يظهر على هذه القنوات، أن السيسي مرتدّ حتى قبل فضّ اعتصام «ميدان رابعة». وبرّر العضو في جماعة الإخوان عصام تليمة قتل المفتي والقضاة على أسس دينية، مشيراً إلى فتوى تنصّ على أن أي مسلم في المجتمع يمكنه القصاص من «البلطجية»، وتساوي هذه الفتوى المسئولين الظالمين بالبلطجية.[٣٠] (التمييز مهم هنا؛ لأنه وفقاً للشريعة الإسلامية فإن أسرة أو أولياء المجني عليه هم الذين يسعون إلى القصاص، وليس المجتمع بأكمله). وقد أصدر المسئول السابق في حكومة مرسي، الشيخ سلامة عبدالقوي، فتوى تتغاضى تحديداً عن قتل السيسي، وتشجّع المجندين على عدم الحضور إلى مواقعهم في سيناء.[٣١] ولعلّ الصوت الأكثر تطرفاً، هو صوت السلفي الثوري محمود فتحي، رئيس حزب الفضيلة. يدعو فتحي، الذي يقيم في إسطنبول، بلا كلل إلى «المقاومة الشعبية»، ويتحدّث عن حرب السيسي على الإسلام».[٣٢]

تساعد هذه القنوات أيضاً في تشجيع الجماعات العنيفة الجديدة، مثل جماعة «العقاب الثوري». على سبيل المثال، دعا أحد ضيوف قناة «مصر الآن» هذه الجماعات إلى تحويل بنادقها باتجاه الإعلاميين الموالين للنظام.[٣٣] كما استضافت القنوات متطرّفين مثل شهيد بولسن، الذي ساعد في أوائل العام ٢٠١٥ في تشجيع الجماعات العنيفة على استهداف المؤسسات التجارية قبل انعقاد مؤتمر اقتصادي كبير.[٣٤]

كما نشرت جماعة الإخوان وأيّدت، بيانات متطرّفة على الإنترنت تقترب من التحريض على العنف. فقد استخدم المتحدث باسم الشباب الذي عيّنته الجماعة في العام ٢٠١٥، ويستخدم الاسم المستعار محمد منتصر، والذي يقول مطّلعون إنه في الواقع عدد من الأفراد، اللغة التحريضية

مراراً وتكراراً، ودعا في أحد التصريحات إلى «ثورة تجتزّ الرءوس من فوق أجساد عفنة» في إشارة إلى مسئولي النظام.

وقّع ١٥٩ من علماء الدين أخطر وأهم بيان حتى الآن بعنوان «نداء الكنانة»، وكثيرٌ منهم لهم علاقات وثيقة مع جماعة الإخوان.[٣٥] ذكر البيان أن من واجب المسلمين الديني مقاومة النظام الحالي، الذي وصفه بأنه عدوّ للإسلام، والعمل على «القضاء عليه بكل الوسائل المشروعة». وأضاف البيان، «أي الحكام والقضاة والضباط والجنود والإعلاميين والسياسيين، وكل [آخر] من يثبت يقيناً أنهم اشتركوا (ولو بالتحريض) في انتهاك الأعراض، وسفك الدماء البريئة، وإزهاق الأرواح بغير حق [كل هؤلاء] حكمهم في الشرع أنهم قتلة، تسري عليهم أحكام القاتل، ويجب القصاص منهم بضوابطه الشرعية.[٣٦] عقوبة القتلة في الشريعة هي القتل. وقد أيّدت جماعة الإخوان البيان.[٣٧]

علاوةً على ذلك، عمد كتاب بعنوان «فقه المقاومة الشعبية للانقلاب»،[٣٨] نشرته هيئة شرعية متحالفة مع جماعة الإخوان المسلمين في أوائل العام ٢٠١٥، ويؤيّده الفصيل الثوري في الجماعة فقط، إلى التوسّع أكثر بشأن جواز استخدام القوة ضد قوات الأمن، وحدّد بعض القيود، مثل منع الهجمات العشوائية المتعمّدة على قوات الأمن، وهي قيود لا معنى لها عملياً.

كانت فكرة «الحرب على الإسلام» حاضرة في كل وسائل الإعلام والخطاب الإسلامي الأوسع في العام ٢٠١٥. وجود مثل هذا الخطاب أمر خطير جداً، لأنه يبرّر استهداف الحكومة من أجل «الدفاع عن الإسلام»، وهو يغذّي رسالة الجهاديين. ويقوّض هذا النوع من الخطاب أي ادّعاءات جديّة أدلى بها الإسلاميون المناهضون للحكومة بأنهم يقاتلون من أجل الديمقراطية وليس لعودة حكم الإسلاميين.

المسيرة المضطَّردة نحو الفكر الجهادي:

في هذا المشهد المتغيّر من القمع والتحريض، يسعى بعض الإسلاميين المتطرّفين إلى إضافة بوصلة أيديولوجية لهذه الجماعات العنيفة الجديدة؛ بهدف إسقاط الدولة العلمانية، واستبدالها بدولة إسلامية. فمن ناحية، هناك الجماعات السلفية الجهادية التقليدية التي تحاول تجنيد الشباب الإسلاميين العاديين بصورة مباشرة كي يصبحوا سلفيين جهاديين متمرّسين. ومن ناحية أخرى، هناك أيضاً سلالة جديدة من السلفيين الثوريين الذين يسعون إلى الجمع بين الرسالة الشعبية والجهادية؛ لإيجاد

مسار أكثر جاذبية للإسلاميين المصريين الذين قد تكون لديهم تحفّظات على الانضمام إلى جماعات مثل تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية.

وبما أن الرسالة السلفية الثورية محليّة في الأغلب بالنسبة إلى مصر، فإنها أكثر قابليّة للتوصيل إلى المواطنين الناشطين. الجماعة الأبرز التي تبشّر بهذه الرسالة حالياً هي «حركة أحرار» وهي جماعة من الشباب الإسلاميين المتطرّفين.[٣٩] وقد اجتذبت «حركة أحرار»، التي تشكّلت في العام ٢٠١٢، خليطاً غريباً من السلفيين مستوحىً من المرشح الرئاسي السابق الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل، ومثيري الشغب العنيفين الذين يطلق عليهم «ألتراس»، والذين لعبوا دوراً حاسماً في أعمال العنف في الشوارع التي ابتليت بها مصر بعد ثورة العام ٢٠١١. تكمن أهمية «حركة أحرار» في تنظيرها الأيديولوجي الوارد في بيان الجماعة، «معركة أحرار»، وعلى موقعها على شبكة الإنترنت، الذي يحضّ على النشاط والعنف من خلال العمل على تطبيق الأفكار السلفية الثورية.[٤٠]

يسعى بعض الإسلاميين المتطرّفين إلى إضافة بوصلة أيديولوجية لهذه الجماعات العنيفة الجديدة؛ بهدف إسقاط الدولة العلمانية، واستبدالها بدولة إسلامية.

بالنسبة إلى حركة أحرار، المعركة الحالية ليست معنية بمرسي أو جماعة الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من أن الجماعة تمقت الطرفين كليهما؛ بسبب إيمانهما بالعملية الديمقراطية، وتعاونهما مع الجيش أثناء حكم مرسي، فإنها تعتبر الدولة المصرية نفسها وجيشها العدو الحقيقي لها. ترفض الجماعة الحدود الوطنية، وتسلّط الضوء على الولايات المتحدة ونظامها العالمي باعتباره العدو الذي يستعمر العالم الإسلامي من خلال أنظمة عميلة كالنظام في مصر. في ظل ظروف مغايرة، يمكن صرف النظر عن مثل هذه الآراء، باعتبارها تأمّلات شباب إسلامي يشعر بالخذلان وخيبة الأمل، غير أنه وبسبب المناخ الحالي في مصر، يمكن لحركات مثل «أحرار» أن تلهم جماعات عنيفة مناهضة للحكومة بالفعل كي تصبح أكثر عنفاً. ولتفكيك الدولة تعِد الجماعة بحملة من مرحلتين: أولا «التوعية»، كما تقول الجماعة، ومن ثم تعبئة الجماهير نحو تبنّي المقاومة المسلحة. وبعبارة أخرى، رسالتها هي إعادة صياغة الرسالة الجهادية الأساسية لجماعات مثل تنظيم القاعدة، على الرغم من أن حركة أحرار تغلّف رسالتها بأسلوب رشيق وحديث وشبه فكري، وتقدّمها من خلال نشطاء يتمتّعون بالبلاغة.

تزدهر الأفكار المتطرّفة في مصر بوسائل جديدة؛ أي أن التطرّف لا يجب بالضرورة أن يكون مرتبطاً فقط بتجنيد الشباب في تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية. فالسلفية الثورية لديها القدرة حالياً على إلهام طبقة جديدة من الجهادية الإسلامية.[٤١] تتجاوز قوة هذه الأفكار نفوذ الجماعات التي

تحاول نشرها. فحركة أحرار، على سبيل المثال، بالكاد موجودة كجماعة على الأرض، نظراً إلى أن السلطات اعتقلت أعضاءها بعد وقت قصير من تأسيسها. إلا أن الأفكار التي ساعدت على انتشارها مستمرة، وستستمر في التطور إذا ماتبنّتها الجماعات العنيفة غير الجهادية بدل الانضمام إلى تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية.

الجهاديون المحليون وتجنيد الجهاديين:

ظهرت جماعات جهادية عدة كطليعة لحركة التمرّد الإسلامي. وعلى الرغم من أنها كانت نشطة منذ العام ٢٠١١ ومسئولة عن هجمات كبرى في بر مصر منذ تموز/يوليو ٢٠١٣، فإن إعلان جماعة «أنصار بيت المقدس» عن الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ عزّز مكانة هذه الجماعة في قلب التمرّد الجهادي المتواصل في مصر. ومنذ إطلاقها اسماً جديداً على نفسها هو «ولاية سيناء» التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، كانت الجماعة بلا شكّ واحدة من أنشط الفروع العالمية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، وأصبحت أكثر فتكاً. ويقود جماعة «المرابطون»، وهي جماعة بارزة أخرى (تابعة لتنظيم القاعدة)، الضابط السابق في القوات الخاصة هشام عشماوي، الذي يعتقد أنه كان مسئولاً عن تحسين الفعّالية القتالية لجماعة «أنصار بيت المقدس» قبل أن ينشقّ عن تلك الجماعة.[٤٢]

على الرغم من أن التنافس المحتمل بين القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في مصر على التمويل والمجندين سيؤدّي بلا شكّ إلى المزيد من العنف، فإن من المستبعد أن تشكّل هذه الجماعات والحالة هذه، سواء جماعة «أنصار بيت المقدس» في سيناء، أو جماعة «المرابطين» التي لا تزال صغيرة، تهديداً وجودياً للحكومة المصرية ما لم تتمكّن من الاستفادة بنجاح من غضب الإسلاميين الأوسع في برّ مصر، وبالتالي تأسيس موطئ قدم لها في المراكز السكانية الكبرى. أما الجائزة الحقيقية فهم آلاف المجنّدين المحتملين من التوليفة الحالية من الشباب غير الجهادي العنيف إلى الآن، ومن صفوف جماعة الإخوان المسلمين، والإسلاميين الآخرين المناهضين للحكومة.

لا تزال جماعة «أنصار بيت المقدس» في سيناء، غير أنها نجحت باستمرار في تجنيد مصريين، صغاراً وكباراً، من برّ مصر. فقد وقعت مواجهة مسلحة مع الأمن المصري في آذار/مارس ٢٠١٤، على بعد خمس عشرة دقيقة بالسيارة من حدود القاهرة، في قرية «عرب شركس» بمحافظة القليوبية. اشتبك أربعة عشر مسلحاً هناك–بعضهم يحمل أحزمة ناسفة–مع قوات الأمن لمدة سبع ساعات. وأسفرت العملية عن مقتل اثنين من الضباط وستة من الإرهابيين. وأظهرت

صورة نشرتها جماعة «أنصار بيت المقدس» الوجوه الشابة لبعض الإرهابيين، وكشف بيان أن أباً وابنه كانوا أعضاء في الخلية. بعدها تمت مشاركة الصورة على نطاق أوسع على شبكة الإنترنت من جانب الجهاديين لتبين لأولئك الذين قد يكونون على الحياد أنه يمكن لأي شخص أن يجاهد.

استمرت جماعة «أنصار بيت المقدس» في وضع الاستراتيجيات كي تجذب الشباب في مصر، وتوجّه غضب الشباب للقتال من خلال الجهاد. وقبيل ساعات فقط من تفجير مديرية أمن القاهرة يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصدرت الجماعة تسجيلاً صوتياً لأحد قادتها، أبو أسامة المصري، ناشد فيه الشباب غير الجهاديين المُحبَطين الذين أشار إليهم بذكاء على أنهم «ثوار»:

[رسالتنا] هي لإخواننا الثوار ضد الطغيان: أيها الثوار تمرّدوا من أجل شرع الله، أيها الأبطال دافعوا عن الإسلام. أيها الثوار الأبطال... تقبّل الله الذين قتلوا منكم... إخواني الثوار: اعلموا أن إخوانكم المجاهدين يعانون بسبب معاناتكم... فاستمعوا إلينا.[٤٣]

أحجم المصري عن انتقاد الشباب الفوضويين بسبب عدم رفع راية الشريعة في احتجاجاتهم، وناشدهم بدل ذلك، قائلاً: «إن المعركة اليوم ليست ضد فرد أو شخص أو جماعة، المعركة اليوم هي ضد الإسلام». واستمرت جهود التجنيد التي قامت بها جماعة «أنصار بيت المقدس»، عقب إعلانها الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية، في التركيز على الوصول إلى الإسلاميين الساخطين، حيث تظهر أشرطة الفيديو الأخيرة على نحو متزايد مقاتلين يتحدثون بلهجات برّ مصر بصورة مميّزة، أو يتخذون لهم أسماء حركية، تشير إلى أنهم قدموا من برّ مصر.

الاعتداءات الجنسية المزعومة لرجال الشرطة على النساء المحتجزات، والتي تعتبر خطاً أحمر بالنسبة إلى الإسلاميين، من بين العوامل التي تلعب دوراً مهماً في المساعدة على تجنيد الشباب. فقد ادّعى ناشط إسلامي مؤيّد للعنف قائلاً: «لقد وثّقت شخصياً اثنتي عشرة حالة لفتيات حملن [في السجن]». وأوضح قائلاً إن «معظم من يحملون أسلحة يفعلون ذلك لمواجهة طاغية [السيسي] قتل [آلاف] الأشخاص في يوم واحد، ودمّر قرى بأكملها.. والآن يعتدي جنسياً على المحتجزات».

يستغلّ الجهاديون قضيتي الاعتداء الجنسي والتعذيب للاستفادة من غضب الشباب. وهم يدركون أن قضية الاعتداء الجنسي قد تدفع النشطاء الذين يقفون على الحياد إلى أن يفقدوا صوابهم، ولذلك فقد ربطوا هجماتهم بهذه الانتهاكات مباشرة. في آذار/مارس ٢٠١٤، أعلنت جماعة جهادية تدعى «أنصار الشريعة في أرض الكنانة» مسئوليتها عن اغتيال أكثر من عشرين فرداً من قوات الأمن. وأكدّت وزارة الداخلية في وقت لاحق مقتل الأفراد، وقالت إن لديها دليلاً على أن جماعة «أنصار بيت المقدس» هي التي أنشأت الجماعة. وبرّرت جماعة أنصار الشريعة عمليات القتل

تحديداً بالادّعاء بأنها قامت بها «انتقاماً لشرف حرائرنا». وقال ناشط إسلامي في مقابلة: «كان استهداف مديرية الأمن في المنصورة انتقاماً للفتيات اللاتي قتلن، وأخريات تعرّضن للاعتداء من بلطجيةالنظام».

مبدئياً، قد يضع المجنّدون الجدد جانباً خلافاتهم حول الأهداف الأيديولوجية النهائية، ويمضون قدماً في أعمال العنف من أجل المشاركة في هذا النوع من الانتقام. هذه الديناميكيات تمهّد الطريق للتطرّف، وصعود الجماعات الجهادية المحلية في مصر.

إحدى أهم هذه الجماعات المحلية هي «أجناد مصر»، التي أعلنت مسئوليتها عن العديد من الهجمات التي تستهدف الشرطة. إذ كان مؤسّس الجماعة الراحل قد قاتل سابقاً في العراق وسيناء، واستخدم ما تعلّمه في هذين الميدانين لتأسيس «أجناد مصر». وعلى الرغم من أن الجماعة لم تعلن رسمياً الولاء لتنظيم القاعدة، فإنها أقرب إلى تلك الجماعة منها إلى تنظيم الدولة الإسلامية.[٤٤] في مرحلة معيّنة، أشارت جماعة «أنصار بيت المقدس» إلى أعضاء الجماعة بأنهم «إخوة»، ولكن حدث انقسام أيديولوجي بعد إعلان «أنصار بيت المقدس» الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية.

تزايدت هجمات جماعة «أجناد مصر» بشكل مطّرد، من حيث خطورتها وتطوّرها في العام ٢٠١٤. ويوحي تحليل موقع الهجمات بأن الجماعة تتّخذ من الجيزة مقراً لها.[٤٥] في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١٤، زرعت الجماعة ثلاث عبوات ناسفة خارج جامعة القاهرة؛ ما أسفر عن مقتل عميد في الشرطة كان يشغل منصب رئيس مباحث الجيزة. وأسفر هجوم آخر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ عن مقتل ضابطين ومجنّد قرب وزارة الخارجية.

تمثّل العودة النهائية للجهاديين المتجوّلين الكثر (ربما يصل عددهم إلى بضعة آلاف) عاملاً آخر من المرجّح أن يزيد عمليات تجنيد الجهاديين للشباب الإسلاميين.

بيانات جماعة «أجناد مصر» حول مسئوليتها عن هذه الهجمات ركّزت تحديداً على القصاص لمن قتلوا في اعتصام «ميدان رابعة» والاعتصامات الأخرى، والانتقام لشرف الإسلاميات اللاتي تعرّضن إلى الاعتداء الجنسي. والواقع أن الجماعة أطلقت على حملتها اسم «ولكم في القصاص حياة»، وهذه العبارة جزء من آية قرآنية. يمثّل فكر هذه الجماعة مزيجاً ساماً من السلفية الثورية والسلفية الجهادية، وهو مؤشر يبعث على القلق من التوجه الناشئ للجهاديين المصريين المحليين الذين ربما يشتركون في الأفكار الثورية السلفية، لكنهم تخلّوا عنها بسهولة، وساروا في طريق السلفية الجهادية.

ركّزت الجماعة أيضاً على نشر أفكارها، ونشر مبدأ الجهاد. استثمرت الموارد في إطلاق عملية إعلامية على شبكة الإنترنت باسم «الكنانة» تنشر مقالات تشجّع على الجهاد، وتضع المبرّرات الدينية التي توضح السبب في أن الجهاد في مصر في العام ٢٠١٥ له ما يبرّره. وقد فقدت الجماعة الأمل في الاستمرار بعد أن قتلت قوات الأمن مؤسّسها، والعديد من عناصرها، ومعظمهم من صغار السن. وعلى الرغم من هذه النكسات، فقد قتلت الجماعة ضابطاً بعبوّة ناسفة في أحد أحياء القاهرة في آب/أغسطس ٢٠١٥. [٤٦] قد يكون مصير هذه الجماعة بعينها مجهولاً، وقد لا تقوم لها قائمة أبداً، لكنها ستستمر في كونها أول جماعة جهادية ناجحة تظهر في برّ مصر بعد عزل مرسي، وتتصرّف بصورة مستقلّة إلى حدّ كبير. ومن المرجّح أن تكون بمثابة مصدر إلهام لجماعات أخرى في المستقبل.

عودة الجهاديين المتجوّلين المصريين:

تمثّل العودة النهائية للجهاديين المتجوّلين الكثر (ربما يصل عددهم إلى بضعة آلاف) عاملاً آخر من المرجّح أن يزيد عمليات تجنيد الجهاديين للشباب الإسلاميين واحتمال أن تتحوّل الجماعات العنيفة في برّ مصر إلى خلايا نشطة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة. وهناك سابقة لذلك. فعندما عاد المقاتلون المصريون من الجهاد في أفغانستان في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، عجّلت أعمالهم بقدوم السنوات الأكثر دموية لحركة التمرّد الإسلامية السابقة.

ألهم تنظيم الدولة الإسلامية الوحشي والناجح العديد من الشباب الإسلاميين للجهاد، وخاصة بعد الانتصارات التي حققها في العراق وسوريا، والتسبّب في وقوع إصابات كبيرة في صفوف الجيش المصري. وقد انضم عدد متزايد من الإسلاميين إلى صفوف التنظيم، وقاتل آخرون تحت لواء الجماعات الجهادية في ليبيا. ولايزال تنظيم القاعدة أيضاً يحظى بشعبية كبيرة بين من يرفضون دعوة تنظيم الدولة الإسلامية بإقامة الخلافة، ووحشيته الفظيعة. ويعتبر فرع القاعدة في سوريا، «جبهة النصرة»، نموذجاً ناجحاً آخر من وجهة نظر الشباب الإسلاميين، وقد سافر بعض المصريين للانضمام إلى صفوفها.

الكثير من الجهاديين المصريين الذين غادروا في ثمانينيات القرن الماضي ظلوا في الخارج للقتال في مناطق مثل المغرب العربي، حيث يشير تقدير وضعه مركز مؤيّد للحكومة، ويديره ضابط كبير متقاعد، إلى أن عدد هؤلاء يتراوح بين ٨ و١٠ آلاف مصري، على الرغم من أنه لا يمكن التحقّق من هذه الأرقام بصورة مستقلة. [٤٧] وتزعم السلطات المصرية أن ٣ آلاف مصري على الأقلّ

سافروا للالتحاق بالجهاد في سوريا منذ العام ٢٠١٢، وهو الرقم الذي بلغ ذروته خلال رئاسة مرسي.[٤٨] ومن المستحيل أيضاً التحقّق من هذا الرقم، غير أن مقاتلاً مصرياً في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا أكّد في مقابلة أجريت معه خصيصاً لهذه الدراسة أن من المرجّح أن عدد المصريين يصل إلى بضعة آلاف.

عندما تصاعدت حدّة الحرب في سوريا خلال فترة مرسي، شجّع الدعاة المعتمدون من الحكومة المصريين على السفر إلى سوريا.[٤٩] وفي حزيران/يونيو ٢٠١٣ قال أحد كبار المسئولين في حكومة مرسي إن مصر لن تعاقب المقاتلين العائدين من سوريا، ورفض الفكرة القائلة إنهم يمكن أن يشكلوا تهديداً.[٥٠] وقد أثبت هذا النفي أنه مخادع، لأن الجهاديين المصريين العائدين من الخارج شاركوا بالفعل في هجمات. ظهر المثال الأبرز على ذلك عندما نفّذ رائد سابق في الجيش المصري، سبق أن شارك في أعمال جهادية عالمية، هجوماً انتحارياً في مصر، تمثّل في محاولة اغتيال وزير الداخلية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. كما قاتل زعيم جماعة «أجناد مصر» في الخارج، كما ذُكر سابقاً، وهناك مزاعم بأن أعضاء آخرين في الجماعة سافروا إلى أماكن مثل اليمن.

يعود بعض الجهاديين الآخرين إلى مصر ظاهرياً بأوامر من مصريين تقلّدوا مناصب قيادية في تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية، ويرغبون في المساهمة فيما يعتبرونه جهاداً مصرياً واعداً. وحتى قبل أن تعلن جماعة «أنصار بيت المقدس» الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية، كانت الروابط بين الجهاديين في الخارج والعملاء داخل الجماعة قوية، لدرجة أنه قيل لأحد الشباب الإسلاميين الذين تمت مقابلتهم، والذي حاول الالتحاق بجماعة «أنصار بيت المقدس»، إنه في حاجة للعثور على جهادي مصري في سوريا كي يشهد له. ووفقاً لما جاء في مقابلة مع قيادي إخواني من المستوى المتوسط في الجيزة، فقد سافر بعض أعضاء جماعة الإخوان إلى سوريا في العام ٢٠١٢ وأوائل العام ٢٠١٣، وعاد الذين التحقوا بالجماعات المتشدّدة إلى مصر بعد عزل مرسي، وهم يتوقون إلى ممارسة ما تعلّموه.

لقد ألهمت قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على انتزاع الأراضي من سورية والعراق، الجمهوريتين العربيتين القويتين سابقاً، بعض الإسلاميين للاعتقاد بأن الشيء نفسه يمكن أن يتحقّق في مصر. إذ ألمح بعض النشطاء الذين قابلتهم إلى أن الخطوة المقبلة في تصعيد المعركة ضد الدولة المصرية هي محاولة السيطرة على أحياء معيّنة، وخاصة في المناطق التي تسكنها الطبقة العاملة مثل حلوان. وكانت محاولات القيام بذلك قد فشلت في الماضي، غير أن إعلان تنظيم الدولة الإسلامية عن خلافته، ونجاح الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في الاستيلاء على الأراضي يمكن أن يلهم البعض لكي يعيد المحاولة.[٥١]

هل يمكن تقليص حدّة التمرّد الإسلامي؟

حتى كتابة هذه السطور، لم تتّخذ الحكومة ولا جماعة الإخوان المسلمين إجراءات يمكن أن تخفّف من تصعيد التمرد المسلّح، ونقل مصر إلى مسار أكثر إيجابية. من جانبها، لم تقدم الحكومة المصرية أي استراتيجية مقنعة لكبح جماح التطرّف. وبدلاً من ذلك، واصلت الحكومة تضييق الخناق على كل الإسلاميين، وراهنت في الواقع على جدوى القوة الغاشمة لوأد التمرّد المسلّح في مهده. وربما تتحمّل جماعة الإخوان جزءاً من مسئولية هذا التحوّل نحو العنف، كما تظهر الأدلّة. ولكن إذا قامت الحكومة بتفكيك شبكة الإخوان، واستمرت بتوجيه الاتهام إليها في أعمال العنف التي يرتكبها الجهاديون، فلا يمكنها أن تتوقّع أن تكون لدى قيادة الجماعة القدرة أو الرغبة في كبح جماح أعضائها عند الحاجة.

على الرغم من أنهما عدوّان لدودان يخوضان صراعاً الحصيلة صفر، فإن الحكومة وكبار قادة الإخوان العقلانيين لهم مصلحة مشتركة في تحييد هذا التمرّد الجهادي الناشئ، بقدر ما يبدو هذا الأمر مستبعداً. نظام السيسي يريد بطبيعة الحال الاستقرار من أجل المضيّ قدماً في الإصلاحات الاقتصادية وأمن النظام. أما بالنسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين، فإن وجود تيّار جهادي في صفوفها يشكّل تهديداً لبقاء الجماعة كتنظيم موحّد. ويرفض السلفيون الجهاديون أيديولوجية الإخوان الأساسية للمشاركة السياسية والتغيير التدريجي، ويرون أنها مرتدّة، في حين ينظر كثير من الأعضاء العنيفين في جماعة الإخوان إلى قيادة الجماعة، باعتبارها عاجزة وغير مُمثِّلة لقواعد الجماعة، وكما تظهر الأحداث الأخيرة، فإنهم على استعداد للتمرّد عليها.

وبما أنه لا توجد أي مؤشّرات لدى الطرفين على تخلّيهما عن نهج الحصيلة صفر تجاه الصراع المستمر، فإن الحديث عن المصالحة السياسية يبدو سابقاً لأوانه في أحسن الأحوال. بيد أن هناك بعض الخطوات التي يمكن أن يتّخذها كل طرف للتخفيف من تصعيد الصراع المستمر واحتواء العنف.

تحتاج الحكومة إلى التصدي للدور الذي لعبته في التطرّف المستمر، عن طريق تصحيح الأوضاع المزرية في السجون، والإفراج عن المحتجزين الذين لم يرتكبوا أعمالاً إجرامية، ووقف ممارسات مثل الاختفاء القسري وعمليات القتل المزعومة خارج نطاق القضاء، والاعتداءات الجنسية التي توفّر للجهاديين أداة أساسية للتجنيد.

كما يتعيّن على الحكومة معالجة القصور في تحليل التهديدات التي تجمع الإخوان الشباب مع السلفيين الجهاديين المتمرّسين. ذلك أن هذا النهج القائم على مقولة «حلّ واحد يصلح للجميع»

مصيره الفشل في مكافحة التطرّف، في المقام الأول، لأنه لا يستغل الخلافات المحتملة التي قد تسمح للحكومة بتفريق هذا المزيج المعقّد من العناصر الفعالة العنيفة والانتصار عليها. ويتعيّن على الحكومة أن تستخدم المشهد المتفكك لتيار التشدّد الإسلامي لصالحها، وتوفّر مساراً سياسياً بديلاً للإسلاميين غير العنيفين الذين لا يوافقون على المسار الحالي، ويرغبون في القفز من السفينة قبل أن تغرق.

وينبغي أن تكون الحكومة واثقة من موقفها القوي عند اتّخاذ هذه التدابير؛ ذلك أن توفير مسار يفضي إلى المشاركة السياسية، وتخفيف التكتيكات الأمنية الأقسى والأكثر عشوائية لن يكون علامة على الضعف، بل استراتيجية ذكية من شأنها أن تشجّع على المزيد من الدعم الدولي.

يجب على جماعة الإخوان أن تتصالح مع واقع النظام السياسي في مرحلة ما بعد مرسي، والاعتراف بالتهوّر في تحميل الحكومة المسئولية الكاملة عن اللجوء إلى العنف ومأزق الإخوان الحالي. كما أن عليها أن تكبح جماح المحرّضين الداخليين، وترفض الاستماع إلى الأصوات المتطرّفة. وبدلاً من انتظار وقوع انقلاب مضادّ أو حصول مواجهة دموية لتسوية حساباتها مع النظام، يجب أن تسعى الجماعة للتوصل إلى تسوية معه. وينبغي على المحاورين الغربيين الذين لا يزالون على تواصل مع قيادة الإخوان تعزيز هذا الواقع. إذ يمكن للقيادة العليا للجماعة استغلال ثقلها ومعرفتها بالتنظيم ومصادر تمويله لمواجهة صعود المجموعة الثورية. وبقدر ما يبدو التوصّل إلى تسوية سياسية أمراً مستبعداً اليوم، فقد يكون مستحيلاً لعشرات السنين إذا ما انتصر الفصيل الذي يسعى إلى المواجهة في جماعة الإخوان.

إن الاعتراف بالعواقب المدمّرة لتنامي التطرّف بين الشباب الإسلاميين أمر بالغ الأهمية، ولا تقلّ جهود الحكومة لوقف مثل هذا الانتقال المطّرد نحو التمرّد المسلح أهمية عن هزيمة جماعة «أنصار بيت المقدس» في سيناء. وبخلاف ذلك، سوف تستمر الأزمات في هزّ استقرار مصر، مايعوق أي أمل في تحقيق تقدم سياسي وانتعاش اقتصادي. وبسبب سكانها وجغرافيتها وأهميتها للإسلاميين في جميع أنحاء العالم، يمكن أن تشهد مصر الملتهبة مستويات من الدمار، تتجاوز تلك التي لحقت بالمنطقة جرّاء الصراعات في العراق وليبيا وسوريا.

الهوامش

1- Chuck Fahrer, "The Geography of Egypt's Islamist Insurgency," Arab World Geographer 4, no. 3 (2001): 160–84.

٢- تدّعي الحكومة أن العدد يزيد عن ٧٠٠، الأمر الذي لايمكن للمؤلفين التحقّق منه بصورة مستقلة.

٣- البيانات عديدة كما أن استخدام المصطلح شائع. انظر "الإخوان المسلمون: يسقط قضاء العسكر.. وتسقط الأحكام الباطلة"، إخوان أونلاين، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٥،

http://www.ikhwanonline.com/BrotherhoodStatements/36/Default.aspx;

جورج فهمي، «الصراع على قيادة جماعة الإخوان المسلمين في مصر»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٥،

http://carnegie-mec.org/2015/07/14/ar-60720/idgl;

ويُشار إلى المصطلح أحياناً على أنه «العنف الذكي». أنظر: عبدالرحمن عياش، «الإخوان والنهج ما بعد السلمي»، صدى، ٩ تموز/يوليو ٢٠١٥،

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=60666&lang=ar

٤- للمزيد من التفاصيل حول هذه الانقسامات، أنظر: عبدالرحمن يوسف، «إعادة تموضع الإخوان»، صدى، ٤ حزيران/يونيو ٢٠١٥،

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=60318&lang=ar;

عبدالرحمن يوسف، «إعادة تموضع الإخوان (١/٥)..أربع مراحل للتغيير ترسم المستقبل، العربي الجديد، ٧ تموز/يوليو ٢٠١٥،

http://www.alaraby.co.uk/investigations/2015/7/7/إعادة-تموضع-الإخوان-المسلمين-أربع-مراحل-للتغيير-ترسم-المستقبل#sthash.yb6mW9Ra.dpuf;

مصطفى هاشم، «الإخوان المسلمون ومعركة الأجيال»، صدى، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥،

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=58866&lang=ar;

ناثان ج. براون وميشيل دن، «جماعة الإخوان المسلمين في مصر: ضغوط غير مسبوقة ومسار مجهول»، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٥،

http://carnegie-mec.org/2015/08/11/ar-60984/ieij

5- Samuel Tadros, "The Brotherhood Divided," Current Trends in Islamist Ideology, 19 August 2015,

www.hudson.org/research/11530-the-brotherhood-divided.

6- Human Rights Watch, All According to Plan: The Rab'a Massacre and Mass Killings of Protesters in Egypt (New York: Human Rights Watch, August 2014),

www.hrw.org/sites/default/files/reports/egypt0814web_0.pdf.

٧- في أحد الأمثلة، يؤكد الشيخ السلفي محمد عبدالمقصود أنه في الساعات الأولى لفضّ اعتصام ميدانَي رابعة والنهضة، قُتل ٣ آلاف شخص، وأن الحكومة كانت تخطّط للسماح بقتل مايصل إلى ١٣ ألف شخص. أنظر: «تعليق ناري للشيخ محمد عبدالمقصود على ذكرى مذبحة رابعة»، شريط فيديو على موقع يوتيوب نشرته شبكة «جزيرة»، ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤،

www.youtube.com/watch?v=R9FJmamZNdg

٨- للمزيد من المعلومات حول المجموعات الأولى، أنظر: مصطفى هاشم وأحمد عويس، «مولوتوف، إعدام، وَلّعْ، أجناد مصر، أبرز حركات العنف الجديد»، الشروق، ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤،

http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=08042014&id=48f24c97-d0ec- 465a-a9ba-56d08bfbafbe;

الردع السلمي وولع ومولوتوف، حركات مناهضة للانقلاب في مصر، نون بوست، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤،

http://www.noonpost.net/content/1705;

علاء الدين السيد، «حركات النصف عنف»، ساسة بوست، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤،

http://www.sasapost.com

9- Kareem Fahim and Mayy El Sheikh, "As Pressure Builds, Egypt's Police Experience a New Feeling: Fear," New York Times, December 17, 2013,

www.nytimes.com/2013/12/18/world/middleeast/a-new-feeling-for-egypts-bare-knuckled-police-fear.html.

10- Regional Center for Strategic Studies, "Index Measuring Number of Muslim Brotherhood Student Protests in 2013-2014 School Year,"

(Cairo: Regional Center for Strategic Studies, April 2014).

11- Voila Fahmy, "Private Security Company Loses EGP 30 Thousand During Academic Year's First Two Days," Aswat Masriya, October 13, 2014,

http://en.aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=42ae1545-8ff8-4d3f-87b8-bf0662d23588;

"Minister of Interior Sends Security Forces to University Gates," Aswat Masriya, October 13, 2014,

http://en.aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=0ccb3d3c-e56b-4cd9-a151-927f2cc82ba7.

١٢- للمزيد من المعلومات حول التشدّد في صفوف الشباب البحرينيين، انظر:

Phillip Smyth, "Hizballah Cavalcade: The Pearl and the Molotov: Bahrain's Growing Militant Groups," Jihadology, March 3, 2014,

http://jihadology.net/2014/03/03/hizballah-cavalcade-the-pearl-the-molotov-bahrains growing-militant-groups;

لمشاهدة شريط فيديو يظهر كيفية استخدام الشباب البحرينيين لقنابل المولوتوف، أنظر:

"Another POV for the Molotov Shower in Bahrain," LiveLeak video, March 12, 2014

www.liveleak.com/view?i=169_1394630417;

وتتم مشاركة هذه الأشرطة على نطاق واسع لإلهام الناشطين المصريين.

13- The Protection Groups for the Egyptian Nonviolent Revolution, "Organizing Resistance," January 15, 2015,

http://issuu.com/sqor.qotb/docs.

١٤- انظر أيضاً، محمد جمال عرفة، «أسباب صراع الأجنحة داخل الإخوان ونتائجه»، مصر العربية، ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥،

http://www.masralarabia.com/-تحليلات/610501-أسباب-صراع-الأجنحة-داخل-الإخوان-ونتائجه

١٥- وقع العديد من هذه الحوادث. وكان لبعضها دلالات طائفية مثل القنبلة الصوتية التي انفجرت قرب إحدى الكنائس في محافظة المنيا في شهر تشرين الأول/أكتوبر. أنظر:

"Sound Bomb Explodes Near Church in Egypt's Minya," Ahram Online, October 6, 2014,

http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/112436/Egypt/Politics-/Sound-bomb-explodes-near-church-in-Egypts-Minya-.aspx.

١٦- ريم عادل، «تحالف الشرعية بالفيوم: انفجار قنبلة بمنزل القيادي

أحمد عرفة ومقتل ٦ من أسرته»،

مصر العربية، ٤- تموز/يوليو /حوادث/٣٠٣٦٤٩-تحالف-الشرعية-بالفيوم-انفجار-قنبلة-بمنزل-القيادي-أحمد-عرفة-ومقتل-٦-من-أسرته.

١٧-«مصر العربية: اعترافات مفجّري محطة قطار أبو قير بالإسكندرية»، شريط فيديو على يوتيوب نشره موقع مصر العربية، ٩ تموز/يوليو ٢٠١٤، http://youtu.be/6ueKcPvABPc

١٨- «العربي اليوم: محمد محسوب يعقّب على مداخلة القيادي الإخواني أشرف عبدالغفار»، شريط فيديو على يوتيوب نشره التلفزيون العربي»، ٢ تموز/يوليو ٢٠١٥،

www.youtube.com/watch?v=7zZ_fifOWto

١٩- عبدالرحمن يوسف، «مصر: الإخوان ما بين السيناريو الإيراني أو السوداني»، المدن، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥،

www.almodon.com/arabworld/79dda71c-21d1-4530-bea1-ea19eaf48e08

20- Hossam Tamam, The Muslim Brotherhood: The Years Before the Revolution, 2nd ed. (Cairo: Shorouk, 2013), 137–62.

21- Patrick Kingsley, "Egypt's Secret Prison: 'Disappeared' Face Torture in Azouli Military Jail," Guardian, June 22, 2014,

http://www.theguardian.com/world/2014/jun/22/disappeared-egyptians-torture-secret-military-prison.

٢٢ - موقع حركة المقاومة الشعبية، تمت زيارة الموقع في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، https://prm-egypt.org

٢٣- موقع العقاب الثوري، تمت زيارة الموقع في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤،

https://el3qab.wordpress.com/author/3eqab/

24- Samuel Tadros, Mapping Egyptian Islamism (Washington, DC: Hudson Institute, December 2014),

www.hudson.org/content/researchattachments/attachment/1444/mapping_egyptian_islamism.pdf.

٢٥- دعاء فؤاد، «الفيوم معقل الشوقيين التكفيريين: من هنا بدأ استحلال الأموال والنساء والأرواح»، صحيفة الحياة، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،

http://www.alhayat.com/Articles/4770113/

26- Tadros, Egyptian Islamism.

٢٧ – ماري وجدي، «حي المطرية القاهري معقل المتطرفين وأخطر بؤرة للإرهاب في مصر»، الشرق الأوسط، ٨٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، http://aawsat.com/home/article/276456/

حي «المطرية القاهري معقل المتطرفين وأخطر بؤر الإرهاب في مصر، ودعاء عبداللطيف، «المطرية.. حي بالقاهرة يحيي الثورة»، الجزيرة، ١٧ آب /أغسطس ٢٠١٤،

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/8/17/

٢٨– تنفي جماعة الإخوان المسلمين رسمياً ارتباطها بأي قناة، لكن التقارير الإعلامية التي تستند إلى مقابلات مع الموظفين ومقابلات أجراها مؤلّفا هذه الورقة مع قادة في جماعة الإخوان أشارت إلى أن القناة ترتبط بالجماعة وأنها تموّلها. أنظر: أحمد جمال الدين، «خلافات الإخوان تقسم قناة مصر الآن،» الأخبار، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤،

www.al-akhbar.com/node/219128;

كما أن هذا الارتباط حقيقة مقبولة على نطاق واسع في المؤلفات المعاصرة حول هذا الموضوع والتي نشرت على مواقع ذات توجهات إسلامية. أنظر: محمد العتر، «كيف تكشف أزمة قناة «مصر الآن» عن خطايا الإخوان؟»، ساسة بوست، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٥،

http://www.sasapost.com/misr-alaan-tv/#.Ve-MzqilDQk.facebook;

وقد غطّى موقع gnirotinoM CBB بشكلٍ واسع موضوع هذه القنوات. أنظر:

"Pro-Brotherhood Media Air Calls for Violence," BBC, February 23, 2015,

www.bbc.co.uk/monitoring/probrotherhood-media-air-calls-for-violence;

"Egypt's Brotherhood Expands Media Machine," BBC, December 8, 2014,

www.bbc.co.uk/monitoring/egypts-brotherhood-expands-media-machine;

"Egypt's Brotherhood Media in Freefall," BBC, September 3, 2015, www.bbc.co.uk/monitoring/egypts-brotherhood-media-machine-in-freefall.

٢٩– اللقاء الكامل للشيخ محمد عبد المقصود مع الشيخ سلامة عبد القوي في قناة رابعة، شريط فيديو على يوتيوب نشرته قناة AljazeeraTV1، ٧ آذار/مارس ٢٠١٤،

www.youtube.com/watch?v=iE0v5Lz4KFk

٣٠ – «فتوى حكم قتل القضاة والمفتي ومن شارك في إعدام الأبرياء،

عصام تليمة»، شريط فيديو نشرته قناة مكملين، ١٧ أيار/مايو ٢٠١٥،
www.youtube.com/watch?v=-XiWc5Z5dSE

٣١- «الشيخ سلامة عبدالقوي: ولاية سيناء مبهدلة جيش السيسي الصهيوني ويدعو الجنود إلى الهروب من سيناء»، شريط فيديو على موقع يوتيوب نشرته قناة الجزيرة، ٤ تموز/يوليو ٢٠١٥،
www.youtube.com/watch?v=uEXLzqvnoWs

٣٢-صفحة محمود فتحي على فايسبوك، تمت زيارتها في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٤،
www.facebook.com/M.FATHY001/posts/730305393667615

المهندس محمود فتحي، رسائل على طريق الثورة (٨) والحرب على الإسلام والثورة الساخنة، شريط فيديو على يوتيوب نشره محمود فتحي، ٢٥ كانون الثاني/يناير، ٤١٠٢،
www.youtube.com/watch?v=Jj73z-QCy3k

٣٣- «المستشار محمد عوض يدعو حركات المقاومة إلى استهداف الإعلاميين المحرّضين على الثوار»، شريط فيديو على يوتيوب نشرته قناة مصر الآن، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥،
https://www.youtube.com/watch?v=l15AtAlNiD0

34- Mokhtar Awad and Samuel Tadros, “Allah Versus KFC,” Foreign Policy, February 27, 2015,
http://foreignpolicy.com/2015/02/27/allah-versus-kfc-egypt-arab-spring-terrorism/.

35- Firas Abi Ali, “Egypt’s Stability Threatened by Militants in Three-to-Seven Year Outlook With Energy, Infrastructure, and State Assets Key Targets,” IHS Jane&<rsquo;s< em=»»>, May 31, 2015,
www.janes.com/article/51899/egypt-s-stability-threatened-by-militants-in-three-to-seven-year-</rsquo;s<>5<rsquo;s< em=»»>outlook-with-energy-infrastructure-and-state-assets-key-targets.</rsquo;s>

٣٦- يمكن الاطلاع على الوثيقة الأصلية على الرابط التالي،
http://egyptcall.org

٣٧- «بيان من الإخوان المسلمين بخصوص بيان نداء الكنانة»، موقع إخوان أونلاين، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥،
http://www.ikhwanonline.com/BrotherhoodStatements/50/Default.aspx

٣٨- يمكن تحميل الكتاب عبر زيارة الرابط التالي:

www.m5zn.com/d/?15622076

صدر بيان الهيئة الشرعية على الإنترنت في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٥. أنظر: http://qalyubiagate.com/?p=46831

ونشر القيادي في جماعة الإخوان جمال عبدالستار مقالاً على الموقع نفسه بعد بضعة أيام حمل عنوان «خطوط فاصلة بني السلمية والثورية» وردّد بعض المواضيع الرئيسة الواردة في الكتاب. أنظر:

http://qalyubiagate.com/?p=47120

وقد تمت الإشارة إلى الوجود المزعوم للجنة التي لم يسمع بها أحد حتى الآن، مرات عدّة في البيانات الصادرة عن هيئات جديدة مثل «لجنة الشباب المركزية في جماعة الإخوان،

www.facebook.com/1476952175961437/photos/a.1477007879289200.1073741828.1476952175961437/1477433209246667/?type=1&fref=nf

وقد اعترف بوجودها العضو البارز في جماعة الإخوان عمرو درّاج في مقابلة مع التلفزيون العربي في آب/أغسطس ٢٠١٥،

http://www.masralarabia.com/توك-شو/-710203فيديو-دراج-بيان-لجنة-شباب-الإخوان-والهيئة-الشرعية-حقيقية-وتعبر-عن-الخيار-الثوري

ويبدو أن اللجنة هي مجموعة غير رسمية لعلماء من جماعة الإخوان وآخرين مؤيدين لها أكثر منها لقياديين كبار تم تكليفهم بإجراء الدراسة الموجودة في الكتاب حول أساليب مقاومة الحكومة المصرية.

٣٩- للمزيد من المعلومات حول حركة أحرار، أنظر: «حركة أحرار.. ألتراس بما لا يخالف شرع الله»، المصري اليوم، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢،

www.almasryalyoum.com/news/details/254137

ومصطفى هاشم، «حركة أحرار تزعم أن الحكم العسكري في مصر لم ينته أبداً»، المونيتور، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤،

http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2014/01/ahrar-movement-egypt-military-rule.html

٤٠- موقع حركة أحرار، تمت زيارة الموقع في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، www.ahrarmovement.com

٤١- للمزيد من المعلومات، أنظر: Tadros, Egyptian Islamism

42- Mokhtar Awad and Samuel Tadros, “Bay`a Remorse? Wilayat Sinai and the Nile Valley,” CTC Sentinel 8, no. 8 (August 2015),

www.ctc.usma.edu/posts/baya-remorse-wilayat-sinai-and-the-nile-valley.

٤٣- أبو أسامة المصري، «كلمة صوتية للأخ المجاهد أبي أسامة المصري بعنوان «انصروا الله ينصركم»، تسجيل صوتي، ٢١:١٧،

https://archive.org/details/onsr-o.

٤٤- في بداية العام ٢٠١٤ تم نشر تسجيل صوتي على شبكة الإنترنت يحمل شعار الجماعة وتعهّداً مبكراً بمبايعة زعيم تنظيم القاعدة أيمن الظواهري. تم تحميل التسجيل في البداية على يوتيوب وكان يحمل الشعار الأول لجماعة أجناد مصر، وقد تمكن مؤلفا هذه الورقة من التقاط التسجيل قبل أن يتم حذفه. ويمكن الاستماع إليه على الرابط التالي،

https://soundcloud.com/mokhtar-awad-1/ajnad-misr-audio-statement-1

45- Mokthar Awad, "Ajnad Misr: The Rise of Homegrown Egyptian Jihadists," Tahrir Institute for Middle East Policy, September 18, 2014,

http://timep.org/commentary/ajnad-misr-rise-homegrown-egyptian-jihadists/.

46-Menan Khater, "Ajnad Misr Claims Responsibility for Heliopolis Bomb Explosion," Daily News Egypt, August 10, 2015,

www.dailynewsegypt.com/2015/08/10/ajnad-misr-claims-responsibility-for-heliopolis-bomb-explosion/.

٤٧- مصطفى هاشم، «تنظيمات جهادية مصرية تضخّ آلاف المقاتلين لـ «داعش»، دويتشه فيله، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤،

http://www.dw.com/ar/تنظيمات-جهادية-مصرية-تضخ-مقاتلين-بالآلاف-لداعش/a-17989768

٤٨- صبري عبدالحافظ، «مصريون في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام»، موقع إيلاف، حزيران/يونيو ٢٠١٤،

www.elaph.com/Web/News/2014/6/918225.html

توصّلت دراسة تحلّل معلومات ٢٨٠ من الجهاديين الذين استشهدوا في سورية بين تموز/يوليو ٢٠١٢ وأيار/مايو ٢٠١٣ إلى أن المصريين شكّلوا حوالى ١٠ في المئة من القتلى. أنظر:

Aaron Y. Zelin, Evan F. Kohlmann, and Laith al-Khouri, Convoy of Martyrs in the Levant: A Joint Study Charting the Evolving Role of Sunni Foreign Fighters in the Armed Uprising Against the Assad Regime in Syria (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, June 2013),
www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/opeds/Zelin20130601-FlashpointReport.pdf.

قدّرت دراسة أخرى تستند إلى معلومات من مصادر مفتوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عدد المصريين آنذاك بين ١١٩ و٣٨٥. أنظر:

Aaron Y. Zelin, "ICSR Insight: Up to 11,000 Foreign Fighters in Syria; Steep Rise Among Western Europeans," International Center for the Study of Radicalization and Political Violence, December 17, 2013,

http://icsr.info/2013/12/icsr-insight-11000-foreign-fighters-syria-steep-rise-among-western-europeans.

49- Dan Murphy, "Is Egypt's Muslim Brotherhood Backing a Jihad in Syria?," Christian Science Monitor, June 14, 2013,

www.csmonitor.com/World/Security-Watch/Backchannels/2013/0614/Is-Egypt-s-Muslim-Brotherhood-backing-a-jihad-in-Syria-video.

50- Aya Batrawy, "Egypt Says Citizens Free to Join Fight in Syria," Associated Press, June 14, 2013,

http://news.yahoo.com/correction-egypt-syria-story-174634201.html.

51- Islamist supporters of Morsi did take control briefly of Dalga by force following the coup and terrorized the Christian population before the police recaptured it in September 2013. See Patrick Kingsley, "Egyptian Authorities Recapture Islamist-Held Town," Guardian, September 16, 2013,

www.theguardian.com/world/2013/sep/16/egyptian-police-recapture-islamist-town-delga.

مقال

داعش فى العالم..
الآثار الحقوقية والسياسية
لظهور كائن مجنون

ياسين الحاج صالح *

من باب تنظيم التفكير، تُعنى هذه المقالة بتقصي أثر صعود تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف إعلاميًا باسم داعش، على الأوضاع الحقوقية والسياسية في المجال العربي، والعالم، وذلك بالنسب إلى ثلاثة مستويات لذلك الأثر: مستوى أول يخص أوضاع الواقعين تحت سلطة داعش مباشرة، ومستوى ثانٍ يتصل بنمط تفاعل الحكومات المحلية مع هذا الصعود، ثم مستوى ثالث يتمثل في تغيرات سلوك القوى الدولية النافذة نتيجة لصعود الكيان الإرهابي. على أن المقالة ستبدأ بمحاولة رسم ملامح أولية لداعش؛ بما يمهد للاستدلال على الأوضاع الحقوقية والسياسية المراد تناولها.

* مفكر سوري.

في أصول داعش وبنيتها:

تولدت داعش من التقاء منظمة القاعدة بالبعثية العراقية، السُّنِّية، المتماهية مع نظام صدام حسين، وذلك في المختبر العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للبلد عام ٢٠٠٣. القاعدة ذاتها، على نحو ما تخلقت في المختبر الأفغاني، هي نتاج التقاء الوهابية السعودية مع القُطبية المصرية، وهو ما يرمز إليه قائدا القاعدة، السعودي أسامة بن لادن ووريثه المصري أيمن الظواهري. من الوهابية التي نشأت في نجد في القرن الثامن عشر أخذت القاعدة شكلا أوليا من عقيدة الحاكمية الإلهية، ورفضا لـ»الوسائط»، أي رفضا عمليا للفن والثقافة والتاريخ، ومنزعًا قتاليًا، وتمركزا حول الإسلام، والسني منه تحديدا. ومن القطبية المصرية أخذت القاعدة نزعة الخروج على الحكم الموصوم بالجاهلية، وصيغة أكثر تشددا من الحاكمية الإلهية، التي تعني اختصاص الله بالتشريع، وتكفير الدول والمجتمعات التي لا تحتكم إلى «ما أنزل الله». ومنهما معا تشكل الميل المعاصر إلى العيش داخل الدين، داخل عالم مفرط التنظيم والحصر من الأوامر والنواهي الدينية، وإرادة توسيع حيّز هذا العالم بالقوة/ «الجهاد»، ليشمل بلدان المسلمين، والعالم ككل يوما. وهو ما لم يلق إلا التعزيز، إذ إن العيش في الدنيا لم يوفر لمسلمين كثيرين، وفي الربع الأخير من القرن العشرين على نحو خاص، كرامة أو عدالة، أو رسوخا في العالم.

وكي ندرك أهمية نقطة «العيش في الدين» تفيد الإشارة إلى أن تاريخ الإسلام خلال أربعة عشر قرنا هو، في وجه أساسي من وجوهه، تاريخ امتلاك المسلمين لدينهم في غيبة أية سلطات إسلامية، أو بعيدا عنها وخارجها، وبالنفور منها غالبا. كانت هذه في الغالب سلطات خارجية، تنهب وتُخضِع، وقلما يتعرف عموم المسلمين على شيء يخصهم فيها. وكان امتلاك المسلمين للدينيعني أن يُحوّروه ليناسب حياتهم، وأن يعيش الدين في داخل الناس، وهذا خلافا للدين/ السلطة الذي يعيش الناس في داخله، والذي تمتلكه السلطة وتقرر صحيحه، وتحكم الناس به. الوجهة التاريخية للإسلاميين جميعا، والسلفيين الجهاديين بخاصة، هي نزع الدين من الناس، وإخضاعهم له كسلطة خارجية.

في العراق، تلونت القاعدة بلون عراقي، يضاف إلى لونيها النجدي والمصري، مصدره ضباط مخابرات وجيش صدام حسين من ذوي الأصول السنية الذين وجدوا أنفسهم مقصيين خارج الحكم، مجردين، ليس من امتيازات غير عادلة فقط، وإنما كذلك من فرص العمل والمشاركة في الحياة العامة في العراق الجديد، وفي سياق طائفي صاعد يُحقِّر مرحلتهم

وبيئاتهم. وتقاطع هذا الشرط مع خميرة القاعدة التي سهل تسربها إلى البلد حل الدولة والجيش العراقي؛ وهو ما سهل اندفاعهم في اتجاهات متشددة، كان السير على دربها قد بدأ من تسعينيات القرن العشرين على يد صدام حسين شخصيا. كانت البعثية العراقية وقتها توغل في الانحطاط، متجردة من أي مضمون اجتماعي تحرري، ومكتسبة، بالمقابل، نزعات عرقية أو عنصرية عربية، ونكوصا بدويّاً على الصعيد الاجتماعي والقيمي.

وأسهم في تغذية القسوة الوحشية التي لم تكن غريبة على أجهزة نظام صدام واقعة وفود مجاهد أردني سفاح بكل معنى الكلمة، أبو مصعب الزرقاوي الذي أعلن دولة العراق الإسلامية عام ٢٠٠٦. بعد سيرة جانحة وتجربة سجن، تدرب الرجل على «الجهاد» في أفغانستان، ومنها جاء إلى العراق بعد الاحتلال الأمريكي، وكان يذبح بيديه رهائن غربيين وغيرهم، ويهاجم مساجد شيعية، ويقتل كل مرة العشرات من الشيعة، على نحو أثار حفيظة أسامة بن لادن نفسه.

وقادة داعش اليوم هم من جيل كان شابًا في سنوات صدام، أَلِف قسوة عالمه، ثم خبر قسوة ممزوجة بالكراهية على يد المحتلين الأمريكيين والحكام الشيعة الجدد. إنهم سليلو عالم لم يعرف سياسة ولا ثقافة ولا بهجة عيش، ولدوا في سبعينيات القرن العشرين حين كان العراق يغرق تدريجيا في الظلام السياسي، وفي ريوع النفط وفي الحروب. وخرج غير العراقيين من جماعة داعش من بيئات لا تختلف كثيرا، أعمارهم تتدنى عن الخمسين، ويبدو أن أكثر القادة أربعينيون وثلاثينيون. وفي سيرة كثيرٍ منهم تجارب سجن.

ويجمع بين الجذرين القاعدي والصدّامي المخيلة الامبراطورية الإسلامية التي جرى تعريبها في القرن الماضي، وكانت تعممها المدارس ووسائل الإعلام، ولم يطلها نقد جدي في أي وقت. أفكار الفتح والقوة والمجد الحربي والاستيلاء على البلدان والأراضي اعتبرت غالبا مصدر فخر قومي عربي(بعثي بخاصة) وديني إسلامي، قدر الأمة بصورة ما، وليس شيئا من عوارض التاريخ المحرجة. داعش والقاعدة ذاتها هي قوة توسع وسيطرة حربية، وفرض سيادة دينية في مواقع سيطرتها.

وعلى نحو ما تظهر في سوريا على الأقل، حيث هي أكثر وحشية، ربما لكونها خارج بيئتها وشبكات روابطها الاجتماعية، تجمع داعش بين المنظمة الإرهابية والدولة الشمولية والاستعمار الاستيطاني. يأخذ التنظيم الإرهابي من جذره القاعدي التمرد على العالم، ليس كقوى ودول، ولا حتى كقوانين تعكس تفضيلات الأقوياء النافذين ومصالحهم، ولكن أيضا

كمفهوم لمجال الإنسان. العالم ليس مصلحة عامة، يمكن الاعتراض على نظامه في كل وقت باسم هذه المصلحة بالذات، ومن أجل تعبيرات أكثر عدالة وديمقراطية عنها. على العالم أن يخضع لنظرة التنظيم وقواعده كي يكون مقبولا. تستوي في هذه النظرة المنظمات الإسلامية والمنظمات الإرهابية اليسارية في جيل سابق. لكن داعش، وبحكم العنصر المخابراتي الصدامي في تكوينه، هو أقرب إلى جهاز مخابرات كبير منه إلى منظمة إرهابية («جبهة النصرة»، بالمقابل، منظمة إرهابية أكثر)، وهو لذلك معادٍ للمجتمع الذي يسيطر عليه، وليس فقط للدولة ومن يمثلونها. ومنهج التنظيم في الحكم يبدو موروثا عن منهج نظام صدام، البدء بالقتل من باب كسر عين وظهر المجتمع، والحيلولة دونه ودون أي مقاومة. معلوم أن من أول ما فعل صدام وقت إزاحته أحمد حسن البكر عام ١٩٧٩، كان قتل العديد من رفاقه في قيادة حزب البعث الحاكم، وهذا في سياق اجتمع فيه أيضا البطش بالشيوعيين العراقيين، وبحزب الدعوة الشيعي، ثم بعد حين، وبموازاة الحرب مع إيران، حرب «الأنفال» ضد الكرد، ومجزرة حلبجة الكمياوية ١٩٨٨.

ومن هذا الباب، ولكن أيضا على أرضية عقيدة الحاكمية الإلهية التي صاغها أبو الأعلى المودودي في أربعينيات القرن العشرين، متأثرا بنموذج الدولة الشمولية الشيوعي والنازي، يعرض داعش سمات حكم شمولي، لا فضاءات عامة فيه، ولا أجسام وسيطة، ولا فصلا بين الحياة الخاصة والحياة العامة. ومثل كل الدول الشمولية يجري تسخير التعليم للتلقين العقدي، وتجري عسكرة التعليم، وإعداد الصغار ليكونوا جنودا للدولة، وأداة لإخضاع السكان في الداخل، والتوسع في الخارج. ومثل النظم الشمولية لدى داعش عقيدة «علمية» معصومة، السلفية الجهادية، ويسميها أهلها «الإسلام»، ويفرض على السكان العيش في عالمها المغلق، مع الحرص على ألا يتسرب إليهم تلوث من الخارج. من هنا التحكم بالاتصالات، وقد ألغى داعش مستقبلات الإنترنت المستقلة في الرقة في تموز ٢٠١٥، وصار الاتصال بالشبكة يمر حصرا عبر مراكز إنترنت مراقبة ومُتَحَكَّم بها كليا. يجري تفريغ اللغة أيضا من الخصوصية، وتفرض قوالب لغوية أجنبية عن تجارب الناس وحياتهم، على نحو كان مميزا للاتحاد السوفييتي وما شابهه من دول، ولسوريا البعثية ذاتها.

وتتصل بالشمولية خاصيتان إضافيتان: أولاهما الحركة المستمرة والصراع المستمر و»الثورة» المستمرة ضد الحياة العادية، ومن ذلك الإعدامات المشهدية، والاستعراضات القتالية التي من أهدافها إبقاء المحكومين مرتاعين، مكسوري العزائم. هذا المهرجان الدائم، استعراض السلطة الدائم لنفسها أمام أنظار المحكومين، شرط وجود وشرط فعالية عند

الدول الشمولية. وثانيتهما الحرب والتوسع الخارجي، والرفض المبدئي للسلم. يمكن إجمال هذين الشرطين، وقد أشارت إلىهما معا حنة آرندت في كتابها عن «أصول التوتاليتارية»، بالتوسع:التوسع الداخلي والتوسع الخارجي. الشمولية، في رأيي، إمبريالية داخلية تتسع نحو الداخل، على حساب المجتمع وأجساد الناس، وتتوسع في الخارج حيثما أمكنها. وأسطورة الخلافة الإسلامية التي تُعِزّ المسلمين، وتشفي غليلهم، وتذل خصومهم هي العقيدة المشرعة لهذا الكيان، مثلما كانت الشيوعية هي العقيدة المشرعة للاتحاد السوفييتي.

وفي المقام الثالث، داعش استعمار استيطاني قائم على التوسع والإحلال، مثل إسرائيل وخلافا للفرنسيين في الجزائر الذين لم يطردوا الجزائريين من أرضهم. الدواعش ليسوا أهالي إقليم أو سكان دولة، بل هم كيان معولم، بالغ الحداثة والتصنيع، طوعي التكوين، وليس عضويا وراثياً، كادر داعش العسكري والديني بخاصة وافد من عشرات البلدان. وفي الوقت نفسه يقوم التنظيم على التخلص من غير الصالحين من السكان، إن بالتهجير أو القتل. والأمر يتعلق في سوريا بظاهرة تبدلات سكانية كبيرة، هي بمثابة تطهير عرقي، مع الاستيلاء على أملاك المهجرين والمقتولين، وإسكان المستوطنين المجلوبين مكانهم. جرى الاستيلاء على بيت أسرتنا في الرقة في عام ٢٠١٤، وأسكن فيه «مجاهد» من أوزبكستان، ومثل ذلك كان مصير بيت أخي، وبيوت أصدقاء معارف كثيرين.

أحوال السكان في دولة داعش:

تلقي المعطيات والتقديرات المذكورة آنفًا فكرة أولية عن أحوال السكان في ظل حكم داعش. وفيما يلي معطيات إضافية.

بدايةً، هناك فصل صارم بين الجنسين، مع حظر خروج المرأة من بيتها وحيدة، فإن كان معها مرافق وجب أن يكون من «محارمها». النساء يرتدين، حصرا وقسرا، لباسا أسود مع نقاب أسود مسدل على وجوههن، ويجب أن يكون مضاعفا فلا يشف عن وجوههن. وهو ما يطبق أيضا على غير المسلمين من «أهل الكتاب»، أسرة أرمينية أو أسرتان، مسيحيون دينا، باقون في المدينة. الرجال ملزمون بإرخاء لحاهم، ومحلات الحلاقة الرجالية ممنوعة. ليس للرجال شكل قياسي، لكن الطبيب الستيني الذي كان يرتدي ربطة عنق وجد نفسه ممسوكا من ربطة عنقه على يد داعشي تونسي في عشرينات عمره، كان يزعق في وجهه: لماذا تضع رسنا في رقبتك، شيخ؟

التعليم ألغيت منه العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية، ويقتصر على مواد دينية متنوعة واللغة العربية والحساب، وبالطبع التدريب الديني العسكري. عمليات القتل يتواتر أن تجري في ساحات عامة بحيث يراها أكبر عدد من الناس. وأشكال التعذيب مبتكرة، وتستعاد أشكال قديمة من القتل مثل قطع الرءوس والصلب والرمي من مواقع مرتفعة، وأشكال جديدة أيضا من القتل والدفن: رمي نحو ٣٠٠٠ شخص في تجويف أرضي سحيق شمال الرقة، اسمه الهوتة، وبعض من رموا فيها كانوا أحياء.

لا يعاني الناس عموما من شح في الطعام، لكنهم لا يتمتعون بأية حقوق سياسية أو اجتماعية، ولا حتى حق مضمون في الحياة. عالم داعش خارج الحق، وقتل الناس أسهل من شربة الماء عند الدواعش.

على أن الملمح الأبرز لداعش يتصل بالحياة الدينية. للوهلة الأولى يبدو أن داعش انتصار الإسلام وسلطانه. في واقع الأمر تحول الإسلام إلى أداة حكم، أو أداة الحكم الرئيسية، مع كونه في الوقت نفسه الأساس اللغوي الأيديولوجي لعالم داعش. الإسلام كإيمان شخصي حي وكعلاقة اجتماعية مستقلة بين الناس يزول كليا لمصلحة الدين كسلطة وقوة خارجية. وبينما قد يبدو أنه جرى تأميم الدين، فإن ما يجري فعليا هو العكس تماما: نزع ملكية الدين من «الأمة»، عموم المسلمين، وامتلاكه الخاص من قبل السلطة الداعشية. وبعد أن كان الدين يعيش داخل المسلمين المؤمنين، يفرض على الجميع اليوم أن يعيشون قسرا داخل الدين كسلطة خارجية إكراهية، أي داخل العالم اللغوي الرمزي السياسي الذي يفرضه داعش. وهذا عالم ثابت لا يتغير ولا يتأثر بمر الزمان، فقاعة يختنق الناس في داخلها، سجن. وحماية هذا السجن هي حماية سلطة داعش.

ومثلما لا حقوق في هذا العالم، لا سياسة أيضا، ولا ثقافة ولا اجتماع، ولا إيمان. وهو لذلك مناسب للمأفونين من مافياوات الدين والسلطة ومجانينهما، من طغاة مؤلهين لأنفسهم (نفي الوسائط يفتح الباب لتأله الناس لا لأنسنتهم). هنا الدرجة صفر من الإنسانية، على نحو يتجاوز أمثلة الأنظمة الشمولية التي عرفها القرن العشرون، ليس لكونه يجمع إلى الشمولية التنظيم المخابراتي والإرهابي والاستعمار الاستيطاني الإحلالي فقط، وإنما كذلك لأننا حيال شمولية دينية، لم يكن لها مضمون تحرري في أي وقت، وأفقر ثقافيا بما لا يقاس من الشموليات العلمانية، وأدنى قدرة علمية وتكنولوجية بما لا يقاس، وهو ما قد يحد من عدد ضحاياها في المحصلة، دون أن ينال في شيء من طاقتها الإبادية الكامنة. ثم إن هذا الضرب

من الشمولية، حتى على المستوى الديني ذاته، يستصلح صيغة من الإسلام السني، هي الأشد فقرا وعدوانية وسلطوية، وبدائية.

والواقع أننا فور استعراض هذه الأوجه من الحياة في ظل كيان داعش نجازف بأن نعتبرها موضوعا للمعرفة مثل غيره، معقولا، فيفوتنا الإحساس بمدى جنون هذا الكائن ولا معقوليته، ويفوتنا أكثر الإحساس بهول ما نحن فيه، أعني السوريين أساسا، لكن كذلك عموم المسلمين الذين لا يستطيعون إنكار ضرب من الأبوة لهذا الغول الفتاك الذي يريد أن يكون أباهم كلهم.

داعش نتاج جنوننا، أو لنقل إنه وليد قلة العقل والعدل في مجتمعاتنا الحديثة والمعاصرة. إنه استحضار الماضي الذي لا يصلح في حاضر غير صالح. أرواح الماضي حين تظهر في الحاضر تظهر على شكل أشباح أو أرواح شريرة، شياطين. داعش من هذه الكائنات التي حولت ما يفترض أنه خير المسلمين العام، دينهم، إلى شر عام، قوة اغتصاب وقتل وإكراه وكراهية وكذب وسرقة.

من وجه آخر داعش نتاج العالم الحديث والمعاصر، حيث تقع مراكز القوة في الغرب، وتقوم برعاية أوضاع وممارسات غير عادلة ولا عقلانية، وهي الصانعة لمعايير العقل والعدل في عالم اليوم.

ليس هذا من باب توزيع المسئوليات بالقسط، فالصحيح من وجهة النظر العملية أن ننطلق من أن هذا الجنون الديني نتاجنا الخاص، نتاج قصورنا وخورنا، وأن يجري الشروع الآن في مواجهة أوجه قصور عقلنا وعدلنا دون انتظار تغير العالم أو تغير في العالم. تغيير حالنا، ونحن جزء كبير من العالم، هو مساهمتنا في تغيير العالم. هذا من باب تحمل المسئولية، وإظهار النضج والجدية في مواجهة شرنا وشياطيننا. لكن لعلنا لا نخطئ، من وجهة نظر التحليل، بالقول إن كيان داعش المعلوم هو نتاج معولم، نتاج الغرب والشرق، والحاضر والماضي، وإن العالم الذي ظهرت داعش في ظله وشكلت نموذجا جاذبا في مناطق متعددة في آسيا وإفريقيا، واجتذبت أوروبيين وأمريكيين وروساً، هذا العالم ليس هو الحل لظواهر مجنونة مثل داعش. هو نفسه مجنون بصورة ما، وإن كان جنونه مغايرا. داعش جنوننا نحن، لغته من لغتنا، و»عقله» من عقلنا، وضميره من ضميرنا.

معلوم على كل حال الدور الأمريكي في بناء الجذع الأفغاني لحركة الجهاد المعاصرة. ثم في تهيئة مختبرها العراقي. وقبل كل ذلك، هناك جهاز التخمير السعودي والخليجي الدائم:

المال الريعي الكثير الذي يصرف بسفه متعدد الوجوه، منها سفه موائد القمار، وسفه شراء سلاح لا يلزم يشغل معامل الأمريكيين والأوروبيين، وسفه اقتناء الأشياء وحيازة الملكيات الكبيرة، وليس من صنف مغاير السفه الديني، تمويل حركات دينية مجنونة مثل القاعدة، التي هي جذع داعش.

داعش والدولة الأسدية:

زود صعود داعش في سوريا الدولة الأسدية بقضية تتجاوب مع غرائزها الأساسية، وأولها غريزة حفظ السلطة، ومحاولة نيل شرعية دولية لها، أعني شرعية رضا الأقوياء، تمييزا عن الشرعية المستمدة من رضا السوريين أو المبنية عليه. وعلى الفور تقريبا انعكس ظهور داعش وصعودها بضرب من إعادة اعتبار دولية جزئية لدولة الأسديين، وتحديدًا من قوى بدت لبعض الوقت أميل إلى نزع الشرعية عن تلك الدولة. كان انقضى أكثر بقليل من أربعة أشهر على استقلال «داعش» عن القاعدة وقت وقعت المجزرة الكيماوية في غوطة دمشق في ٢١ أغسطس ٢٠١٣، وسقط خلال ساعة واحدة نحو ١٥٠٠ من السوريين، ثلثهم أطفال. وبعد تهديدات مترددة بمعاقبة النظام عسكريًا، تمسك الأمريكيون بمخرج روسي، يقضي بتسليم النظام سلاحه الكيماوي. كانت هذه الصفقة المشينة ترخيصًا بقتل السوريين بأسلحة أخرى، سهّل من أمرها وجود كائن مستحيل مثل داعش. بهذا المعنى أنقذ داعش الدولة الأسدية، وعلى ثلاثة مستويات لا على مستوى واحد. من جهة أضفت طابعا نسبيا على جرائمها ما دام هناك مجرم آخر، تبدو جرائمه أكثر وحشية، وتحرص داعش نفسها على تثبيت تلك الصورة بطريقة تشير إلى دوافع استعراضية واستعرائية قوية في تكوين الدواعش، لعلها تضمر شعورا متأصلا بالضعف وقلة الشأن (الأسديون بالمقابل متكتمون في جرائمهم، ويثابرون على إنكارها، حتى حين لا يشك أحد في العالم بأنهم مرتكبوها)؛ ومن جهة ثانية، تراجعت الضغوط الدولية على دولة الأسديين، وقد كانت مترددة في الأصل بفعل الدور الأمني المهم الذي تقوم به الدولة، لإسرائيل بخاصة؛ ومن جهة ثالثة وأهم وجد جمهور الثائرين أنفسهم في وضع يزاد سوءًا: لا يستطيعون خوض مواجهة على جبهتين (لا يقدرون)، ولا يستطيعون خوض مواجهة على جبهة واحدة (لا يمكنهم، وإلا خسروا قضيتهم ذاتها). وحتى لو تركوا داعش بحال سبيله، فإن داعش، وهو قوة توسع داخلي وخارجي كما سبق القول، لا يتركهم بحالهم. هذا الوضع المستحيل قاد إلى تحلل ما كان بقي من الجيش

الحر المهمل، وإلى تآكل المعارضة السياسية السورية نفسها. كانت هذه تعرف نفسها بمعارضة الدولة الأسدية، مع ظهور داعش لم يعد هذا كافيًا على الأقل.

وعبر كل ذلك وفر داعش للنظام قضية، لدى القوى الغربية، والأمريكيين بخاصة، استعداد طيب لتبنيها: مكافحة الإرهاب. في خطابه في يوليو ٢٠١٥ ذكر بشار الأسد الإرهاب مرارا وتكرارا، ولم يذكر داعش قط ولا القاعدة. كان ظاهرا أن الرجل الصغير يريد قولًا يخاطب كبار عالم اليوم: إن الإرهاب هو كل من يعترض على نظامه القاتل، وإنه شريك في محاربته!

ومعلوم أن الأوضاع الحقوقية والسياسية التي تقترن مع الحرب ضد الإرهاب هي أوضاع الاستثناء، مع كفالة دولية لاستباحة السكان. قد يقال إنه لا حقوق للناس، ولا سياسة في سوريا أصلا. نعم، ولكن لا ريب في أن اندراج الدولة الأسدية فيما يسمى الحرب على الإرهاب هو القوة الخفية وراء عدم رؤية التفظيع بالسوريين وقتل العشرات منهم كل يوم بالبراميل المتفجرة، وتحت التعذيب والحصار والجوع.

وصحيح أنه لم يكن ينقص الدولة الأسدية ذرائع للتوحش في مواجهة محكوميها، إلا أن داعش وفر أسبابا شرعية لغير طرف محلي للتشدد في التعامل مع السكان. الوحدات العسكرية لتنظيم الاتحاد الديمقراطي الكردي، وهو بمثابة فرع سوري لتنظيم (بي كي كي) الكردي في تركيا، يتوسل مواجهة داعش للتحكم بحركة السكان العرب وعموم غير الكرد، والكرد ذاتهم، في المناطق التي يسيطر عليها، وبخاصة في منطقة تل أبيض التي انتزعت في يونيو ٢٠١٥ من يد داعش الذي كان هجّر سكانا كردًا، واستولى على ملكياتهم، وقتل منهم كثيرين. الذريعة الجاهزة لاعتقال أفراد، ولمنع عودة أسر إلى بيوتها، وسكان إلى قراهم، ولنهب ممتلكات سكان، هي العلاقة مع داعش، وهذا في غياب أي جهة يمكن الشكوى إليها، أو السماح بدخول وسائل إعلام مستقل أو جهات حقوقية محلية أو دولية. هذا مع وجود عدد كبير من المقاتلين الكرد من تركيا وغيرها، ومع مركز قيادة سياسي عسكري يوجه الأمور من جبال قنديل (بين تركيا والعراق)، والرءوس الكبيرة فيه من كرد تركيا، ومع تنسيق عسكري مع قوات التحالف الدولي، الأمريكيين على نحو خاص. للأمر تبعات وعواقب، لا يستبعد أن تكون خطيرة في الشهور والسنوات المقبلة، وهذا في منطقة لم يسبق أن عرفت في تاريخ سوريا المعاصر صراعا بين سكانها مختلفي المنابت الأهلية.

ومثل ذلك يقوم به «جيش الإسلام»، وهو تكوين سلفي جهادي، لكن له تبعية سعودية،

عاصمته هي دوما في الغوطة الشرقية، وله قوات في القلمون وشمال سورية. هذا التشكيل أيضا يتحكم بالمجتمع المحلي في الغوطة الشرقية؛ بذريعة مواجهة داعش. ليست الذريعة مخترعة تماما، فقد كان لداعش بالفعل جيوب في المنطقة، لكنها صارت الحجة التي تتيح لزهران علوش ومساندیه السيطرة على المنطقة، وضرب أي مجموعات عسكرية أو مدنية مستقلة عنهم، على نحو ما جرى فعلا في مواجهة «جيش الأمة» في مطلع هذا العام (وجيش الأمة تشكيل عسكري محلي، تكون من مجموعات لها الفضل في تحرير دوما من الدولة الأسدية في خريف ٢٠١٢)، ثم إعدام ترهيبي في ساحة عامة في دوما لأحد الأبطال الشعبيين ضد النظام، أبو علي خِبِّيّة، مع أربعة آخرين، وهذا في انفصال عن استراتيجية واضحة لتوحيد القوى ومواجهة النظام. في أغسطس ٢٠١٥ خرجت مظاهرات شارك فيها ألوف في بلدة سقبا القريبة من دوما منددة بتسلط ميليشيا «جيش الإسلام».

وفي غير النطاق المحلي وجدت قوى إقليمية، بخاصة مصر، مناسبا أن تدعم نظام بشار الأسد، سياسيا وبالعتاد العسكري؛ بذريعة داعش والإسلاميين. لدى نظام السيسي الذي تولد من انقلاب على حكم جماعة الإخوان المسلمين في مصر، أسبابه الخاصة لدعم نظام قاتل، أهمها أنه بذلك يطبّع نفسه بذلك. وفي الوقت نفسه يجري تخويف المصريين من مصير سوري أو عراقي من أجل أن يستسلموا لحكم عسكري، يطور ملامح فاشية. ولا ريب في أن داعش، ذلك المزيج من منظمة إرهابية، واستعمار استيطاني إحلالي، ودولة فاشية كما سبق القول، يوفر ذريعة قوية لتضامن الطغاة.

داعش في العالم:

على المستوى الدولي أثر صعود داعش سلبًا حيال الثورة السورية وتطلعات السوريين التحررية. الواقع أن هذا الميل كان سابقا لصعود داعش، ولظهوره ذاته، لكنه تلقى التعزيز القوي منهما. الوكالات الدولية المعنية بوضع اللاجئين السوريين شكت على الدوام شح الموارد. وتدهورت أوضاع اللاجئين في لبنان والأردن على نحو يستفيد من ضعف التعاطف الدولي مع السوريين، وقلة الاهتمام الدولي بما يصيبهم بفضل الوظيفة الأمنية الإقليمية للدولة الأسدية، ولظهور كيان داعش الإجرامي. وعملت أوربا على رفع أسوارها القانونية والسياسية والأمنية في وجه موجة اللاجئين السوريين المتصاعدة. أما موجة الاهتمام بوضع اللاجئين والتضامن معهم في بلدان أوروبية (خلال صيف ٢٠١٥) فهي عارضة في تقديري،

وسيبقى الميل العام سائرا نحو التقييد ورفع الأسوار.

كان أكثرية السوريين اللاجئين، وعموم السكان في سوريا، لا يملكون وثائق سفر. ومعلوم أن جواز السفر لم يكن حقًا روتينيًا للسوريين، وكانت الدولة الأسدية تستخدمه استخداما عقابيا. سياسة الأمم المتحدة والقوة الدولية كانت استمرارا لسياسة الأسديين في هذا الشأن، من حيث إنها لم تحاول توفير حماية خاصة لمن تقطعت بهم السبل، أو تسهل تحركهم بين الدول. ولي شخصيا غير تجربة لا تسر بهذا الخصوص، لكوني لا أملك جواز سفر. لكني رغم ذلك من قلة محظوظة تستطيع السفر بوثائق خاصة أحيانا، والعودة إلى مستقر مؤقت.

وحيث جرى الاهتمام بقضية اللاجئين السوريين، وعددهم وقت كتابة هذه السطور فوق أربعة ملايين لاجئ، فقد نزعت عنها بعدها السياسي تمامًا، واختزلت إلى بعد إنساني محض. هذه هي السمة العامة لموجة التعاطف الأوروبي، النمساوي الألماني بخاصة، التي أعقبت اكتشاف مقتل ٧١ لاجئا، معظمهم من السوريين، في شاحنة مغلقة على طريق دولي في النمسا في أغسطس ٢٠١٥، ثم الصورة المؤثرة جدا للطفل السوري إيلان كردي (٣ سنوات)، وقد جرفت أمواج المتوسط جسده الصغير الميت نحو الشواطئ التركية، التي كان قد غادرها مع أسرته باتجاه اليونان في طريق الذهاب إلى أوربا. هذا التعاطف الواسع ينظر إلى اللاجئين كضحايا بحاجة إلى المساعدة، ويقدم لهم مساعدات فعلا، لكنه لا يكاد يقول شيئا عن الجذر السياسي لأوضاعهم؛ فكأنهم هجروا بلدهم بسبب زلزال، أو شرط طبيعي من نوع ما. الواقع أن التيار السائد في الغرب عموما ينظر إلى صعود داعش بهذا المنظار؛ أعني كشيء متصل بطبائع المسلمين وتكوينهم، أو بمشكلات داخلية في مجتمعاتهم، وليس كشيء يشرح بلغة الإنسانيات والتاريخ الدنيوي.

والأثر السياسي الأوضح لصعود داعش تمثل في تراجع التعامل مع الأطر الرسمية للمعارضة السورية، وعمل القوى الغربية على استغلال انقسامات المعارضة لإضعاف الجميع، وهو ما توافق مع اعتبار بشار الأسد، بالمقابل، شريكا محتملا في الترتيبات السياسية لمستقبل البلد.

وقبل ذلك كان الأمريكيون قد فرغوا مجموعة «أصدقاء الشعب السوري» التي تشكلت في الأصل لتوفير إطار لدعم السوريين خارج مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وقد عطل الفيتو الروسي والصيني المتكرر أي فعالية لها في معالجة المشكلة.

ومثلما أعاد صعود داعش المركزية السياسية والقانونية لمدركات مثل الأمن والاستقرار،

أمن مصالح القوى المحلية والدولية النافذة واستقرارها، بما يقارب تعويم طغمة قاتلة. ينبغي أن يبدو المشهد غريبًا: القوى التي ينظر إليها عموما بأنها مسيطرة في العالم، ولا منافس لها تتصرف بصورة متلكئة وغريبة بحيث ينمو كائن خطر تحت أنظارها، ثم تشغل نفسها كثيرا بمواجهة هذا الكائن، وتوحي للجميع بوجوب الارتجاف أمامه هلعا. فإما أنها محدودة الكفاءة، فوق محدوديتها الأخلاقية، وإما أنها كانت بحاجة إلى ظهور هذا الكائن المرعب كي تتحكم بالسكان في منطقتنا، وفي بلدانها ذاتها. يمكن التفكير في تفسير مختلف عن هذا وذاك: إن تكوين النخب والمؤسسات التي تنتج السياسة والسياسيين في العالم لم يعد يسمح بما يتجاوز نهج إدارة الأزمات، ليس في سوريا وحيال الصراع السوري وحده، بل في العالم ككل. وهذا ليس منهجا يهمش تكوينيًا الأبعاد الأخلاقية للصراعات السياسية والاجتماعية، وإنما هو يهمش أبعادها السياسية بالذات. الواقع أنه يُحِلُّ «الخبير» محل السياسي، ويرد السياسة إلى تكنولوجية تحكم بالسكان والجماعات البشرية.

ويبدو لي أن هذا منعطف كبير في سياسة العالم ككل. وهو خطير على الديمقراطية في الديمقراطيات الأعرق بقدر لا يقل عن خطره على فرص التحول الديمقراطي في بلدان أخرى. قد يمكن تلخيص الأمر مؤقتا على الوجه التالي: الغرب متقدم وديمقراطي لا يزال، لكنه لم يعد قوة تقدم عالمية. هناك دول ديموقراطية في العالم، لكن ليس هناك نظام دولي ديمقراطي، ولا دينامية ديمقراطية عالمية. هذا الركود قد لا يحتاج إلا إلى أزمة كبيرة أخرى مثل الأزمة السورية كي ينقلب إلى نكوص عالمي عن الديمقراطية، أو إلى ديمقراطية تسلطية، يتخلى فيها السكان المتعبون عن حقوقهم لنخبة سياسية أمنية قديرة، مرتبطة بالمشاريع الكبرى والصناعات العسكرية والأمنية.

وغير الآثار السياسية والأمنية والحقوقية لصعود داعش وشبيهاتها، يبدو لي أن هناك آثارا ثقافية وفكرية لا تقل خطورة، وتتمثل في موجة أخرى من الثقافوية والعنصرية، أو في تمديد عمر الموجة السابقة التي كانت تلقت دفعا قويا من هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية، بعد أن كانت انطلقت أصلا من نهاية الحرب الباردة. تتضافر للدفع في هذا الاتجاه مخاطر جديدة من نوع داعش، وموجة جديدة من السلفية الجهادية الإسلامية، ثم حاجات النخب المسيطرة في الغرب، وهي تعرض تكوينًا مؤسسيًا يتصل بعالم الخبراء ومراكز الأبحاث ومنهج إدارة الأزمات، وتكوينا اجتماعيا يتصل بالبرجوازية العليا، وأنماط عيشها واستهلاكها أكثر مما يتصل بعالم «الشعب» والطبقات والصراعات الاجتماعية والدولية، ثم حالة توقف التقدم العالمي وفقدان الوجهة و»انتهاء التاريخ»، وهي ربما تزكي انكفاءً على النفس، وضربا من

الداروينية الاجتماعية المعممة دوليًا. كانت الموجة الثقافوية السابقة قد حدت من الإحساس بالغير، من القدرة على التضامن معهم، وفي المحصلة من تباعد الإنسان عن الإنسان وقت كان يبدو أن العالم يتحول إلى «قرية صغيرة» (مارشال ماكلوهان) يبدو وضع عالم اليوم مفارقا: يختلط الناس ببعضهم البعض أكثر من أي وقت سبق، لكن التفاعل بينهم محدود، ولا تكاد تتشكل قوى وتيارات فكرية ومؤسسات عالمية تستثمر في التقارب الإنساني، وتحوله إلى قوة سياسية عالمية.

في المجمل يبدو أن صيغ التفاعل مع ظهور صعود داعش، محليًا ودوليًا، هي من الصنف الداعشي، أعني من صنف الاستجابات التي تعزز داعش، ولا تشكل قطيعة مع البيئة والشروط السياسية والأخلاقية التي أفضت إلى ظهورها. ليس الغرض لوم العالم أو اتهامه، ولكن التشكك في أن ضروب الاستجابة الملاحظة لظهور داعش، ليس فقط لا تؤثر على هذا الكائن، بل هي من الصنف الذي يشجع ظهور كائنات مثله. داعش من هذا العالم، لا من عالم آخر. وهذا الجنون هو من هذا العقل وهذا العدل، وليس من خارجهما.

وليس صحيحًا على كل حال أن استجابات الدولة الأسدية أو القوى الإقليمية والدولية لظهور داعش تستحدث شيئًا جديدًا. كلها اتجاهات أقدم، سابقة لداعش، ومحتاجة إليه، أكثر مما هي استجابات آسفة لظهوره، ومضطرة لمسالك استثنائية في مواجهته.

في مواجهة داعش والداعشية:

إذا كانت التقديرات السابقة قريبة من الصواب، فإنه يترتب عليها وجوب بذل اهتمام أكبر بثلاثة مجالات عمل لمنظمات حقوق الإنسان، ولمجمل المعنيين بقضايا العدالة والأخلاقيات في العالم العربي.

أولها: ضرورة توفير تحليلات أفضل للشرط السياسي الثقافي الدولي، وإعادة بناء فلسفة حقوق الإنسان حول الوضع العالمي ووضع النزعة الإنسانية في عالم اليوم. هذا العالم ليس صديقا لمبادئ حقوق الإنسان ولتساوي البشر في الكرامة الإنسانية. وهو ما يوجب تفكيرا متجددا في مبادئ حقوق الإنسان ذاتها. على سبيل المثال أثار النقاش السوري خلال العامين الأخيرين قضايا تستحق نقاشا مستفيضا: الحق في صورة كريمة (تجمع «أبو نضارة» السينمائي)، الحق في قبر شخصي، الحق في الدين مما سأتكلم عليه أكثر لاحقًا، والحق في

اللجوء وفي فتح الحدود أمام اللاجئين، ونيل حقوق اللاجئين المقررة دوليا. وضع اللاجئين السوريين في البلدان العربية بخاصة فضيحة أخلاقية وسياسية. وهو أمر غير متصل بحال بصعود داعش. كان الوضع غير كريم قبل داعش، وصار مشينا بعده.

ثانيها: الربط بين السياسة وحقوق الإنسان، ومقاومة الفصل بين المجالين، ليس فقط لأن معظم انتهاكات حقوق الإنسان سياسية، ولكن لأن أنسنة السياسة تقتضي سياسة الإنسانية، أي تسييس أوضاع الإنسان، واعتبارها نتاج السياسة في كل مكان، ومسئولية سياسية عامة، والنظر إلى معاناة البشر في كل مكان بعين السياسة. وإذا كان لا يجوز ممارسة السياسة في حقوق الإنسان، بحيث يعتبر بعض الناس أكثر إنسانية من بعض، وبعض الانتهاكات أولى بالاهتمام من بعضها، انتهاكات داعش أخطر من انتهاكات بشار الأسد مثلا، أو العكس، فإن أنسنة السياسة توجب الكف عن ممارسة السياسة في السياسة أيضا، أي ترتيب أولويات السياسة حول اعتبارات النجوع والفعالية، أو الأمن والاستقرار، وعلى نحو يلحق الضرر بمبدأ العدالة والكرامة الإنسانية.

ثالثها: وفي المجال العربي والإسلامي الحاجة قوية إلى شغل فكري وسياسي وحقوقي على الانتهاكات الدينية لحقوق الإنسان، بما فيها حق الإنسان والمجتمع في الدين، وهو حق لا تكف عن انتهاكه المنظمات السياسية الدينية التي تتمثل فلسفتها بالكامل في امتلاك الدين، وإشهاره في وجه السكان كسلطة مطلقة مقدسة، وإجبارهم على العيش في حظيرته مثلما يجبر الرعاة مواشيهم على دخول الحظائر في الليل. هل الحياة الدينية للمسلمين في ظل داعش أفضل من الحياة الدينية في تركيا العلمانية مثلا؟ ولا بأي حال من الأحوال في رأيي. لكن ليس هذا هو الميدان الوحيد للدفاع عن حقوق الناس. يلزم الكشف عما جعل الداعشية ممكنة في الفكر الإسلامي والنظام الحقوقي الإسلامي والشريعة، وفي المخيلة الإسلامية الخاصة بالثواب والعقاب أيضا. الإسلام ليس داعش، لكن داعش من الإسلام. حين يكون من العقاب تعذيب أبدي في جهنم، كيف يمكن لاستنكار سجون تعذيب في سوريا أو مصر أو غيرهما أن يكون متسقا أخلاقيا؟ وكيف لا تكون داعش ممكنا قويا من ممكناتنا؟ هناك أيضا مشكلات «الحدود» والتمييز بين النساء والرجال في الزواج والميراث والحضانة والشهادة. ويبدو لي أن الأرضية السياسية– الحقوقية الأصلح لمعالجة هذه المشكلات هي الدفاع عن حق الناس، عموم الناس، في الدين، أعني في امتلاك الناس (لا الدولة) للدين، بوصفه الركن الأساسي في الحرية الدينية، وهو ما يتوافق مع السير التاريخي الفعلي للأمور في مجتمعاتنا خلال

١٤٠٠ عام، ومع مبدأ التاريخية ذاته دون صعوبة كبيرة. تنهض المشكلات في وجه مبدأ التاريخية من الخطط السياسية لامتلاك الدين، سواء باسم العلمانية أو باسم الإسلامية. والنقد الواجب للانتهاكات الدينية لحقوق الإنسان ينبغي أن يقترن دومًا بالدفاع عن حق الناس في الدين وعن كرامة الناس. ليس للنقد باسم الكرامة الإنسانية أن يستهدف على نحو تمييزي كرامة الإسلام أو أي دين، لكن ليس له أن يجامل تصور الإسلاميين النخبوي لكرامة الدين، وهو تصور موجه ضد النقد باسم الإنسانية من جهة، ويفصل كرامة الإسلام عن كرامة المسلمين وكرامة عموم الناس، ويضع تلك فوق هذه من جهة ثانية.

وعبر الحق في الدين، يتأسس مبدأ الكرامة الإنسانية على مركزية الإنسان، ونقد الدين التوحيدي، وتبعية الإنسان الأساسية فيه. تأليه الإنسان وسيادته غير المقيدة تكاد تودي بالكوكب، لكن تبعية الإنسان من النموذج الإسلامي السياسي والعسكري تقود إلى تدمير الإنسان، وإلى أشكال منحطة من الحياة البشرية، تقترن بتأله بعض البشر باسم الدين على سوادهم. الجمع بين حق العموم في الدين والحق في نقد الدين هو ما يمكن أن ينفتح على أوضاع أكثر تحررية وعدالة.

ختامًا، شغلت أنشطة حقوق الإنسان مساحة مهمة من الانشغال بالشأن الأخلاقي في مجتمعاتنا على أرضية غير دينية. من المهم ونحن في المنعطف الحالي؛ حيث تلتقي مشكلات تتصل بمفهوم حقوق الإنسان ومرجعياته الغربية من جهة، ومشكلات تتصل بصعود كائنات متوحشة ومجنونة مثل داعش من جهة ثانية، ثم مشكلات تتصل بالفقر الأخلاقي للعلمانية العربية من جهة ثالثة، أعني ضعف شواغلها المتصلة بالعدالة والحرية والمساواة بين الناس والاحترام المتبادل، وضعف المكون الأخلاقي في ثقافتنا، من المهم في ظل هذه الشروط أن يجري العمل على تحرير التأمل الأخلاقي والحقوقي من أسر المرجعيات الإسلامية والغربية، وأن نعطي انتباها أكثر لتجاربنا، وهي إن لم تكن أقسى التجارب الإنسانية في عالم اليوم فإنها من أقساها. وليس لنا أن نخدع أنفسنا في الإنسانية الجاهزة، والصلاحية الجاهزة للمرجعيات الفكرية والتاريخية لمفهوم حقوق الإنسان الذي تكونت حوله المنظمات العربية مثل غيرها. نحسن إلى أنفسنا، ونحسن إلى غيرنا بالقدر نفسه على الأقل، إن قلنا إن مفاهيم الحقوق والأخلاقيات تاريخية، وهي بنت التجارب والمحن التاريخية، وإن لدينا من التجارب والمحن ما يضعنا في موقع من يبادر إلى إعادة النظر في أجندة حقوق الإنسان الدولية، على مستوى المفاهيم والقيم، وعلى مستوى السياسات والقوى والتنظيم.

المسألة ليست مسألة أصالة وهوية، ليست مسألة أن تكون لنا كلمة عربية أو إسلامية في هذه الشئون، بل هي مسألة تجارب الإنسانية وتشكلاتها المختلفة. وبفضل داعش، نحن نمثل اليوم صيغة قصوى من اللاإنسانية والإنسانية معا. يقول وولتر بنيامين إنه ليس هناك وثيقة من وثائق الحضارة ليست في الوقت نفسه وثيقة من وثائق البربرية. الوثيقة لازمة حتما من أجل الشهادة، الشهادة على الفظاعة، والشهادة على مقاومة الفظاعة. الوثيقة هي أن نفكر، وأن نكتب، وأن نشهد. تكفيرنا التاريخي عن داعش يتمثل في مساهمتنا في تغيير أجندة النقاش العالمي، وفي تغيير العالم ذاته بحيث لا يكون وجود داعش ممكنًا.

بيان من الإخوان المسلمين في اليوم الحادي عشر من الثورة الشعبية المباركة *

٥ فبراير ٢٠١١

وثائق

إن الإخوان المسلمين انطلاقًا من حرصهم على تحقيق مصالح الشعب كاملة، وحرصهم على وحدة القوى الوطنية كلها، واعترافًا منهم بالدور العظيم الذى قام به شباب الأمة وتضحياته الجليلة فى تفجير واستمرار الثورة المباركة، ورغبة منهم فى الحفاظ على مصالح الأمة ومؤسساتها ومرافقها، ومن حرصهم على استقلال وطننا، ورفضهم أي تدخل دولي أو إقليمي في شئونه الداخلية، فقد قررنا الدخول في جولة حوار، نتعرف فيها على جدية المسئولين إزاء مطالب الشعب، ومدى استعدادهم للاستجابة لها، وهذا ما يتسق مع مبدئنا فى الحوار الجاد المخلص البناء .

ولهذا فنحن نلتزم بأن يكون هذا الحوار شاملا، يستوعب كل القوى الوطنية والجماعات السياسية والأحزاب، وعلى رأسهم وفى مقدمتهم

* نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

ممثلون حقيقيون للشباب –صاحب الفضل فى هذه الثورة– حتى نسمع صوتنا وصوت الأمة للمسئولين، ونحدد لهم مطالبنا المشروعة العادلة.

ونحن نرى أن هذا الحوار لابد أن يتم فى مناخ مختلف عن المناخ الذى نعيش فيه، ويشعر به الجميع، وذلك يقتضى التأكيد على احترام الحريات العامة، والتنفيذ الفورى لأحكام القضاء المعطلة بواسطة السلطة، ووقف الحملات الإعلامية الحكومية التى ترمى لتشويه ثورة الشعب، وإتاحة فرص متكافئة فى جميع وسائل الإعلام القومية، والإفراج الفورى عن المسجونين السياسيين والمعتقلين، ولا سيما الذين اعتقلوا فى أحداث التظاهرات الأخيرة .

كما يؤكد الإخوان المسلمون إصرارهم على التمسك بمطالب الشعب، والتى أعلنها الملايين فى تظاهراتهم العديدة المستمرة فى مصر والعالم أجمع، وعلى رأسها تنحى رئيس الدولة، ومحاكمة المسئولين عن إراقة الدماء فى التظاهرات السلمية، وحل المجالس النيابية المزورة، والإلغاء الفوري لحالة الطوارئ، وتشكيل حكومة وطنية انتقالية تتولى السلطة التنفيذية، حتى تتم الانتخابات النيابية بطريقة نزيهة حرة تحت إشراف قضائي كامل، وضرورة الفصل التام بين السلطات، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات، وحرية إصدار الصحف والمجلات وضمان حرية الإعلام.

كما يؤكد الإخوان المسلمون على ضرورة تأمين المتظاهرين، وكفالة حريتهم في التظاهر السلمي؛ حتى تتحقق مطالبهم المشروعة.

والإخوان المسلمون إذ يشاركون كل القوى السياسية والوطنية والشبابية فى هذا الحوار ليأملون أن يسمع المحاورون لهم نداءهم، وأن يتفهموا مطالبهم، ويضعوا المسئولين أمام واجبهم لتنفيذ تلك المطالب التي أجمعت عليها الأمة، حفاظا على مصلحة مصر والمصريين جميعا.

حفظ الله مصر من كل سوء، وبلغها آمالها، وحفظ أهلها وشبابها، ورفع في العالم قدرها.. (وقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ ورَسُولُهُ والْمُؤْمِنُونَ وسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ).

أ.د. محمد بديع

المرشد العام للإخوان المسلمين

القاهرة: في ٢ من ربيع الأول ١٤٣٢هـ الموافق ٥ من فبراير ٢٠١١م

بيان من الإخوان المسلمين حول جلسة الحوار التى تمت اليوم بين القوى السياسية والوطنية والشبابية ونائب رئيس الجمهورية *

٦ فبراير ٢٠١١

وثائق

إلحاقًا بالبيان الذي أصدرناه بالأمس، وشرحنا فيه موقفنا من الحوار من حيث المبدأ والمناخ والشكل والموضوع، وبعد أن تمت جولة الحوار الأولى، فإنه التزاما منا بحق الشعب والرأى العام المصرى صاحب السيادة فى تقرير مصيره ومستقبله نعرض وبمنتهى الصدق والشفافية موقفنا، وما تم في هذه الجولة.

• نؤكد أننا جزء من شعب مصر العظيم، لا يمكن أن ننفصل عنه، ولا نتأخر في تحمل مسئوليتنا أو واجبنا في مشاركته في السراء والضراء والتضحية والفداء.

• إننا لم نغير موقفنا من التمسك بالمطالبة بجميع مطالب الشعب الذي نحن جزء من نسيجه.

---

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

• إننا قبلنا الدخول في جولة الحوار رغبة في توصيل هذه المطالب مباشرة للمسئولين الجدد حتى نختبر جديتهم في الاستجابة لها، وحتى نجنب شعبنا وبلدنا مزيدا من الخسائر نتيجة تصلب النظام وعناده

• إن دخولنا هذا الحوار إنما هو لمصلحة الثورة ولمصلحة الشعب والوطن، ونحن مع استمرارها حتى نراقب ونتأكد من تحقيق مطالبها .

• إننا حريصون على وحدة القوى الوطنية والسياسية والشعبية والشبابية؛ ولذلك اشترطنا أن يتم هذا الحوار جماعيا بحيث تمثل فيه كل أطياف قوى الوطن، وعلى رأسهم الشباب – صاحب الفضل في هذه الثورة المباركة– حتى يسمع المسئولون رأى الشعب ومطالبه الموحدة والمجمع عليها، وإذا كان بعض هذه القوى قد غاب هذه المرة عن الحوار فلابد من تدارك ذلك في المستقبل .

• طلبنا أن يتم تغيير المناخ الذي يتم فيه الحوار عن المناخ الحالي لبعث قدر من الثقة المفقودة بين الشعب والنظام؛ ولذلك طلبنا تنفيذا فوريا لكثير من الإصلاحات التي لا تحتاج لإجراءات دستورية وقانونية لطمأنة الشعب ولإثبات الجدية وحسن النية في الاستجابة لباقي المطالب .

•ليست لنا أجندة خاصة، ولا نريد ركوب الموجة كما يدعى المبطلون، ولقد كررنا كثيرا أننا لسنا طلاب سلطة، ولا متطلعين إلى منصب ولا جاه، وكذلك فلن نرشح أحدًا منا لرئاسة الدولة.

من أهم النقاط التى تم الاتفاق عليها فى هذا الحوار:

١. الإقرار بأن حركة الشعب والتى بدأت فى ٢٥ يناير الماضى حركة وطنية وشريفة.

٢. ضرورة الحفاظ على سلامة المتظاهرين، والإقرار بحقهم الكامل فى التظاهر السلمى فى أى وقت لمراقبة تنفيذ مطالبهم، والتعبير عن رأيهم .

٣. إنهاء حالة الطوارئ بمجرد تحسن الظرف الأمنى وقبل إجراء أية انتخابات قادمة.

٤. تعديل المواد (٧٦)، (٧٧)، (٨٨) وما يلزم من تعديلات دستورية أخرى تتطلبها عملية الانتقال السلمى للسلطة .

٥. تشكيل لجنة تضم أعضاء من السلطة القضائية وبعض الشخصيات السياسية، تتولى دراسة واقتراح التعديلات الدستورية وما تتطلبه من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة

للدستور فى ميعاد ينتهى فى الأسبوع الأول من مارس .

٦. ملاحقة الفاسدين، والتحقيق مع المتسببين فى الانفلات الأمنى، والآمرين والمنفذين لإطلاق النار على الشباب ومحاكمتهم فورًا .

٧. تحرير وسائل الإعلام والاتصالات، وعدم فرض أية قيود على أنشطتها تتجاوز أحكام القانون؛ ومن ثم وقف الحملات الإعلامية الموجهة لتشويه ثورة الشعب.

٨. تشكيل لجنة وطنية للمتابعة، تضم شخصيات عامة ومستقلة وممثلين عن الحركات الشعبية، تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تم التوافق عليه .

١. هذا وقد حدث خلاف فى الرأى حول بقية المطالب التي يطالب بها الشعب، ونحن نتمسك بمطالب الشعب، فالكلمة النهائية للجماهير.

إننا دخلنا هذا الحوار من مركز متكافئ مع الطرف الآخر، ووفق إرادة حرة واستجابة النظام للمطالب الشعبية هى التى ستحدد إلى متى سيستمر الحوار، كل ذلك والتظاهر السلمي المليوني مستمر لتحقيق مطالب الشعب (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وصَابِرُوا ورَابِطُوا واتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)

الإخوان المسلمون

القاهرة فى : ٣ من ربيع الأول ١٤٣٢هـ

٦ من فبراير ٢٠١١م

خطورة التمويل الأجنبي*

٧ أغسطس ٢٠١١

وثائق

على مستوى الوضع الداخلى كثر الجدل حول قضية الدستور، كما تفاعلت قضية التمويل الخارجى لبعض الأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان وبعض الشخصيات. أما على المستوى الإقليمى يشكل استمرار اجتياح الجيش السورى للمدن واستباحة اللاجئين الفلسطينيين تحديًا لمشاعر الأمة الإسلامية. كما أن هناك أهمية قصوى لتطوير العلاقات المصرية-السودانية لتحقيق التكامل على مستوى شرق إفريقيا.

ويوضح الإخوان المسلمون موقفهم من هذه الأحداث كما يلى:

أولا- الشأن الداخلى:

بالنسبة لقضية الدستور وإصرار البعض على إصدار إعلان دستورى جديد يتضمن مواد حاكمة للدستور، فقد عبر الإخوان عن

---

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

موقفهم الثابت إزاء هذه القضية فى بيان أصدروه يوم السبت الماضى ونشره عدد من وسائل الإعلام.

أما قضية التمويل الخارجى فقد بدأ الإعلان عنها منذ عدة أشهر عندما أعلنت السيدة آن باترسون المرشحة سفيرة لأمريكا فى القاهرة أمام الكونجرس أن أمريكا أنفقت ٤٠ مليون دولار لمؤسسات مختلفة فى مصر منذ ٢٥ يناير ٢٠١١م بهدف دعم الديمقراطية، ثم ذكرت للواء العصار أن المبلغ سيزيد إلى ١٠٥ ملايين دولار، ووقتها تساءلنا عن المنظمات والشخصيات التى تلقت هذه الأموال، وهل تم هذا الأمر فى إطار القانون؟ وكيف تم التصرف فيها؟ وما هى مظاهر دعم الديمقراطية التى يزعمونها؟ وطالبنا بالتحقيق وإعلان النتائج بمنتهى الشفافية، والآن بدأ التحقيق مع عدد من الأحزاب والمنظمات بتهمة تلقى أموال خارج إطار القانون، وفوجئنا بالسيدة باترسون بعد قدومها إلى القاهرة بثلاثة أيام وقبل أن تقدم أوراق اعتمادها تذهب إلى المجلس العسكرى وتطلب إيقاف التحقيقات بزعم أنها تكرس الكراهية لأمريكا، وهو مسلك فى غاية الغرابة والخطورة لأنه يمثل تدخلا سافرا فى شئون مصر الداخلية، وهو ما نرفضه ويرفضه جميع المصريين، فقد سقط النظام الذى كان يذعن لكل الأوامر الأمريكية، إضافة إلى أننا نعتبر أن إنفاق الأموال الأمريكية إفساد للحياة السياسية فى مصر، وإفساد للذمم وشراء لولاءات، ونحن نربأ بكل الوطنيين الشرفاء أن يتلقوا هذا المال الحرام.

ثانيا- الشأن الإقليمى:

تصاعدت حدة الأزمة فى سوريا، وبشكل غير مسبوق فى التاريخ، حيث يشن النظام الحاكم حرب إبادة ضد المجتمع لا تستثنى شيخا أو امرأة أو طفلا، وقد اتسع نطاق الحرب لتأتي المباغتة من البحر ضد «اللاذقية» وكان من اللافت أن هذه الحرب المدمرة طالت اللاجئين الفلسطنيين الذين ذاقوا الكثير من ويلات الحروب والتهجير، وهذه الأحداث تكشف عن أن البعث السورى لم يكن مخلصا للقومية العربية أو القطرية كما كان يدعي، وأنه قاد المتاجرة بها على مر الزمان، وأن التصرفات الحالية تمثل قمة الطغيان التى تدمر كل شئ، ويسعى نظام «الأسد»من وراءها لإشعال صراع إقليمى يأتى على مقدرات شعوب المنطقة، ولذا يدعو الإخوان المسلمون لنفرة إسلامية وعالمية لوقف العدوان الذى يقوم به البعثيون فى سوريا لتخريب البلاد.

فى ظل الأجواء الحالية تشهد العلاقات المصرية–السودانية تفاعلات مهمة على المستويين الرسمى والشعبى، وخلال فترة ما بعد ثورة يناير انفتحت مسارات جديدة للتعاون بين البلدين وخاصة على المسار الاقتصادى والتنسيق بشأن مياه النيل. وفى هذا السياق يرى الإخوان المسلمون أهمية توسيع نطاق السياسة المصرية نحو التعاون السياسى والتكامل الاقتصادى لمنطقة شرق إفريقيا بما فيها القرن الإفريقى، حيث إن بروز هيكل للتكامل فى هذه المنطقة يساعد فى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بشعوب هذه المنطقة، كما يساعد أيضا فى المواجهة الفعالة للكوارث والأزمات الاقتصادية ومكافحة الجفاف والتصحر.

ثالثا– الشأن الدولى:

شهد الأسبوع الجارى تصريحات لمسئولين أوروبيين تتناول تصور بلدانهم للعلاقة مع مصر فى حقبة ما بعد الثورة، وقد كان الاتجاه العام لحديث الأوربيين فى هذا الشأن هو ما يتمثل فى التأكيد على عدم وجود أجندة خفية لدى الاتحاد الأوروبى تجاه العلاقات الأوربية–المصرية، وأن العلاقة تقوم على الشفافية والاحترام المتبادل، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية، وهذا أمر نرحب به، وندعو لمزيد من التعاون فى كافة المجالات بما يخدم مصالح الشعوب.

بيان حول مقترح إعلان المباديء الدستورية *

٦ سبتمبر ٢٠١١

وثائق

طالع الحزب ما نشر على موقع اليوم السابع بخصوص مقترح بإعلان المبادئ الأساسية للدستور، والمنسوب للجنة التابعة لنائب رئيس الوزراء.

وبرى الحزب أن المقترح المنشور، تضمن تجاوزا كاملا للإرادة الشعبية، بل مثّل إهانة واحتقارًا لشعب مصر العظيم، فالبيان الذى ينص على أن الشعب هو مصدر السلطات، يضع مبادئ دستورية غير قابلة للتعديل ليس فقط من شعب مصر، بل ومن كل الأجيال القادمة، ولم يكتف البيان بوضع مبادئ دستورية أبية محصنة ضد الإرادة الشعبية، بل جعل هذه المبادئ خاضعة للتفسير من خلال الإعلانات الدولية لحقوق الإنسان، بما يجعلها نصًا دستوريًا تابعًا للوثائق الدولية، والتى تصدر فى غالبها مطابقة للرؤى الغربية والتى تحفظت على العديد

* نقلا عن موقع «حرية دوت كوم» بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٢.

منها الحكومات المصرية المتعاقبة، بل إن المشروع المقترح، وضع تصورًا لكيفية تشكيل اللجنة التأسيسية التى سوف تضع الدستور، بصورة لا تجعل لمجلسى الشعب والشورى المنتخبين أى دور على الإطلاق، بما يعنى أن السلطة المنتخبة والممثلة للشعب لم يعد لها دور، وأصبح صياغة الدستور الجديد فى يد قلة، تتصور أن لها الحق فى السيطرة على مقدرات هذا البلد، ورسم صورة المستقبل له.

إن محاولات البعض لفرض دستور على الشعب المصرى، تعد خروجًا على نتائج وإنجازات ثورة يناير، فهذه الثورة حررت الشعب المصرى، ولن يعاد استعباده مرة أخرى، وكل محاولات البعض لفرض استبداد جديد على الشعب المصرى لن تنجح.

وحزب الحرية والعدالة، يرى أن ما يقوم به البعض، يعتبر تعديًا سافرًا على الشعب المصرى، ومحاولة لبناء نظام مستبد جديد، ويؤكد الحزب أنه سوف يقف ضد كل هذه المحاولات، وسيقوم بدوره فى حماية حرية وحقوق الشعب المصرى، ولن يوافق على أى تجاوز للإرادة الشعبية الحرة، ولن يسمح بصدور أى قيد يقيد حقوق الشعب المصرى وحرياته، وحقه فى اختيار دستوره ومصيره ومستقبله.

لذا يؤكد حزب الحرية والعدالة، أنه لن يقبل بأى قيد يقيد مجلس الشعب والشورى القادم، ولن يقبل بأى قيد يقيد اللجان التأسيسية التى سوف تضع الدستور الجديد، ولن يقف مكتوف الأيدى أمام أى محاولة لتجاوز الإرادة الشعبية الحرة، بل وسيدعو الشعب وكل القوى الوطنية للدفاع عن حق الشعب فى أن يكون مصدرًا للسلطات والشرعية، وحقه فى أن يخضع الجميع لإراداته.

وأخيرًا يتعهد حزب الحرية والعدالة للشعب المصرى، بأن يظل مدافعًا عن حق الشعب المصرى فى تحقيق الحرية الكاملة غير المنقوصة، وفى تحقيق الديمقراطية الحقيقية غير المزيفة.

نداء من الإخوان المسلمين للعقلاء للخروج من أزمة أحداث ماسبيرو*

١٠ أكتوبر ٢٠١١

وثائق

أصدرت جماعة الإخوان المسلمون بيانا للتنديد بأحداث ماسبيرو، طالبت فيه العقلاء بالتدخل لإطفاء نيران الغضب، وإحياء روح الأخوة التي صاحبت ثورة ٢٥ يناير، وعودة اللحمة للنسيج الوطني الواحد الذي يبرز عظمة الشعب المصري عبر التاريخ، وطالب البيان النصارى في مصر بعدم إعطاء الفرصة لأعداء الوطن في الداخل والخارج لإثارة الفتن والقلاقل.

وهذا نص بيان الإخوان:

نداء من الإخوان المسلمين إلى العقلاء

هل ما حدث ليلة أمس عند ماسبيرو شيء معقول؟ وبين أناس كانوا يتعاقبون في الصلاة كل جمعة في ميدان التحرير، وكان المسيحيون يصبون الماء على إخوانهم المسلمين للوضوء، وممن ينتمون إلى دينين

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

يأمران بالمحبة والسلام والبر والقسط؟ وبسبب حادثة صغيرة في أقصى جنوب البلاد، كان حلها أيسر ما يكون إذا لم يمكن حلها وديًّا، فقد كان من الممكن أن ينظر القضاء في الوثائق والمستندات، فإن وجد ترخيصًا ببناء كنيسة أمر ببنائها كأحسن ما يكون البناء، وإن لم يجد فعلى الجميع أن يحترم النظام والقضاء؟

إن عدد القتلى والجرحى وحجم التخريب كل ذلك يقطع بأن هذه الأحداث ليست وليدة مشكلة كنيسة أسوان بقدر ما هي رغبة من جهات داخلية وخارجية، تبغي إجهاض الثورة وتعويق مسيرتها نحو الحرية والعدل والديمقراطية، ولو أدى الأمر إلى حرب أهلية بين إخوة الوطن والدم والتاريخ، كما صرح البعض بغير مواربة.

إن المطالب المشروعة لها قنواتها، ولها طريقتها، ولها وقتها الذي يناسبها، والشعب المصري كله له مطالبه المشروعة وليس الإخوة الأقباط فقط، ويقينًا ليس هذا هو الوقت المناسب للمطالبة بها؛ فالحكومة الحالية حكومة مؤقتة، والظروف العامة غير طبيعية، وحتى لو صدرت مراسيم بقوانين فسوف يعاد النظر فيها فور تشكيل البرلمان المنتخب، فالحكمة تقتضي الصبر والتأني، وانتظار الحكومة المنتخبة من الشعب، التي تستمد شرعيتها منه، وتدين بالولاء له، وتلبي مطالبه العادلة والمشروعة، لا سيما ونحن على أعتاب الانتخابات الحرة التي طالما تطلَّعنا إليها، فينبغي التعجيل بإجرائها؛للوصول بالبلاد إلى حالة الاستقرار والشرعية الشعبية والدستورية وإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

إننا نعلم أن هناك احتقانًا لدى إخواننا الأقباط؛ نتيجة ما يدعونه من ظلم وتهميش، وأن هذا الظلم الذي يدعونه قام به نظام فاسد مستبد، لم يحترم الدين ولا الأمانة، وطال هذا الظلم المصريين جميعًا، ولا يخفى على أحد أن الإخوان المسلمين تعرضوا لأضعاف أضعاف ما تعرض له الآخرون؛ ومن ثم لا يجوز أن تكون هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلاد ظرفًا لتنفيس الاحتقان أو تصفية الحسابات، ومن نظام حالي مؤقت لم يكن هو السبب فيما جرى في الماضي.

إننا نرفض وندين ما نسب إلى السيدة كلينتون من عرضها المساعدة بقوات أمريكية لحماية الكنائس والمناطق الحيوية في مصر، ونعتبر هذا العرض المشبوه محاولة صريحة لاحتلال مصر احتلالاً مباشرًا، فما زلنا نذكر أن الاحتلال البريطاني لمصر سنة ١٨٨٢م تم تحت دعوى حماية الأقليات العرقية على إثر مشاجرة حدثت بين أحد المصريين ومواطن مالطي في الإسكندرية، واستمر هذا الاحتلال أكثر من ثمانين عامًا، ونخشى أن تكون هذه الرغبة

العدوانية الأمريكية وراء الأحداث المؤسفة التي وقعت بالأمس، وإذا فكرت أمريكا في تنفيذ ذلك فلتعلم أن الشعب المصري كله سيقاوم هذا العدوان بكل ما أوتى من قوة، وإن كانت تريد مصلحة الإخوة الأقباط فلتعلم أنهم إخواننا وهم أقرب إلينا منهم، ونحن مأمورون بحمايتهم، وحماية كنائسهم بنص القرآن الكريم.

إننا نطالب بما يأتي:

-نطالب العقلاء بالتدخل لإطفاء نيران الغضب، وإحياء روح الأخوة التي صاحبت ثورة ٢٥يناير، وعودة اللحمة للنسيج الوطني الواحد الذي يبرز عظمة الشعب المصري عبر التاريخ.

-نطالب بسرعة التحقيق فيما جرى وإعلان النتائج بمنتهى الشفافية، وإعلاء سيادة القانون فوق كل الأشخاص وكل الاعتبارات؛ حتى ينال كل مخطئ جزاءه العادل.

-ونطالب الإخوة الأقباط بعدم إعطاء الفرصة لأعداء الوطن في الداخل والخارج لإثارة الفتن والقلاقل.

-نطالب بالذهاب إلى الانتخابات وإجرائها وفق جدول زمني مناسب، تتفق عليه القوى الوطنية؛ للتعجيل بنقل السلطة وتحمُّل المسئولية وعودة الاستقرار بإيجابياته العديدة.

-نطالب الإعلام بأن يتقي الله في الشعب والوطن، وأن يتحلَّى بالمصداقية والأمانة والشفافية والدقة.

-نطالب بسرعة إصدار قانون العزل السياسي لكل من أفسد الحياة السياسية؛ حتى نجنِّب البلاد البلطجة والفوضى؛ خصوصًا إبان إجراء الانتخابات.

-نطالب ببذل كل الجهود من القوات المسلحة والأمن لحماية العملية الانتخابية، والإخوان المسلمون على استعداد كامل لتشكيل لجان شعبية أو المشاركة في لجان شعبية للمساعدة في تحقيق هذا الهدف الوطني النبيل.

وأخيرًا نذكِّر الناسين بما قاله الجنرال عاموس يادين، الرئيس السابق للاستخبارات الحربية الصهيونية "أمان" ونشرته الصحف في ٢/١١/٢٠١٠م؛ أي قبل قيام الثورة، قال:"مصر هي الملعب الأكبر لنشاطات جهاز المخابرات الحربية الصهيوني، وإن العمل في مصر تطور حسب الخطط المرسومة منذ عام ١٩٧٩م، لقد أحدثنا الاختراقات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية في أكثر من موقع، ونجحْنا في تصعيد التوتر والاحتقان

الطائفي والاجتماعي؛ لتوليد بيئة متصارعة متوترة دائمًا ومنقسمة إلى أكثر من شطر؛ في سبيل تعميق حالة الاهتراء داخل البنية والمجتمع والدولة المصرية؛لكي يعجز أي نظام يأتي بعد حسني مبارك في معالجة الانقسام والتخلف والوهن المتفشي في مصر"؛ فهل يفيق العقلاء؟!

حفظ الله مصر، ووحَّد كلمتها، وهدى شعبها وقادتها لما فيه خير البلاد والعباد

الإخوان المسلمون

القاهرة في: ١٢ من ذي القعدة ١٤٣٢هـ، الموافق ١٠ من أكتوبر ٢٠١١م

بيان من الإخوان المسلمين
حول الشريعة الإسلامية وهوية الأمة*

٣١ أكتوبر ٢٠١٢

وثائق

قامت جماعة الإخوان المسلمين لإحياء روح الإسلام وإيقاظ الإيمان فى نفوس أبناء المجتمع، باعتبار ذلك هو السبيل إلى نهضة الأمة واستعادة مكانتها ودورها التاريخى وتحقيق واجبها الشرعى، وقد حدد الأستاذ الإمام حسن البنا –رحمه الله– مهمة الإخوان المسلمين فى أنها إرشاد الإنسانية كلها إلى نظم الإسلام الصالحة وتعاليمه القيمة التى بغيرها لن يسعد الإنسان .

ومما لا ريب فيه أن الشريعة الإسلامية هى أهم المكونات للشخصية المصرية، وأهم المحددات للهوية المصرية باعتبارها بالنسبة للمسلمين دينا، ولغير المسلمين ثقافة وحضارة ومواطنة على قدم المساواة.

ومفهومنا للشريعة أنها نظام شامل لحياة يسعى إلى تكوين الفرد المواطن الصالح صاحب الضمير الحى والمحب لوطنه والمخلص لأمته

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

والراغب فى تقديم الخير للناس من حوله، وتكوين المجتمع المتعاون المتكافل القائم على المساواة والعدل والاحترام المتبادل، وإقامة الحكم الرشيد القائم على خدمة الأمة وتحقيق العدل بين المواطنين وإقامة علاقات دولية متوازنة ومستقلة تسعى لإقرار السلم والتعاون الإنسانى، وتأكيد حقوق الإنسان، من منطلق قوله تعالى: «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير» (الحجرات).

ونظام الشريعة يقوم على إيقاظ الإيمان وإصلاح السلوك وتغيير المناخ إلى الأفضل وتتميم مكارم الأخلاق عبر الإقناع والتوعية، من غير جبر ولا إرغام ولا إكراه.

ولحماية هذا المجتمع الراقى الذى تصنعه الشريعة الغراء فإنها جعلت نظام العقوبات فى منتهى العدل والإحكام، فلا عقوبة إلا على جريمة، بعد استيفاء كل شروط تحقق الجريمة، ومن ذلك تهيئة المجتمع أولا لفهم الشريعة وقبولها، والتدرج العلمى فى تطبيقها، وتحقيقها للمقاصد الكلية التى لا غنى للإنسان والمجتمع عنها، وهى الحفاظ على الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض. بما يحقق الأمن النفسى والمادى فى المجتمع.

كما أن نظام الشريعة يقوم على مبادئ أساسية تتميز بها الشريعة عن كل القوانين الوضعية، فهو يقوم على التيسير لا التعسير، وعلى رفع الحرج وإزالة الضرر عن الفرد والمجتمع وتقديم المصلحة العامة على الخاصة، وتقديم دفع المفاسد على جلب المنافع، والتوازن بين حقوق الفرد والمجتمع، إلى آخر مبادئ الشريعة المعروفة والتى من شأن بناء القوانين عليها أن تحقق الأمن والرخاء والاستقرار للمجتمعات.

كما أن نظام الشريعة يدعو إلى التواصل مع كل الثقافات والحضارات بمل يكفل للفرد والمجتمع الاستفادة من كل جديد ومفيد إنسانى أيًا كان منشؤه، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها، وبهذا الانفتاح على كل الثقافات والحضارات يتقدم المجتمع باستمرار، فهى تحفظ حقوق غير المسلمين، وتعطيهم الحق الكامل فى ممارسة شعائرهم والتحاكم إلى شرائعهم فى أحوالهم الشخصية وشئونهم الخاصة، وهو ما دعا البابا شنودة الراحل إلى القول: «إن الأقباط يكونون فى ظل الشريعة أسعد حالاً وأكثر أمناً.. إننا نواقون إلى أن نعيش فى ظل لهم ما لنا وعليهم ما علينا».

ثم إن نظام الشريعة يرفض تماما مفهوم الحكومة الدينية أو الكهنوتية أو التقديس لحاكم أو فئة أيا كانت، ويرفض أن يحتكر أحد سلطة التشريع، فالشعب وحده هو مصدر السلطات المختلفة ومُنشِئها باختياره الحر انطلاقا من مبادئ الشريعة دون وصاية من فرد أو فئة عليه.

ذلك هو جانب من مفهومنا نحن الإخوان المسلمين للشريعة الإسلامية، التى هى أهم القضايا التى ننشغل بها ونسعى لترسيخها فى المجتمع، وتعرض إخواننا للاستشهاد والسجن والاعتقال فى سبيل ذلك عبر عقود من الزمن، ولا يمكن بحال من الأحوال التفريط فى المطالبة بهذه الشريعة الغراء.

ولما كان الدستور هو القانون الأساسى الذى تنشأ عنه القوانين، ويتضمن المبادئ الأساسية للعلاقات بين السلطات المختلفة،ويحدد حقوق المواطنين وضمانات المواطنة السليمة، فقد حرص الإخوان المسلمين دائما على أن تكون الشريعة فى موضعها اللائق من هذا الدستور، بما يساعد البرلمان على وضع قوانين الشريعة الإسلامية موضع التقنين إن شاء الله.

من هذا المنطلق كانت المادة الثانية فى الدستور تنص على أن مبادئ الشريعه الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، وتم التوافق بين كل القوى السياسية على إضافة مادة فى الأحكام العامة تنص على ما يلى: «مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية وقواعدها الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة فى مذاهب أهل السنة والجماعة»، والمقصود بأدلتها الكلية كل ما جاء فى القرآن والسنة الصحيحة، والمقصود بالقواعد الأصولية والفقهية: القواعد المستنبطة من عموم الأدلة الشرعية التى لا اختلاف عليها والتى تحقق مقاصد الشريعة، والمقصود بالمصادر المعتبرة: القرآن والإجماع والقياس، وبهذه المادة ينقطع الجدل الدائر حول تفسير مبادئ الشريعة بشكل كامل.

وفيما يتعلق بالأسرة والمرأة فقد نصت المادة (٦٨)على المساواة بين الرجل والمرأة دون الإخلال بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك حتى لا يكون للمعاهدات الدولية التى تدعو إلى مخالفة شئ من الشريعة مجال لتحقيق أغراضها، كمحاولة تقنين الشذوذ أو العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج الشرعى، ونحو ذلك.

كما تضمنت المسودة كثيرا من المبادى الشرعية كالنص فى المادة (٧١) على تحريم كل صور استرقاق الإنسان والبغاء والعمل القسرى وانتهاك حقوق الإنسان. إلى جوانب مواد كثيرة يتضمنها مشروع الدستور لحماية الحقوق والحريات وكلها مأخوذة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ومن الملاحظ أن ثمة حملة غير منصفة تستهدف الهوية الإسلامية لمصر، وتحاول إيقاف العمل للانتهاء من الدستور الذى سيحقق الاستقرار وقيام المؤسسات فى البلاد، ما سيترتب عليه تعويق عملية التحول الديمقراطى وعملية التنمية التى نسعى جميعا لدفعها إلى الأمام.

ولذلك ندعو الجميع إلى تغليب المصلحة العليا للوطن ودعم العمل على إنجاز الدستور، الذى يحقق الهوية الإسلامية للدولة المصرية وتقديم المقترحات النافعة بدلا من الاعتراض لمجرد الاعتراض، ونحن على يقين من وعى الشعب المصرى وحرصه على تدعيم حرياته ومشاركته الفعالة والبناءة فى إنجاز هذا المشروع الدستورى إن شاء الله تعالى.

الإخوان المسلمين

القاهرة في ١٥ من ذي الحجة ١٤٣٣هـ الموافق ٣١ أكتوبر ٢٠١٢م

بيان من جماعة الإخوان المسلمين حول أحداث مجلس الشعب فى ٣١ يناير ٢٠١٢ *

١ فبراير ٢٠١٢

وثائق

قامت الثورة المباركة فى مصر من أجل تغيير النظام الفاسد تغييرا جذريا، واستعادة الحرية والسيادة والكرامة فى ظل ديمقراطية حقيقية، وتمت عدة إنجازات كان أهمها إجراء انتخابات مجلس للشعب بطريقة نزيهة شارك فيها ثلاثون مليونا من المصريين، وأصبح أهمها المجلس هو الممثل الحقيقى للشعب المصرى، وعقد عدة جلسات رائعة تبنى فيها مطالب الثورة وعلى رأسها محاكمة قتلة الشهداء وتعويض أهلهم ورعاية المصابين، وكذلك وقف بشدة فى وجه محاولة سلبه بعض اختصاصاته التشريعية بإصدار قانوني الأزهر الشريف، والانتخابات الرئاسية قبل اجتماعه بأيام قلائل.

ولكن ذلك لم يرق لبعض الأفراد والمجموعات، بعضها ادعى بطلان مجلس الشعب وعلو شرعية الميدان على شرعية البرلمان، ومن

---

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

ثم قرأنا وسمعنا من يتنادى منهم بمنع أعضاء البرلمان من دخوله، ومنهم من هدد بالعدوان عليهم، ومنهم من ادعى أنه سوف يصدر أمر تكليف لنواب الشعب بتنفيذ مطالب الثورة فى مزايدة إعلامية واضحة، واستغلوا فى هذه المجالات شعارات متفق عليها من الشعب كله مثل «القصاص للشهداء» ورحيل المجلس العسكرى، وهذا الأمر الأخير محل خلاف فى توقيته فقط، فهم يطالبون برحيله الآن فورا، والآخرون ونحن منهم نطالب برحيله بعد استكمال سائر المؤسسات الدستورية ليتسنى تسليم السلطة لمؤسسات شرعية، كمان أن رحيله الفورى سوف يترك فراغا أمنيا يكون ساحة لفوضى عارمة فى البلاد، خاصة فى غياب دور الشرطة الفعال وتطهير وزارة الداخلية لتكون حامية للشعب وفى خدمته بحق، ونحن مع ضغط الفترة الانتقالية الباقية إلى أقل مدة ممكنة شريطة أن تتوافق الإجراءات مع مواد الإعلان الدستورى الذى استفتى عليه الشعب فى مارس ٢٠١١م.

والغريب أن هؤلاء الذين يطالبون الآن برحيل المجلس العسكرى فورا هم الذين كانوا يتوسلون له أن يبقى لمدة سنتين أو ثلاث لأنهم غير جاهزين للانتخابات والإخوان فقد هم الجاهزون، وكانوا يطالبون بالدستور أولا قبل الانتخابات والآن يطالبون بانتخابات الرئاسة أولا قبل الدستور، ويهاجمون الإخوان ويسبونهم وفى نفس الوقت يطالبون بتسليم رئاسة الدولة لرئيس مجلس الشعب، ونحن على يقين بأنه حتى لو استجيب لكل طلباتهم لاستحدثوا أسبابا جديدة لافتعال المشكلات والأزمات وتعويق مسيرة الديمقراطية والثورة مادامت لم تأت فى البرلمان بمن يريدون.

إننا نطالب المجلس العسكرى ووزارة الداخلية لتحمل مسئولياتهما فى حماية البرلمان وسائر مؤسسات الدولة التى تتبنى بعض تلك المجموعات نظرية وجوب هدمها جميعا، بما فيها مؤسسة الجيش قبل إعادة بناء الدولة.

كما نطالب المجلس العسكرى ووزير العدل بالإسراع باتخاذ الإجراءات القانونية ونشر المعلومات التى تم التوصل إليها من التحقيقات التى طالت مدتها بخصوص هؤلاء الأفراد والمجموعات التى تلقت التمويل والتدريب فى الخارج من دول أجنبية ويتم استخدامها حتى الآن فى تمويل عمليات الفوضى والعدوان والتخريب، ويتم التنسيق بينها بصورة ملحوظة فى كل سيناريو فإن التستر على هذه المعلومات تفريط فى حق مصر وشعبها وتشجيع على استمرار عمليات الهدم، لا سيما وقد سمعنا من كثير من المسئولين عشرات الوعود بالكشف عن هذه المخططات.

إن هناك كثيرا من وسائل الإعلام، لا سيما تلك التى يمتلكها بعض رجال أعمال لهم صلة بالنظام البائد تؤجج نيران هذه الفتنة وتنفخ فيها وتروج فيها الإفك فى محاولة لتوجيه الرأى العام المصرى ضد البرلمان وضد الإخوان المسلمين، نظرا لتوجهات بعض الإعلاميين العلمانية والليبرالية واليسارية، الأمر الذى يثبت كراهيتهم للديمقراطية التى طالما تغنوا بها وعدم احترامهم لخيار الشعب وإرادته.

وفى النهاية فإننا نتوجه إلى الشعب المصرى الحبيب أن يتمسك بثورته وأهدافة ومبادئه ويحميها برفض أساليب الهدم والتخريب والعدوان وعدم الانخداع بالشعارات الرنانة التى هى من قبيل الحق الذى يراد به باطل، وأن يحرص على إتمام المسيرة الديمقراطية ونقل السلطة بطريقة سلمية هادئة للتحول إلى حالة الاستقرار التى هى شرط للبناء والنهضة والتقدم، وإن الإخوان المسلمين الذين طوقتهم أعناقهم بثقتكم الغالية لن يفرطوا فى الأمانة ولن يحيدوا عن الطريق ولن يتخلوا عن الأهداف والمطالب من أجل مصر ومن أجل شعبنا العظيم، مهما نالنا من أذى مادى ومعنوى وشعارنا لمن أذونا (ولنصبرن على ما أذيتمونا وعلى الله فليتوكل المتوكلون).

الإخوان المسلمون

القاهرة فى :٩ ربيع الأول ١٤٣٣ ه الموافق ١ من فبراير ٢٠١٢ م

بيان من جماعة الإخوان المسلمين حول وثيقة مركز المرأة بالأمم المتحدة*

١٣ مارس ٢٠١٣

وثائق

بيان من الإخوة المسلمين حول وثيقة مركز المرأة بالأمم المتحدة التى تنتهك كل ثوابت الشريعة الإسلامية والمجتمع الإسلامة

تعقد لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة فى الفترة من ٤-١٥ مارس ٢٠١٣ مؤتمراً لإقرار وثيقة بعنوان (إلغاء ومنع كل أشكال العنف النساء والفتيات) وهو عنوان خادع يتضمن بنودا تتصادم مع مبادئ الإسلام وثوابته المقررة بالقرآن والسنة والاجماع، وتقضى على الأخلاق الإسلامية، وتسعى لهدم مؤسسة الأسرة التى أكد الدستور المصرى أنها لبنة المجتمع، ومن ثم يتحقق تفكيك المجتمع، وتكتمل آخر خطوات الغزو الفكرى والحضارى والثقافى، وتنتفى الخصوصية التى تحفظ مقومات مجتمعاتنا الإسلامية وتماسكها.

ويكفى أن ننظر نظرة فاحصة فى هذه البنود لنعرف ماذا يراد بنا،

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

وهذه البنود هى:

١- منح الفتاة كل الحرية الجنسية، بالإضافة إلى حرية اختيار جنسها وحرية اختيار جنس الشريك (أى تختار أن تكون علاقتها الجنسية طبيعية أو شاذة) مع رفع سن الزواج.

٢- توفير وسائل منع الحمل للمراهقات وتدريبهن على استخدامه، مع إباحة الإجهاض للتخلص من الحمل غير المرغوب فيه تحت اسم الحقوق الجنسية والإنجابية.

٣- مساواة الزانية بالزوجة ومساواة أبناء الزنا بالأبناء الشرعيين مساواة كاملة فى كل الحقوق.

٤- إعطاء الشواذ كل الحقوق وحمايتهم واحترامهم، وأيضا حماية العاملات فى البغاء.

٥- إعطاء الزوجة كل الحق فى أن تشتكى زوجها بتهمة الاغتصاب أو التحرش، وعلى الجهات المختصة توقيع عقوبة على ذلك الزوج مماثلة لمن يغتصب أو يتحرش بأجنبية.

٦- التساوى فى الميراث.

٧- استبدال الشراكة بالقوامة، والاقتسام التام للأدوار داخل الأسرة بين الرجل والمرأة مثل: الإنفاق، رعاية الأطفال، الشئون المنزلية.

٨- التساوى التام فى تشريعات الزواج مثل: إلغاء كل من التعدد، والعدة، والولاية، والمهر، وإنفاق الرجل على الأسرة، والسماح للمسلمة بالزواج بغير المسلم وغيرها.

٩- سحب سلطة التطليق من الزوج ونقلها للقضاء، واقتسام كل الممتلكات بعد الطلاق.

١٠- إلغاء الاستئذان للزوج فى: السفر أو العمل أو الخروج أو استخدام وسائل الحمل.

هذه هى الوسائل الهادمة لمؤسسة الأسرة والمدمرة لكيان المجتمع، والداعية للعودة للجاهلية الأولى.

والإخوان المسلمون يهيبون بحكام الدول الإسلامية ووزراء الخارجية فيها وممثليها فى هئية الأمم المتحدة إلى رفض هذه الوثيقة وإدانتها، بل ودعوة هذه المنظمة إلى السمو والارتقاء إلى المستوى الطاهر النظيف للعلاقات الأسرة التى قررها الإسلام.

كذلك يهيب الإخوان المسلمون بالأزهر الشريف للقيام بدوره الرائد واستنكار هذه الوثيقة وبيان موقف الإسلام من تفاصيلها، فهو المرجعية العلمية للمسلمين.

وكذلك دعوتنا لسائر الجماعات والجمعيات الإسلامية إلى اتخاذ موقف حاسم من هذه الوثيقة وأشباهها.

ودعوتنا للمنظمات النسائية أن تتمسك بدينها وأخلاق مجتمعاتها ومقومات حياتها، وألا تغرها دعوات التحضر الخادعة والمناهج المطلة والهادمة.

غربة الإسلام والشريعة*

د. عبد الرحمن البر

١٧ نوفمبر ٢٠١٢

وثائق

أخرج الإمام مسلم في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا، فطوبى للغرباء»، وزاد ابن ماجة: «قيل: ومن الغرباء؟ قال النُزّاع من القبائل»، وفي رواية للترمذي: «فطوبى للغرباء الذين يصلحون ما أفسد الناس من بعدي من أمتي».

هذا الحديث الجليل الذي خرج من فم أصدق من أقلت الأرض وأظلت السماء رسول الله صلى الله عليه وسلم، فيه معان كريمة وجليلة تفسر كثيرا مما نراه اليوم ونعيشه.

فمعنى «بدأ الإسلام غريبا، وسيعود غريبا»: إن الإسلام في أول أمره لما كان المؤمنون به في بداية الأمر قلة، غدوا كالغرباء بين أهلهم، وسيعود في آخر الزمان غريبا، يقل أهله المستمسكون به كما كانوا قلة

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

عند ظهوره الله العظيم حيث يقول: (والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما) ويرى بعض العلماء: أنه بدأ غريبا عن البلد التي نشأ فيها صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم، وهى مكة، فكان انتشاره وظهوره من المدينة حين هاجر إليها النبي صلى الله عيه وسلم، بنصرة الأوس والخزرج، وسيعود في آخر عمره إلى مثل ذلك حين يجمع الله لنصرته والدعوة إليه أمثال الأوس والخزرج في قوة الإيمان وشدة البأس:

ولئن عرف التاريخ أوسا وخزرجا فلله أوس قادمون وخزرج

وإن كنوز الغيب لتخفى طلائقا صابرة رغم المكائد تخرج

ويرى بعض العلماء أن معنى الحديث أن مبادئ الإسلام كانت بالنسبة للقوم الذين ظهر فيهم مستغربة يعجبون منها؛ إذ أنهم كانوا على الشرك فلما جاءهم النبي بدعوة التوحيد قالوا: (أجعل الآلهة إلهًا واحدًا إن هذا لشئ عجاب» وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم إن هذا لشئ يراد) وكانوا يرون أن الناس فئات بحسب أنسابهم وأحسابهم، فجاء الإسلام ليقول (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) فاستغربوا هذا، وهكذا كانت كل معاني الخير والرحمة والكرامة الإنسانية التي دعا إليها الإسلام غريبة على أبي جهل وأمثاله الذين ألفوا ألوان الشرك المختلفة وفنون الظلم والفساد، والذين لم يسمعوا من قبل بالتوحيد الخالص، والذين أذهلم أن تساوي الدعوة بين بلال الحبشي وأبي جهل القرشي، وأن تنادي بالحرية والمساواة بين الخلق، وأن تهتم بترسيخ مبادئ العفة والطهارة وترك الخمور والمنكرات، وسيكون ذلك في آخر الزمان عند خلفاء أبي جهل الذين يستغربون مبادئ الاسلام ويعجبون منها، ويراها بعضهم خارج الزمان والعصر، لشدة ما درجوا عليه من الفساد.

ويرى بعض العلماء أن المعنى: أن أهل الدين في الصدر الأول كانوا غرباء ينكرهم الناس، بل يقاطعونهم ويدعون إلى مقاطعتهم، وكذلك في آخر الزمان سوف يتكالب الأعداء والخصوم ويحاولون أن يحاصروا المؤمنين بهذا الدين ويضيقوا عليهم ويقاطعوهم فيكونون غرباء.

ويرى فريق من أهل العلم أن الإسلام كان غريبًا في سرعة انتشاره، فلم يمض على ظهوره ربع قرن حتى أصبح يملأ الجزيرة العربية كلها، وأجزاء كبيرة من الإمبراطوريتين العظيمتين (فارس والروم) وكان غزوه للنفوس أمرًا غريبًا عجيبًا، إذ لاقت أفكاره قبولا عجيبا عند كل فئات وأجناس الناس المختلفة فكان ذلك غريبا، وهكذا يكون الأمر في آخر الزمان.

أولست معي في أن كل هذه المعاني صحيحة، خصوصا ونحن نرى من بين ديننا وجلدتنا من يتعجبون من الدعاة إلى الرجوع إلى المنبع الصافي والشريعة العادلة، ويسمونها أحيانا رجعية، ويسمونها أحيانا بالتخلف، ويتهمون الإسلام بالإرهاب، ويتعجبون أنها مازال هناك ناس يؤمنون بمبادئ العفة والطهارة ويقدسون الأخلاق الكريمة ويرضون الأخلاق النفعية، ويحترمون القيم التي أمر الله بها. أولست معي أن ثمة طوائف كثيرة جدا من بعض أبناء الإسلام الجاهلين به ومن أعدائه المتربصين له تعادي الاسلام وتخاصم شريعته وتواجهه وتعرضه لمآسي وضغوط من داخل بلاد الإسلام ومن خارجها، إلا أنه رغم ذلك يشق طريقه إلى قلوب الناس في بلاد الإسلام أو في غيرها.

أولست ترى معي إذن أن في الحديث بشارة بعلو الإسلام آخرًا كما علا أولًا، وبسرعة انتشاره آخرًا إن شاء الله كما كان أولًا، وبأنه سيتغلب على كل من يواجهونه آخرًا كما تغلب على كل من تصدى له أولًا، وسيكتب الله له الغلبة والانتشار رغم أنف الحاقدين والكارهين.

أما معنى قوله صلى الله عليه وسلم «فطوبى للغرباء»، فهو بشارة لكل الغرباء الذين يتعرضون لكل هذه الموجات من الإرهاب والتشكيك والغمز واللمز والاستغراب من الناس، وقد جاء في بعض الروايات أنهم أناس صالحون في أناس سوء كثير، من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم، وقد فسرهم الحديث بأنهم «النُزّاع من القبائل» وهم الذين نزعوا عن أهلهم وعشيرتهم، وكانوا أصنافا من قبائل شتى لا يحدهم جنس ولا لغة ولا طائفة، ينتشرون على امتداد هذه الدنيا، يحملون رسالة واحدة هى الإصلاح، فهم الذين يصلحون ما أفسد الناس من سننه صلى الله عليه وسلم، ولا يعرفون الفوارق التي صنعها الاستعمار بين بلاد الإسلام، فكل المسلمين إخوانهم وكل بلاد الإسلام بلادهم.

ولست أرى سوى الإسلام وطنا ... الشام فيه ووادي النيل سيان

وحيثما ذكر اسم الله في وطن ... أعدت أرجاءه من لب أوطاني

هكذا يفهم حملة رسالة الإسلام اليوم الإسلام دينًا لا يتحيز لجنسية ولا لعصبية ولا للغة، إنما هو دين عالمي يدخله ويحمله كل الناس من قبائل شتى ومن نوازع متفرقة، وهذه علامة صحة الدعوة الإسلامية الآن.

نعم، في وسط هذا الجو الملبد بالأعداء، والملبد بالمؤامرات على الاسلام وأهله وقيمه ومبادئه، سواء من المسلمين الجاهلين أو من المنافقين أو من أعداء الملة والدين الذين يتكالبون

على مواجهة المد الإسلامي وعلى منع انتشار روح الإسلام ومبادئه بين الأمة، نجد حملة رسالة الإصلاح يشقون طريقهم ويضربون بأنوارهم كل ظلمات الفساد والغوغائية، ليشرحوا للناس حقيقة الإسلام ويجمعوا الناس على طريق الله تبارك وتعالى، يصلحون ما أفسد الناس، متجملين بالصبر والثبات والتصميم على حمل رسالة الاسلام، واثقين من نصر الله تبارك وتعالى، لا يهمهم أن يستغرب الناس عودتهم، ولا أن تتكالب عليها كل القوى، ولا أن تكثر المؤامرات التي تحاك لهم، فهم ماضون حتى يبلغ الله بهم أمره، وهم الطائفة الظاهرة الذين لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك.

إنها ليست الغربة الدالة على القلة والذلة، بل هى الغربة المبشرة بعلو هذه الراية وبنصر هذه الرسالة إن شاء الله، وقد بدت تباشيرها بانتصار وانتشار ثورات الربيع العربي، وها هى أسود كتائب القسام وسرايا الجهاد وكل فصائل المقاومة الحرة تكتب صفحات مضيئة في هذه العودة المظفرة للإسلام وشريعته وقيمه وتقدم أرواح ودماء قادتها وقودا يذكي حرارة الإيمان بين يدي الفجر الباسم الذي بزغت أدواره، وشعارهم الخالد: «إنه لجهاد.. نصر أو استشهاد».

قبسات من روح شيخنا جابر قميحة رحمه الله:

«إن الكلمة عرض الشاعر.. فإذا مالت نحو الدرك الأدنى السافل.. في مستنقع مدح داعر.. بنفاق السلطات الجائر.. كانت لعنة.. تطرد صاحبها مذموما.. من فردوس الله الأعظم.

وأنا عشت لقلمي شاعر.. عشت لقلمي.. ليس بقلمي عشت.. عزيز النفس أبيًا.. عاتي الضرم.. حتى في ظلمات الألم.. عشت أنيسي صوت الله.. من عزته أجني الجاه.. وبإحساسي بأعماقي كنت أراه».

ترى هل يعي كل المنافقين والكُتاب أيضا أن الكملة عرض الكاتب، وهل يعي نجوم الفضائيات أن الكلمة عرض القائل؟!

رفيق جبيب: التمويل الخارجي يدعم العلماني ضد الإسلامي*

تقرير: إسلام توفيق

١٢ يناير ٢٠١٣

وثائق

استنكر د. رفيق حبيب، نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، ما أعلنته السفارة الأمريكية عبر موقعها على شبكة الإنترنت، عن فتح الباب للراغبين من منظمات المجتمع المدنى فى مصر وتونس، وبقية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للحصول على منح بموجب برنامج مبادرة الشراكة فى الشرق الأوسط (مابى).

وقال فى تصريح صحفى وصل (إخوان أون لاين): «الأصل أن تكون الأنشطة السياسية والقضايا الخاصة بعملية التحول الديمقراطى خالية من أى تمويل أجنبى، لضمان عدم انحياز الجهة الممولة لأى ضغوط أجنبية».

وأضاف: «دائما ما تكون الإدارة الأمريكية منحازة إلى الخيار السياسى الإسلامى، وبالتالى حصول بعض منظمات المجتمع المدنى

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

على دعم أمريكى لدعم التحول الديمقراطى يعنى بالضروة مساندة طرف على حساب الأخر، فيصبح بذلك مالا سياسيا بامتياز».

وشدد على أهمية تمويل منظمات المجتمع المدنى من أموال الشعب المصرى، لضمان حيادية هذه المنظات، وعدم خضوعها لأى ضغوط حكومية أوخارجية، خاصة أن الانتخابات وتوعية المواطنين لا تحتاج إلى أموال كثيرة، ومعظم المنح الخارجية التى تحصل عليها المنظمات تصرف على الرواتب والمكافات.

وكانت السفارة الأمريكية أعلنت -عبر موقعها على شبكة الإنترنت- عن فتح الباب للراغبين من منظمات المجتمع المدنى فى مصر وتونس وبقية دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحصول على منح بموجب برنامج مبادرة الشراكة فى الشرق الأوسط (مابى).

وبحسب بيان السفارة فإن هذا البرنامج يحقق التزام الرئيس الأمريكى باراك أوباما ووزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلينتون، بالعمل على إنشاء مجتمات ديقراطية، ومجتمع مدنى قوى، فى منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، ضمن سعى الولايات المتحدة لإشراك الشعوب العربية فى عملية صنع القرار بجانب الحكومات.

ويتمركز فريق العمل الخاص ببرنامج الشراكة فى الشرق الأوسط (مابى) فى عاصمة الإمارات «أبو ظبى»، كما يوجد لها مكتب آخر فى تونس العاصمة، علاوة على المركز الرئيسى فى العاصمة واشنطن، بجانب سفارات أمريكا المنتشرة فى المنطقة.

ويقدر مبلغ المنحة الذى يقدمه برنامج المشاركة للمنظمة الواحدة -حسب موقع السفارة الأمريكية- ما بين ٢٥ ألف دولار و١٠٠ ألف دولار، وقد قام البرنامج منذ تأسيسه فى النصف الثانى من التسعينيات بتقديم نحو ٢٥٠ منحة، ويشترط البرنامج أن تكون الجهة المتقدمة منظمة غير حكومية، تنتمى لما يسمى بمنظمات المجتمع المدنى، وعليها أن تقدم مشروعا تفصل فيه أهدافها عند الحصول على المنحة من الدبلوماسيين الأمريكن الموجودين فى السفارات الأمريكية لهذا العرض.

مشكلة العلمانيين*

عبد القادر أحمد عبد القادر

٢ ديسمبر ٢٠١٢

وثائق

فصل الدين الإسلامى –تحديدا– عن دنيانا هو لب الهجوم العلمانى/سيكيولارزم (msiraluces)أو الليبرالى (liberalism) على الصحوة أو النهضة الإسلامية فى بلدان العالم الإسلامى عامة، وفى مصر، خاصة بعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م فى محاولة لامتطائها!! وإفساد التجلى الإيمانى للمصريين فى عهد الحرية.

الهجوم العلمانى يشخص مشكلة العلمانية –والليبراليون فصيلهم– تجاه الإسلام، فهى مشكلتهم وليست مشكلة المسلمين العاملين من أجل العودة الكاملة إلى الإسلام، وما دامت هى مشكلتهم المتأصلة فى أفكارهم المستوردة، أو من جهلهم وجاهليتهم، فحري بنا أن نواجههم بتشخيص عِلتهم لعلهم يفهمون، ثم لعلهم يهتدون، فإن لم يفهموا ولم يهتدوا فقد أعذرنا إلى الله، إن كانوا يعرفون الله كما يحب الله أن يعرف «ألا

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

له الخلق والأمر» (الأعراف: من الآية٥٤)، «ألا يعلم من الخلق وهو اللطيف الخبير» (الملك، من الآية ١٤).

ضوابط:

أريد بهذا المقال أن أضع ستة ضوابط للفهم، لتكون محددات لمسار النزال الساخن فى بلدان المسلمين الآن بين اللادينيين ومجتمعاتهم الإسلامية... ضوابط للفهم، ولإدارة الحوار، ولضبط مسار الحديث والنقاش بين الفريقين، ليكونوا على بيئة من الأمر:

الضابط الأول- حتى لا تنفلت الأمور:

قل : إن العلمانية وثنية تشريعية، وكفر وشرك...

ولا تقل للعلمانى: أنت وثنى، ولا تقل: أنت مشرك...

مثلما يقال: إن الذبح لغير الله أو النذر، أو الطواف بغير البيت الحرام، أو الحلف بغير الله ونحو ذلك شرك، ولا يقال للفاعل أنت كافر أو مشرك...

الحكم على ذوات الأشخاص من اختصاص القاضى أو الفقيه، من أجل ما يترتب على الحكم من آثار... لذلك يجب على أحاد الناس ألا يحكم بعضهم على بعض وإلا انفلتت الأمور...

الضابط الثانى- آيات الذكر الحكيم تصف وتشخص:

إنها الآيات التى تصف الفكر العلمانى بدقة متناهية -ومثلة الليبرالى الفوضوى- آيات تصف الفكر، وتصف الفعل، وتصف حقيقة العلاقة بين العلمانى وبين الله، فلنقرأ ولنتدبر:

قال العليم الحكيم: «أفتومنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك إلا خزى فى الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون»(٨٥) (البقرة).

ويقول جل وعلا: «إن الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا (١٥٠) أولئك هم الكافرون حقا واعتدنا للكافرين عذابًا مهينًا» (١٥١). (النساء).

ويصف القرآن حال الذين يريدون الانفراد بالشأن السياسى، بل بشئون الحياة العديدة عن شرع الله، قال تعالى: «أجعل الآلهة إلهًا واحدًا إن هذا لشئٌ عجاب» (٥). (ص)، العلمانيون

أو الليبراليون الفوضويون يريدون الحياة الدنيا بعيدة عن الله، تابعة لإله الأهواء «أفرايت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم . . .) (الجاثية: من الآية ٢٣).

الضابط الثالث- وثنية التشريع:

محاورة مع النبى -صلى الله عليه- تفضح عن وثنية التشريع... روى الترمزى والبيهقى وغيرهما عن عدى بن حاتم -رضى الله عنه- قال: أتيت النبى - صلى الله عليه وسلم - وهو يقرأ فى سورة براءة: (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله)(براءة:من الآية٣١) فقال صلى الله عليه وسلم: «أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئا استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئا حرموه».

وعند الترمذى وأحمد وغيرهما: «فقدم عدى المدينة، وكان رئيسا فى قومه «طئ»، وأبوه حاتم الطائى المشهور بالكرم، فتحدث الناس بقدومه، فدخل على رسول الله صلى الله عليه سلم، وفى عنق عدى صليب من فضة وهو -أى النبى- يقرأ هذه الآية: (اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله).

قال عدى: فقلت: إنهم لم يعبدوهم.

فقال صلى الله عليه وسلم: «بلى، إنهم حرموا عليهم الحلال، وأحلوا لهم الحرام فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم».

قال الألوسى فى تفسيره:

«الأكثرون من المفسرين قالوا: ليس المراد من الأرباب أنهم آلهة العالم، بل المراد أنهم أطاعوهم في أوامرهم ونواهيهم».

وقال المستظل بالقرأن «سيد قطب»-رحمه الله: «ومن النص القرآنى الواضح الدلالة، ومن تفسير رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو فصل الخطاب، ثم من مفهومات المفسرين الأوائل والمتأخرين، تخلص لنا حقائق فى العقيدة والدين ذات أهمية بالغة نشير إليها بغاية الاختصار:

-أن العبادة هى الاتباع فى الشرائع بنص القرآن، وتفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم.

-أن النص القرآنى يسوي فى الوصف بالشرك واتخاذ الأرباب من دون الله بين اليهود

الذين قبلوا التشريع من أحبارهم وأطاعوهم واتبعوهم، وبين النصارى الذين قالوا بألوهية المسيح اعتقادا، وقدموا إليه الشعائر فى العبادة، فهذه كتلك سواء فى اعتبار فاعلها مشركا بالله، الشرك الذى يخرجه من عداد المؤمنين، ويدخله فى عداد الكافرين.

-أن الشرك بالله يتحقق بمجرد إعطاء حق التشريع لغير الله من عباده، ولو لم يصحبه شرك فى الاعتقاد بألوهيته، ولا تقديم الشعائر التعبدية له». أ. هـ

تمييع مرفوض :

ويقول المستظل بالقرآن: «والأمر جد، لا يقبل هذا التمييع فى اعتبار من يتبعون شرائع غير الله المؤمنين بالله! مسلمين لمجرد أنهم يعتقدون بألوهية الله سبحانه، ويقدمون له وحده الشعائر.. وهذا التمييع هو أخطر ما يعانيه هذا الدين فى هذه الحقبة من التاريخ، وهو أفتك الأسلحة التى يحاربه بها أعداؤه الذين يحرصون على تثبيت لافتة «الإسلام» على أوضاع، وعلى أشخاص يقرر الله سبحانه فى أمثالهم أنهم مشركون لا يدينون دين الحق، وأنهم يتخذون أربابًا من دون الله.

وإذا كان أعداء هذا الدين يحرصون على تثبيت لافتة»الإسلام»على تلك الأوضاع وهؤلاء الأشخاص، فواجب حماة هذا الدين أن ينزعوا هذه اللافتات الخادمة، وأن يكشفوا ما تحتها من شرك وكفر واتخاذ أرباب من دون الله». أ. هـ

تصريح قرآنى:

بخصوص هؤلاء المانعين الحقائق، ويدلسون الأوصاف يقول ربنا العليم الحكيم: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلموا تسليما»(٦٥) (النساء).

الآن نتذكر عبارة قالها أحد الدعاة وفقهاء القانون مؤخرا: «لا يوجد مسلم شيوعى، ولا مسلم علمانى أو ليبرالى». لا فض فوه.

الضابط الرابع- ما حكم المخالف فى مجال التشريع؟

هذه أربعة نصوص أسجلها بلا تعليق، وليرجع المستفهم إلى مراجع التفسير وأحكام القرآن الكريم.

–قال العزيز الحكيم: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» (المائدة:من الآية٤٤).

–وقال جل شأنه: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون»(٤٥) (المائدة).

وقال عز وجل: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون» (٤٧) (المائدة).

وقال عز وعلا: (أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكمًا لقوم يوقنون» (٥٠) (المائدة).

الضابط الخامس– فيهما إثم كبير ومنافع للناس!

يقولون: إن فى الشيوعية بمسمياتها الماركسية، أو الاشتراكية كفاية وعدل....

ويقول الآخرون: إن فى الليبرالية عمل وإنتاج وتنمية للمال وللقدرات الإبداعية للإنسان الحر، ويرفعون شعار (دعه يعمل دعه يمر)....

ولو اتفقنا على ما فى المذهبين من منافع، وهما فى واقعهما وجهان للعلمانية (الدنيوية–لا دين فى السياسة) فإنهما كالخمر والميسر بالتعبير القرآنى (فيهما إثم كبير ومنافع للناس وأثمهما أكبر من نفعهما) (البقرة: من الآية ٢١٩).

الضابط السادس–اللغو الديمقراطى:

الديمقراطية ناتج علمانى، وليست من مصطلحات الشريعة، وتعريفها يصطدم بعقيدتنا، فيقال: هى «حكم الشعب لمصلحة الشعب»، وبعض مكوناتها يصطدم بالشريعة اصطدامًا مروعًا، ولكن بعض آلياتها من المباحات، فلنا الخيار فى الأخذ بمباحاتها، أو فلنبتكر مما يسمو عليها ... فى الآونة الأخيرة كثر ترديد كلمة ديمقراطية، حتى مللنا من تكرارها، بل أصابنا القرف والاشمئزاز من بلدانها حيث الإباحية الجنسية والشذوذ والإفلاس، والإجرام فى حقوق شعوبنا...

- أليس الحكام الفاسدون فى بلداننا بشتى صنوف الفساد من نواتج الديمقراطية الأوربية والأمريكية؟!
- أليس الكيان الصهيونى من نواتج الديمقراطية الأوربية والأمريكية؟!
- أليس الواقع المزرى للبلدان الفقيرة من نواتج الديمقراطية الأوربية والأمريكية؟!

خلاصة القول: ليس علينا للديمقراطية حق دنيوى ولا أخروى، ولكن علينا للشورى حق دنيوى وأخروى، قال العليم الحكيم: «وشاورهم فى الأمر» (آل عمران:من الآية ١٥٩).

«وأمرهم شورى بينهم» (الشورى: من الآية ٣٨).

والآن، وبعد هذه السياحة فى أجواء الآيات القرآنية والحديث النبوي نستخلص خلاصة مفادها أن مشكلة العلمانيين والليبراليين إنما فى أنفسهم، فى عقولهم، فى ضمائرهم . . مشكلتهم فى كونهم إما لا يعرفون الدين الحق (جهال)، وإما فى كونهم يعرفون الحق ثم يحيدون عنه «وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلمًا وعلوا فانظر كيف كان عاقبة المفسدين» (١٤). (النمل).

ستنهزم العلمانية فى ديار الإسلام، مثلما انهزمت الماذكسية. . . فلم يبق من العلمانية فى ديار الغرب –أوربا وأمريكا وأذيالها– إلا شوارد تحتضر، خاصة بعد الانهيارات الاقتصادية فى الأعوام الأخيرة، وانهيارات حقوق الإنسان فى بلاد المنبع الفاسد، وانهيارات الولايات المتحدة الأمريكية بالأعاصير.

التطهير العرقي فى الثقافة؟!*

د. حلمي القاعود

٥ يونيو ٢٠١٣

وثائق

قال شخص يتعاطى كتابة الرواية الإباحية والشذوذ، وتشويه صورة المسلمين وشيطنتهم، إن ما يقوم به وزير الثقافة الجديد هو تطهير عرقي!!

وزير الثقافة يقوم بعميلة تطهير للفساد الثقافي المستوطن في الوزارة منذ ستين عاما، والذي نما وتضخم وتجذر في فترة الوزير الأسبق فاروق حسني، وهو من فاخر بأنه أدخل المثقفين إلى الحظيرة، ولم يكن صادقا تماما فيما قال لأنه أدخل الشيوعيين والناصريين والليبراليين والانتهازيين وحدهم إلى حظيرته، وبقى الشرفاء خارجها يترفعون عن عطاياه الملوثة، ويرفضون هداياه المسمومة، فتخلفت مصر ثقافيا، وفقدت ما يسمى قوتها الناعمة، وأضحت طريدة الفكر السطحي المبتذل الذي يدعم رموزه طاغية البلاد ويقدسونه ويمجدونه، لدرجة أن

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

أحدهم لم يصدق نفسه حينما وضع الطاغية يده على كتفه فراح يتيه فخرا وفرحا بأن الطاغية قال له: إزيك يا...!

الوزير الجديد حين أعلن أنه سيطهر الثقافة من الفساد وسيجعلها لكل ألوان الطيف الثقافي المصري، لم يعجب ذلك شبيحة الحظيرة، فأعدوا الحرب على الوزير واتهموه بتجريف الثقافة وأخونتها، وقالوا إنه يضحي بقامات مصر الثقافية لصالح التخلف، وأن الإخوان لا يمكن أن يقدموا مبدعًا، وقال مشخصاتي عجوز فشل أن يقدم دورا إنسانيا واحدا يذكره الناس: إن الوزير يقوم بمخطط إرهابي لتدمير الثقافة المصرية وطمس هويتها والقضاء عليها نهائيا، وكان ذلك واضحا بداية توليه الوزارة ووصف المشخصاتي العجوز قيادات وزارة الثقافة أنها أعلى من الوزير قيمة وتاريخا وثقافة، وهم أصحاب فكر ورؤية واضحة، وما يفعله إنما هو عبث بمقدرات مصر الثقافية وقوتها الناعمة! وشتم آخرون الوزير وسبوه بما شاء لهم معجمهم الهجائي الرخيص!

إن تجريف الثقافة بدأ عندما انفرد الفصيل الشيوعي المخاصم للإسلام بالوزارة، وعدها ملكية خاصة، وأقصى أصحاب المواهب الحقيقية والمثقفين الحقيقيين، وحولها إلى سبوبة تملأ الجيوب والبطون بالمال الحرام الذي يتم صرفه وفقا للقانون. لقد جرف الفصيل الشيوعي وأتباعه الثقافة المصرية من الإسلام والقيم العليا والمثل الرفيعة. وفتح المجال واسعا أمام السطحية والابتذال والإباحية والتجديف في حق الذات الآهلية باسم حرية الإبداع وحق التفكير. لقد أخفق الفصيل الفاشي المستبد الذي جرف الثقافة الحقيقية من إنشاء مجلة محترمة أو نشر كتاب ذي قيمة أو تقديم أديب له وزنه، لدرجة أن إمارات الخليج صارت مركز الحركة الأدبية في العقود الأخيرة.

يتحدثون عن الأزمات الثقافية التي فرط فيها الوزير الجديد، وتناسوا أن هذه القامات صنيعة النظام المستبد الفاشي لم تكن إلا أبواقا رخيصة الثمن والقيمة. ومعظمهم شبه أمي أو شبه متعلم دخل المجال الثقافي بوصفه شبيحا يدافع عن النظام الهمجي ويسوغ جرائمه ضد الشعب. ألم يصنعوا له الأوبريتات في كل عام لتفخر بصاحب الضربة الجوية وتجاهلوا الأبطال الحقيقيين لحرب رمضان؟ ألم يقولوا له بأغانيهم الركيكة السمجة: «إحنا اخترناك؟»، ألم يسموه النسر الأعظم؟ هذه هى القامات التي تصدرت المشهد الثقافي طوال ستين عاما وإنجازاتها الثقافية، ونتيجة لذلك انتقلوا من السطوح إلى القصور يتقدمهم نفاقهم وتقلبهم في الولاء من عهد إلى عهد.

يرد شبيحة الحظيرة مقولة أطلقها منافق كبير من عهد الطاغية المهزوم دائما جمال عبد الناصر بأن الاخوان لا يمكن أن يقدموا مبدعا كبيرا أو صغيرا، هم في الحقيقة يريدون أن يقولوا أن الإسلام ضد الإبداع ولأنهم أتقنوا فن الكذب والتضليل فإن النهضة الأدبية الفنية الحديثة وما رافقها من نضال حقيقي قامت على أكتاف أدباء إسلاميين وموالين للإسلام وليس الشيوعية أو الناصرية أو الليبرالية: هل نذكرهم بالبارودي وشوقي وحافظ ومحرم وعلي محمود طه ومحمود حسن إسماعيل، والمنفلوطي والراعي والزيات والبشري وسيد قطب ومحمد عبد الحليم عبد الله وعبد الحميد جودة السحار وعلي أحمد باكثير ومحمود محمد شاكر ونجيب الكيلاني..؟

إن تطهير وزارة الثقافة من اللصوص الذي يسرقونها بالقانون بعد تحويلها إلى عزبة لا يقترب منها غيرهم، ومن أحلاس المقاهي والحانات، عمل شجاع يجب أن نؤيد الوزير الذي يقوم به، ونشد على يديه. فالتطهير ليس مخططا إرهابيا كما يزعم من فقدوا بريق النجومية الزائفة التي عبرت عن نفسها في أفلام الهلس واللقطات الإباحية في أوكار العهر بلبنان وأماكن أخرى.

المفارقة أن بوقا مأجورا وجاهلا كان يبكي على مبارك ليلة تنحيه، يصف الثقافة المصرية تحت التطهير بأنها أصبحت مثل الجيتار المحطم! استوقفني التشبيه وعلاقته بصاحبه، فأنا أعرف أنه فلاح مثالي لا يعرف غير الناي والطبلة والدف، ولكنه يريد أن يثبت أنه رجل متحضر ومثقف، وليس فلاحا متخلفا حين استخدم لفظة الجيتار وشبه به الثقافة المصرية!

إن قيادات وزارة الثقافة التي تعفنت في مناصبها أو تكلست وذاقت حلاوة النهب بالقانون لا تمثل قيمة استثنائية. رحم الله الفتى الحسيني أبو ضيف الذي مرغه الناصريون في التراب كي يعين بخمسمائة جنيه في الشهر قبل أن يقتل أمام الاتحادية، حيث كشف في مدونته فضيحة واحد من هذه القيادات يحمل درجة الدكتوراه في اللغة العربية ويخطئ في الإملاء ويكتب «باصتحاب (بالتاء) فرقة أبو قير» بدلا من اصطحاب، ويكتب «لأختار (بالتاء) الشاكي تليفونيا» بدلا من لإخطار. ويكتب كلمة «مكافئة» بدلا من «مكافأة» ولا يعرف أن الشرقية محافظة وليست مدينة، وغير ذلك!

هذه قامة من يحلمل الدكتوراه ويتولى منصبا رفيعا في الوزارة، أما من لا يحملون شهادات أو أشباه أميين أو أشباه متعلمين فحدث ولا حرج، ولكنهم مع ذلك لا يتوروعون عن الغطرسة والعنجهية حين يتحدثون عن المثقفين الحقيين والعلماء العظام بأنهم نكرات

ومجهولون، وتناسوا أن الشهرة ليست مقياسا للجودة، وعتاة المجرمين أشهر من كبار الصالحين والزاهدين.

يأتي بعد ذلك وقبله من يصف تطهير وزارة الثقافة من الفاسدين وأعداء الثقافة الحقيقية للأمة، بأنه تطهير عرقي، دون أن يدري مفهوم التطهير العرقي الذي يعني القضاء على عنصر بشري لا ينتمي إلى العنصر الذي يملك القوة.

واجب الإسلاميين أن يهتموا بالشأن الثقافي وألا يتركوه للأقلية الماركسية والناصرية والليبرالية التي لا تتوقف عن طمس الإسلام واستئصاله وتغييبه ومطاردته. يجب على الإسلاميين أن يتداركوا خطأ كبيرا وتقصيرا عظيما مكن أعداء الإسلام من مخهم ودماغهم وعقولهم بالسيطرة على وزارة الثقافة والإعلام والتعليم.

الإعلام الرسمي ضد الرئيس والإسلام*

د. حلمي القاعود

٥ ديسمبر ٢٠١٢

وثائق

أفهم أن يكون إعلام اللصوص الكبار والطائفيين والمرتزقة والمعادين للإسلام من الشيوعيين والناصريين والليبراليين، سواء كان مرئيا أو مسموعا أو مقروءا ضد الرئيس والإسلام والوطن فهذه مسألة طبيعية، لأن هذا الإعلام يدرك جيدا أن النظام الديمقراطى سيقوم بدوره عاجلا أو آجلا فى مقاومة الفساد ومحاسبة الفاسدين الذين تربوا وتغذوا وسمنوا حتى بشموا فى عهد الحكم العسكرى البوليسى الفاشى طوال ستين عاما، ولم يحاسبهم أحد أو يعرقلهم أحد عن السلب والنهب باسم القانون، الذى كانوا يصنعونه على أيديهم وبأيدى ترزية متخصصين فى تفصيل القوانين التى تتيح لهم المزيد من الكسب الحرام دون أن يقعوا تحت طائلة الحساب!

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

فالمال الحرام مكن أصحاب هذا الإعلام من اختيار الكوادر الماهرة فى التدليس والتضليل والكذب وإلباس الحق بالباطل والعكس وتحريف الكلم عن مواضعه، وإقناع المتلقى بصدق ما يقولون وهو يعلمون أنهم منافقون ولا يقولون الحق من قريب أو بعيد.

بالمال الحرام استطاعوا أن يجندوا كبار الكتاب والأدباء والمفكرين والمثقفين ممن لا يذكرون الله ولا يعرف ضميرهم معنى الحق والباطل أو الاهتزار لما يراه حقا أو باطلا، إنهم أصحاب الضمير الميت الذى يقول ما يريده صاحب المنبر الإعلامى أو يُمِّيع الحقيقة أو يمسك العصا من المنتصف فى أفضل الأحوال.

وقد رأينا فى الشهور الماضية ومنذ الاستفتاء على الإعلان الدستورى فى مارس٢٠١١ سيلا من الأكاذيب وقلب الحقائق والتشهير بالإسلام والمسلمين ما لم نره من قبل، حيث كانت الأمور إلى حد ما بعيدة عن هذا السعار المجنون الذى أشعلته نتيجة الاستفتاء المذكور وألهبته نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية بصعود التيار الإسلامى إلى موقع المسئولية، وكأن كل من يقول لا إله إلا الله يجب عليه أن يبتعد عن موقع المسئولية ولا يقترب منها، لأنها لا تليق به ولا يجوز له أن يشارك فى العمل العام، فهو لا يصلح وينبغى له ألا يتطلع إلى ذلك، بدليل أن أحدهم تحدث فى حيثيات رفضه للجمعية التأسيسية بأن بعض أعضائها لا يحبون الموسيقى ولا يعترفون بالهولوكست، ولم يقل أيضا إن هناك من لا يوافقون على عبادة الشيطان!.

لقد استنفد إعلام غسيل الأموال كل ما فى القاموس البذيء من مصطلحات وصف بها الرئيس والإخوان والسلفيين وبقية التيار الإسلامى، وللأسف فإن هذا القاموس انتقل إلى الإعلام الرسمى الذى تملكه الدولة ويقوده وزير إسلامى ويفترض أن يكون محايدا أو على الأقل يملك لغة مهذبة تليق بإعلام يخاطب العقل والمجتمع ويحاول أن يصل إلى الحقيقة من خلال عرض الأفكار المتنوعة ومناقشتها بشكل متكافئ يساعد المتلقى على الفهم والتمييز والاختيار.

لم أفهم مثلا أن تعرض قناة النيل الإخبارية لمؤتمر نادى القضاة لمدة أربع ساعات تقريبا وكانت توجه فيه إلى الرئيس والإخوان وغيرهم، القذائف الملتهبة والهتافات المعادية التى لا تليق بالنخبة القضائية والقانونية، وفى الوقت نفسه فإن القناة الرسمية المذكورة تخصص أقل من أربع دقائق لمؤتمر من أجل مصر الذى أيد الرئيس والنظام الثورى وكشف تناقضات المؤتمر الأول وعرض وجهة نظر مغايرة.

لم أفهم أن تستضيف هذه القناة وغيرها من القنوات الرسمية ضيوفا مزمنين من عهد المخلوع

الفاسد معظمهم من الشيوعيين والناصريين والليبراليين، ليلعنوا النظام وينتقدوا الرئيس ويشوهوا بالباطل كل ما يتخذه من خطوات، ودون أن يكون فى مواجهتهم من يدحضون افتراءاتهم وأكاذيبهم وترهاتهم وتدليسهم وتضليلهم .. بل إن مذيعى القنوات والإذاعات الرسمية لا يحترمون لغة الحياد والالتزام المهنى وكثير منهم يسفر عن عداء رخيص غير مسوغ للرئيس والإسلام، وأبسط ما يفعله بعضهم أن يترك خصم الرئيس يتكلم طويلا دون مقاطعة، أما المؤيد أو من يتحدث بموضوعية فإنه يقاطعه مرات عديدة ويشتت أفكاره أو يخرج إلى فاصل أو يذيع نبأ عاجلا وهو الشئ نفسه الذى يفعله مذيعوا ومذيعات القنوات الطائفية وغسيل الأموال مع الضيوف أنفسهم...

عند كتابة هذه السطور كانت قناه النيل الثقافية وهى قناة متخصصة محدودة المشاهدة تقدم برنامجا بعنوان «الشعب يريد» وكان المذيع الشاب الذى لا أعرف اسمه يدخل فى وصلة هجاء رخيص للإعلان الدستورى وللإخوان والرئيس ويتحدث عن الرئيس الإله والإخوان أصحاب الدم الأزرق الذى يختلف عن دماء بقية المواطنين وعن العناد الذى يمثله النظام وعن إرادة الشعب الذى أسقط حسنى مبارك فى ثورة يناير وعن الجماهير التى تجمعت بالملايين فى ميدان التحرير وتنادى بإسقاط النظام الحالى وعن .... وعن.....

ولم يكتف المذيع الشاب المتحمس ضد الرئيس والنظام والإعلان الدستورى بالهجاء بل استدعى الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر بوصفه الرئيس الملهم الذى اهتم بالفلاحين والفقراء وخصص لهم الأراضى ومنحهم الكرامة والحرية و..... وبالطبع لم يقل الفتى المتحمس فى التلفزيون الرسمى لجمهورية مصر العربية أن جمال عبد الناصر اهتم بالمعارضين فألقى بهم وراء الشمس وعذبهم عذابا وحشيا غير مسبوق كانت الكلاب البوليسية المدربة إحدى أدواته وكان النفخ والصعق بالكهرباء وتسمية الرجال بأسماء النساء بعض صوره... ثم أتى بأغانٍ وتسجيلات تشير إلى أن الفتى يفعل مايشاء دون أن يدرك أن مهنته «إعلامي» يقدم الوقائع دون أن ينحاز إلى هذا التيار أو ذاك، ولكنه أخبرنا بعد قليل أنه يوجه الشكر إلى رئيس القناة التى يبث من خلالها ورئيس قطاع القنوات المتخصصة على ما يبذلانه من تغيير فى الأداء الإعلامي المواكب للأحداث!

لن أتكلم عما يقوله الشيوعيون والناصريون الذين تتم استضافتهم بكثرة فى الإذاعة ويقولون كلاما مسموما ومضللا دون أن يجدوا صدا أو ردا من ضيوف مناظرين أو من المذيعين والمذيعات الذين يستضيفونهم!

هل هذه حرية إعلامية حقيقية أم هى عين واحدة يتحدث بها الإعلام الرسمى الذى يمثل الدولة ويعلم أن أكثر من ٧٠٪ من الشعب المصرى على الأقل ترفض حكم الأقليات والفساد وتؤيد خطوات الرئيس ضد مؤامرات هذه الأقليات ومعها الفلول وأتباع النظام الذى سقط رأسه ولم تسقط جذوره؟

أعلم أن وزير الإعلام يملك حياءً وخلقًا، ولكن هل يمنعه ذلك من إقناع العاملين فى دولة ماسبيرو بالقانون أن يكونوا مهنيين، قبل أن يكونوا ناصريين أو شيوعيين أو موالين للرائد موافى؟

المشروع الإسلامي يزعج الخصوم*

د. حلمي القاعود

٧ مايو ٢٠١٣

وثائق

يعتمد خصوم المشروع الإسلامى على الصوت العالى والتدليس والتضليل فى التعبير عن رفضهم له، وإنكار أى إنجاز يحققه مسئول ينتمى إلى الإسلام، وكان من المفارقات أن تطالب جبهة المناهضة بإقالة أفضل وزير فى الحكومة الحالية وهو وزير التموين باسم عودة، لأنها لا تريده أن يؤكد نجاحه ويثبت أن الإسلاميين يمكن أن يحققوا نجاحا ملموسا فى دولة ورثت ركاماً هائلاً من الفساد والديون والمتاعب.

خصوم المشروع الإسلامى يعلمون أن الأمور لو سارت فى طريقها الطبيعى، فإن عجلة النهوض من العثرات ستسير بوتيرة أفضل، ولذا لم يتورعوا منذ الاستفتاء فى مارس ٢٠١١ أن يشنوا حرباً ضد الحركة الإسلامية بكل عناصرها، واشتدت الحرب ضراوة بعد انتخابات مجلس الشعب (المغدور!) الذى فاز فيه الإسلاميون بالأغلبية الكبرى،

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

وهى الحرب التى انتهت بحله فى ظروف مريبة تأديباً للإسلاميين الذين يتحركون لإصلاح حال الوطن، ومنذ أعلن عن فتح باب الترشيح برئاسة الجمهورية ازدادت الحرب شراسة ووحشية وبذاءة، ولم تزل حتى اليوم مستهدفة رئيس الجمهورية المنتخب والإسلاميين بصفة عامة، بغرض إسقاط الدولة ومنع الرئيس من إنهاء المرحلة الانتقالية وإقامة المؤسسات الديمقراطية التى تشرع وتحمى الوطن والمواطنين بالقانون والشرطة والقضاء.

التآمر على الدولة التى يشارك الإسلاميين فى بنائها لم يتوقف. سواء كان من العناصر التى شعرت باليتم والترمل بعد سقوط المخلوع، أو العواصم الإقليمية والدولية التى يؤلمها أن تكون مصر حرة مستقلة تملك قرارها وإرادتها، ولذا لا يتوقف التحريض الإعلامى ليلاً ونهاراً ضد الاسلاميين والإسلاميين فى الفضائيات المأجورة والصحف الكذوب لتشويه كل خطوة بل كل كلمة ينطق بها إسلامى أو منتم إلى الإسلام!.

لم يذكر المناهضون شيئا عن ما أنجزه الرئيس المسلم المنتخب أو الإسلاميون العاملون فى الدولة، بل أنهم كانوا ومازالوا يسخرون من كل إنجاز يحققه الإسلاميون فى الظروف السيئة التى أنشاتها الثورة المضادة، لتعطيل الإنتاج، وإثارة الفوضى والانفلات الأمنى ووقف حال الناس، فضلاًعن المظاهرات التى تنتهى بهجوم على المطالح الحكومية وإحراقها، واستخدام الخرطوش والمولوتوف والحجارة وكسر الرخام.

لقد حقق الرئيس المنتخب لمصر أعظم إنجاز فى العصر الحديث حين أنهى ستين عاما من الحكم العسكرى والبوليسى، واستطاع أن ينجز دستورا شاركت فيه أطياف الشعب المختلفة ليقر حرية المصرى وكرامته ومساواته ببقية المواطنين، وفتح المجال أمام حرية التعبير إلى أقصى مدى لدرجة أن عبيد مبارك وخدام بيادته وأجهزته ارتدوا ثياب البطولة، وشربوا مسحوق الشجاعة لسبه وشتمه وإهانته على صفحات صحفهم المأجورة وشاشات اللصوص الكبار!.

فى عهد الرئيس المنتخب أصبح متاحاً للأفراد والشركات وغيرهم حق إصدار الصحف، وإنشاء المحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية، والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية بمجرد الإخطار، ولم يعد إصدار صحيفة مثلا يتطلب انتظار سنوات طوال، وتنفيذ اشتراطات تشبه الحصول على لبن العصفور.

لقد صار عهد الثورة وفى ظل قيادة الرئيس المنتخب هو عهد الانتخابات بامتياز التى يختار فيها الناس ما يريدون بمحض إرادتهم، ولعل اختيار قيادات الجامعة تمثل النموذج الذى أعاد

الكرامة للأساتذة بعد عقود من الهوان والخضوع لإرادة ضابط أمن الدولة الذى كان يحكم الكليات والجامعات، ويقرر هو من يكون رئيس القسم ومن يكون وكيل الكلية وعميدها، ومن يكون رئيس الجامعة، ويستبعد من يشاء ويقرب من يختار. الآن صارت كل المناصب تتم وفقا للاختيار الحر من جانب الأساتذة ومعاونيهم.

قس ما يجرى فى الجامعة على النقابات والتنظيمات الأهلية والأحزاب، حيث أصبح صوت الفرد هو المرجح لمن يقود أو ينهض بالمهمة الموكولة إليه. لم يعد المقرب من الحكومة أو من يرضى عنه أمن الدولة هو الذى يتقدم ويقود.

على المستوى الاجتماعى، فقد كانت هناك خطوات مؤثرة لصالح الناس، من تثبيت للعمالة المؤقتة، وتدريب آلاف الشباب وتعيينهم فى المصانع والشركات وزيادة فى مرتبات جميع العاملين فى الدولة، وتخفيض المرتبات الفلكية لبعض المحظوظين من العاملين فى السلك الحكومى، وإلغاء الديون –أقل من عشرة آلاف جنيه– المستحقة على الفلاحين، وقد شمل هذا الإعفاء أربعة وأربعين ألف فلاح متعثر كانوا مدينين بمليار ونصف مليار جنيه. فضلاً عن تخصيص معاشات استثنائية لأسر الشهداء ومصابى الثورة، وزيادة معاش الضمان الاجتماعى إلى ثلاثمائة جنيه والاهتمام بالمرأة المعيلة.

وعلى المستوى الاقتصادى فقد تم توقيع عشرات الاتفاقيات للاستثمار فى مختلف مناطق الجمهورية، مع العديد من دول العالم التى زارها الرئيس وفى مقدمتها تركيا وقطر والصين وروسيا والسودان بلغت عشرات المليارات من الجنيهات، والإعلان عن وقف الخصخصة ورفض فصل العمال والمهندسين تحت مسمى المعاش المبكر، والعمل على إعادة الشركات الصناعية الكبيرة إلى مستواها السابق وزيادة إنتاجها وتشجيع عمالها فى العديد من الشركات، مثل: شركة الحديد والصلب وشركات الغزل والنسيج والنحاس والألمونيوم، وإعادة تشغيل مصنع النصر للسيارات لإنتاج السيارات المصرية، والترخيص للشركة المصرية للاتصالات بوصفها أول شركة مصرية لتشغيل شبكة المحمول الرابعة داخل مصر، وإنشاء مصانع للإلكترونيات وبناء السفن والبدء فى تنفيذ مشروع تطوير قناة السويس، والذى سيدر دخلاً سنوياً قدره ٢٠٠ مليار دولار، وتوقيع عقد مشروع تنمية شمال غرب خليج السويس على مساحة ٦ كيلو مترات، ويوفر نحو ٤٠ ألف فرصة عمل، باستثمارات مقدارها ١,٥ مليار دولار.

ثم هناك التوسع فى استصلاح الأراضى وزيادة إنتاج القمح عن طريق شرائه من الفلاح بالسعر العالمى مما يقلل عملية استيراده من الخارج، والتخلص من فرض شروط الدول المصدرة.

فى ظل القصف الإعلامى الفاجر، والخروج إلى الشارع بالمولوتوف والخرطوش والحجارة، ومكر الدولة العميقة التى تخرب وتعوق الحركة، يقوم الرئيس ومن معه بالعمل والإنجاز الذى يسخر منه عبيد مبارك وخدام البيادة، حيث لا يتوقفون عن تبشيرنا بالجوع والحرب الأهلية ودعوة الجيش للانقلاب على الشرعية والديمقراطية، ولكن الله غالب على أمره.

نزع الهوية*

د. حلمي القاعود

٩ يناير ٢٠١٣

وثائق

فى الفترة الماضية عقدت الحظيرة الثقافية مجموعة من المهارج –لا أعرف كم تكلفت ولا دوافع إقامتها فى هذا الظرف الصعب الذى تحتاج فيه مصر إلى كل قرش يذهب فى الهواء– ولا أدرى ما هو العائد منها على الشعب المظلوم الذى يتهمونه بالجهل والأمية بل يضعونه أحيانا فى صف البهائم!

فى افتتاح نشاطات مهرجان الأفلام التسجيلية والقصيرة والرسوم المتحركة «كام» فى دورته الثانية، قال مولانا الذى فى الحظيرة: إنه لا يمكن لهذا الوطن أن يتأثر فنه وإبداعاته بالظروف التاريخية التى يمر بها الآن، ولن يستطيع أى فصيل أو تيار أو فئة أن ينتزع منا هويتنا. لأنها لو انتزعت منا لتحولنا إلى جثة بلا روح، ويستحيل لهذا الوطن أن يتحول إلى جثة بلا روح، فستبقى مصر دائما بفنها وثقافتها وإبداعها».

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

وكلام مولانا الذى في الحظيرة صحيح إذا كان يقصد ثقافتنا الإسلامية والعربية التى أساسها القرآن الكريم والسنة النبوية والتراث العظيم الذى خلفه الآباء والأجداد الصالحون، أما إذا كان يقصد ثقافة «الهيشك بشك» أو ثقافة الهلس أو فن التسطيح والابتذال فهذا ليس من ثقافتنا ولا من هويتنا، ولا ينتسب إلينا بسبب من الأسباب.

ولا ريب أن مولانا الذى فى الحظيرة يحاول أن يبدو ثائرا وهو إبن حظيرة النظام الفاسد التى استمرت ربع قرن من الزمان فقد أضاف قائلا: إن صعوبة مهرجان كام السينيمائي الدولي وحتى فى دورته السابقة تكمن فى هذا الحراك الثقافى والسياسى والاجتماعى وهذه الروح الثائرة الجديدة فى حياتنا وهذا الهدير المتواصل الذى نأمل من خلاله أن يستقر هذا الوطن وألا يتعارض التعبير من خلال أى شكل من أشكال التعبير المحترم سواء فى الكتابة أو التظاهر مع حرية الفن والإبداع.

وهذا الكلام على ركاكته لا يعبر عن ثورة، ولكن يدور فى دائرة السيولة والرخاوة التى صنعتها عقود الفساد المجرم التى استمرت ستين عاما، ويزيد عليها هذا الإنفاق السفية الذى لا مبرر له.

وفى افتتاح ما يسمى مؤتمر «الدين والسياسة» الذى انعقد مؤخرا بالمجلس «الأعلى للثقافة» عبر أحدهم عن استيائه الشديد من تباطؤ إدارة المجلس فى تنظيم الندوات والفعاليات والأنشطة وأعدادها، وهوما أدى إلى تأخر المؤتمر، وتساءل: «هل هذا متعمد لأن الندوة حول «الدين والسياسة»؟، وواضح أن حسن نية الرجل جعله يرجح الإهمال لارتباط المؤتمر بالدين والسياسة، فالدين الذى هو الإسلام لا مكان له فى المجلس الأعلى للثقافة، وسبق أن قال أمينه الحالى إنه لن يسمح بتديين الأدب ولا أسلمة الفن.

والأعجب من ذلك أن أبرز المشاركين فى المؤتمر من أشد الخصوم عداء للإسلام، وإن كانوا أكثر مودة لغيره من العقائد، لقد قال أحدهم وهو ماركسى قديم يوصف بأنه أستاذ التاريخ الإسلامى: «إننا نعيش فى حالة من الفوضى الدينية نتيجة أن التفاسير القرآنية والأحاديث النبوية ممتلئة بالإسرائيليات فيما عدا تفاسيرى الزمخشرى وابن الرازى».

ويبدو أن حضرته لم يسمع قط عن الجهود الإسلامية الضخمة التى بذلت فى القديم والحديث والدراسات التى وضعت لمعالجة موضوع الإسرائيليات وكشفها والتحذير منها.

لم يكتف صاحبنا الماركسى القديم بما ادعاه عن الإسرائيليات، فأضاف إليه أن العرب قديما كانوا يلجئون إلى يهود المدينة المنورة فى تفاسيرهم للقرآن الكريم، موضحا أن ذلك يعد أحد أسباب حالة الفوضى الدينية التى نعيشها الآن فى مصر.

إن الرجل يشطب جهود أمة بأكملها ليفسر الفوضى الدينية -كما يسميها- التى تعيشها مصر الآن، ولو أنه كان باحثا يربط الظواهر بأسبابها، لعرف أن ما يسميه فوضى دينية محض هراء، لأن اختلاف الناس فى الفهم أمر طبيعى، ولشخّصَ ما تعيشة الأمة الآن بأنه فقر فى الحصيلة المعرفية الإسلامية لأسباب منها: انهيار الأزهر الذى خربه المستبدون، وفساد المناهج التعليمية التى خلت عمليا من تعليم الدين، وتوحش الإعلام العلمانى وحربه الشرسة ضد الإسلام على مدار الساعة، وعدوان الحظيرة الثقافية الدائم على الإسلام والمسلمين.

إن المؤتمر الذى لم يضم عالما واحدا من علماء الاسلام واقتصر على الحظائريين ومن شابههم، يأتى فى إطار تشويه الثقافة الإسلامية وتفريغها من مضمونها، بل يعبر فى بعض جوانبه عن خلل فكرى واضح فى فهم الإسلام، وها هو صاحبنا يطالب المنادين بتطبيق الشريعة أن يقوموا بتطبيقها مثلما فعل العز بن عبد السلام، ومبدئيا نحن نوافقه على ذلك، ولكن هناك سؤالا: هل الشريعة لم تكن مطبقة قبل العز بن عبد السلام؟ ألم يكن هناك مسلمون كثر طبقوا الشريعة الإسلامية قبل العز وبعده؟ وأين يقف هو وهو أستاذ تاريخ إسلامى من تطبيق الشريعة؟ هل يؤمن بها حقا؟ أو إنه يكشف عن عدائه للشريعة والدين حين يزعم أن كل الدول التى مرت بالتجربة الثيوقراطية أى خلط الدين بالسياسة -كما يدعى- أثبتت تاريخيًا أن «الدين» كان «ركوبة» من أجل الوصول إلى السلطة ولتحقيق أغراض تسيئ للدين ولا تحقق إلا أغراضًا بعيدة عن الدين.

والثيوقراطية -لو سمح لى الشيوعى القديم- هى حكم رجال الإكليروس وليس مجرد خلط الدين بالسياسة.

إنهم يحكمون بالدين غير الإسلامى، ويفرضون الحرمان ويتفضلون بالغفران، والإسلام ليس فيه إكليروس، ولا حرمان ولا غفران، الإسلام فيه أحكام تشمل الأوامر والنواهى التى يقبلها كل مؤمن بالإسلام ومنتم إليه.

وفى النهاية تبقى الحظيرة الثقافية وما تقيمه من مهارج ومؤتمرات معادية للإسلام وراضية له تمارس سلوكا همجيا يجب التصدى له وتصحيحه، فالوزارة ملك للدولة أى للشعب المسلم الذى ينفق عليها ويتكفل بموازنتها.

إنها متاكدة فى أعماقها أن الإسلام هو ثقافة الأمة وأساس إبداعها وفنونها... ولكن الحظائريين يصرون على الحرب ضد الإسلام مستخدمين الوسائل الملوثة وما بالك بصعلوك من صعاليك الحظيرة يرى أن علماء الإسلام هو سبب الاحتلال الصليبى وهجوم التتار الوحشى على بلاد المسلمين؟ ثم يزعم أن ما نراه الآن من تنحية كل مفاهيم العلم الحديث، ومناهج التفكير والبحث القويم، واكتشافات واختراعات وتطوير هو رغبة «علماء الدين والدعاة» هل سمعتم عن ذلك فى مصر يا قراء؟.

لقد آن الأوان للتصدى للحظيرة الثقافية، وتطهيرها من خصوم الإسلام، وأنصار النظام المستبد الفاشى الذى سقط رأسه ولم تسقط أذرعه بعد!

شبيحة الحظيرة يحتلون الوزارة*

د. حلمي القاعود

١٢ يونيو ٢٠١٣

وثائق

لم يتردد شبيحة الحظيرة الثقافية في احتلال مكتب الوزير بالزمالك، منعوا الوزير والمسئولين من دخول الوزارة وممارسة عملهم، وشهدت الغرف التي يعمل فيها الوزير ومساعدوه مناظر غرائبية للغزاة التقدميين المستنيرين، تدل على استهانة فاضحة بالمكان الذي يحتلونه والمكانة التي يمثلها.

الأمن كان موقفه مريبًا. ترك لهم الحبل على الغارب ليعيثوا في المكان يضاف إلى فسادهم المزمن العتيق، لم يتحرك أحد ليرد هؤلاء الغزاة المعتدين، وعندما ذهب بعض الشباب الرافض لفساد الوزارة للاحتجاج على سلوكهم وتأييد الوزير في مكافحة الفساد، انهال عليهم التقدميون المستنيرون ضربًا وسلبًا بأقذع ألفاظ البذاءة والشتائم، مما لا أستطيع كتابته، وقد طالت البذاءات رئيس الدولة والوزير والحركة

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

الإسلامية جميعا.

لقد تنادى الحظائريون الشيوعيون الدمويون لاحتلال الوزارة، وتوارد عليهم أشياعهم من الطبالين والزمارين والمشخصاتية والمهرجين وتجار الهلس وأبواق الإعلام الداعر، والمحظيات اللاتي يتمرغن في الملايين الحرام التي أغدقها عليهم أعوان النظام الفاسد السابق، فضلا عن مثقفي نظام مبارك الذين ألهوه وفرعنوه وسوغوا جرائمه وتنكيله بالشعب المصري، وأشادوا بديكتاتوريته وطغيانه وعاونوه في حربه على الإسلام والمسلمين، وأشاعوا فكر الإباحية والفحش والزندقة والإلحاد، ودافعوا عن الشيوعي السوري الذي سب الذات الإلهية في «وليمة لأعشاب البحر»، وأقصوا كل صوت ينحاز إلى دين الأمة وثقافتها وقيمها.

هؤلاء المعادون لمنهج الله لم يستجيبوا لإرادة الشعب المصري والمسلم بالتعبير عن ثقافته وعقيدته، بل حالوا بينه وبين ذلك بكل وحشية وصفاقة في الوسائط التي تصدرها الوزارة بأموال المسلمين، وراح بعضهم في كذب مفضوح يدعي أن الوزير الجديد جاء لإحلال ثقافة الإخوان المسلمين محل الثقافة المصرية.

هؤلاء الخراصون يتجاهلون أنه لا يوجد شئ اسمه ثقافة الإخوان المسلمين.. هناك ثقافة إسلامية ينهل منها المسلمون والبشرية كلها، وهى ترقي على الثقافات الأخرى التي وضعها بنو الإنسان، ومنها ما يدعو إليه شبيحة الحظيرة زعما بأن الثقافة المصرية هى الثقافة الفرعونية الوثينية التي تعبد الفرعون من دون الله، هؤاء الشبيحة متخلفون يريدون أن يفرضوا علينا ثقافة الفراعنة الوثنية ويمحوا الثقافة الإسلامية، ولكن هيهات!! فثورة يناير قامت لتحرير الإسلام في مصر من وثينة العلمانية والشيوعية والناصرية والليبرالية، ولن تسمح بعودة الوثنية مرة أخرى لتحتل الدماغ المسلم، وتفرض عليه أن يستأصل إسلامه وشريعته وقيمه، دون ذلك خرط القتاد!

قال أحدهم إن قيام وزير الثقافة بإلقاء خطبة في مسجد رابعة العدوية هو تصرف غير عاقل بالمرة، لأنه استخدم بيوت الله للاحتماء من غضب المثقفين!! هل بيوت الله ضد الثقافة ياهذا؟ ألم تسمع عن المحاضرات الثقافية التي تلقي في الكنائس والكنس؟ ثم من أنتم؟ ومن الذي منحكم وصف المثقفين دون غيركم؟

وصف حظائري آخر الوزير الجديد بـ «قطعة الشطرنج» التي يحركها مكتب الإرشاد بجماعة الاخوان المسلمين لأهداف معينة.. كلام مضحك.. هل صارت محاربة الفساد وتطهير الوزارة الفاسدة من الأمور التي يحركها مكتب الإرشاد؟ ما هذا التفكير السخيف الذي

يصدر عمن نهبوا الوزارة وأموال الفقراء على مدى ربع قرن من الزمان؟ الغريب العجيب أن بعضهم يدعي أن جماعة الإخوان المسلمين على عداء مع الثقافة المصرية منذ إنشائها، وينسى هؤلاء أن كوادر الإخوان وبقية الحركة الإسلامية وهم مئات الألوف معظمهم من أصحاب المستوى الرفيع في الثقافة العملية والأدبية، وهو ما لا يتوفر لشبيحة الحظيرة الذين لا يجاوزون العشرات ولا يفقهون غير حفظ الملخصات عن المذاهب المادية وخاصة المذهب الشيوعي الدموي الإجرامي!

لقد زعم الفاشيون أنصار الاستبداد أن وزير الثقافة الجديد أتى ليشعل النيران في صفوف المثقفين المصريين عقل الأمة وضميرها الحي تحت دعاوى التطهير ولم يتردد الوزير الجديد في الإعلان عن خططه لإقصاء جميع التيارات الثقافية والفكرية. ويتناسى هؤلاء أن من يسمون بالمثقفين المصريين لم يكونوا في يوم ما عقل الأمة وضميرها، وما هم إلا دمي حركها النظام الفاسد نظير نهبها لأموال الوزارة، وفي سبيل ذلك قاموا بأبشع عملية إقصاء لمن يخالفهم الرأي والفكر، ويكفي أنهم أقصوا الاسلام عن وزارة الثقافة وحاربوه، وعملوا على استئصاله وتغييب كل من يؤمن به منهجًا وفكرًا وسلوكًا.

لقد أعلن الوزير أنه جاء لتكون الوزارة لجميع التيارات، بما فيها أهل الحظيرة، ولكن القوم يصرون على أن الوزارة ملكية خاصة لهم، لا يجوز للوزير أو الرئيس أن يقترب منها، وكأنهم سجلوا مناصبهم في الشهر العقاري ليستمروا في الإفساد والنهب باسم الثقافة.

لقد طرح الوزير بعض الأمثلة للتدليل على الفساد الذي صنعه الحظائريون، ومنها: موتور في هيئة الكتاب يتم إصلاحه بـ٥٧ ألف جنيه. مجلة «إبداع» تبيع ٧٪ من المطبوع ويمثل المرتجع ٩٣٪. مسرح سيد درويش بالإسكندرية يبيع في حفلة ٨ تذاكر من ٦٢٠. مجلة تتكلف ٨٥ ألف جنيه وتبيع بمبلغ ٣١٤٠ جنيها. جريدة «القاهرة» توزع ٣٣٪ من إجمالي المطبوع. ملف أكاديمية روما بلا أصول وبلا ضوابط، وفيه أرقام حسابات غريبة وفيه تلاعبات أغرب.

هذه مجرد أمثلة بسيطة لا تتطرق إلى مغارة التفرغ والسينما والمسرح والصناديق إياها والمجلس الأعلى والجوائز والمؤتمرات والمهارج وغيرها، ولكن أرامل مبارك يصرون أن تكون وزارة الثقافة المصرية التي ينفق عليها الشعب المصري المسلم عزبة خاصة ينشرون من خلالها الشيوعية والإلحاد والإباحية، ويحاربون الإسلام وعقيدته وشريعته.

الوزير لم يأت باستراتيجة واضحة للقضاء على الفنون والثقافة في البلاد كما يزعم الكذبة،

ولكنه جاء ليقضي على الفساد والإقصاء، ونهب أموال الدولة بغير حق، وإهدارها في الهواء.

إن أرامل مبارك الذين يبحثون آليات التصعيد داخيا وخارجيا، ويقف معهم الإعلام الداعر الذي يتيح لهم مساحات زمنية طويلة وصفحات ورقية واسعة، لن يحققوا غاياتهم. فقد تحرر الاسلام في مصر –بفضل الله– ولن يعود إلى القيود، ولو تخاذل أهله وتقاعسوا عن نصرة الوزير، وقعدوا في بيوتهم، واهتموا بقضايا أخرى، وتركوا المجال واسعا وفسيحا للحظائريين الفاسدين يلعبون ويمرحون ويضربون ويكذبون.. سوف تنتصر ثقافة الإسلام الإنسانية على ثقافة الشيوعيين الدموية إن شاء الله تعالى، ولله جنود السموات والأرض.

الجلسة «٥٧» للجنة مركز المرأة.. استمرار لمحاولات هدم الأسرة*

كاميليا حلمي

١٢ مارس ٢٠١٣

وثائق

تسعى العلمانية العالمية بكل ما تملكه من أدوات مادية ومعنوية لهدم الأسرة وتضييع حقوق المرأة التى وهبها الله عز وجل إياها، وذلك من خلال عقدها لمؤتمرات تعقبها مؤتمرات، ووثائق تتبعها وثائق... تصدرها لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة بدعوى حماية حقوق المرأة.

ومع قليل من الدراسة الموضوعية لهذه الوثائق نجدها بعيدة كل البعد عن حماية حقوق المرأة، كما أنها لا تحترم التنوع الدينى والثقافى لشعوب الأرض، وتعمل على فرض نمط ثقافى (أوحد) عليها، فهى تفرض علينا واقع لا يمت لمجتمعاتنا بأى صلة، ثم تفرض علينا من منظورها حلولا لهذا الواقع الافتراضى الذى ليس له وجود فى مجتمعاتنا.

---

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

فالأمم المتحدة تسعى من خلال هذه الوثائق إلى التدخل فى أدق خصوصيات الحياة الأسرية حتى أنها لتتدخل فى العلاقة شديدة الخصوصية بين الزوج وزوجته، وبين الأب وأبنائه بدعوة حماية المرأة والفتاة من العنف!!.

وفى سبيل سعيها لهذا التدخل، فإنها تعقد مؤتمرا سنويا فى مقرها بنيويورك، بهدف متابعة الحكومات فى تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والطفل (اتفاقية سيداو، وثيقة بكين، وغيرها)، حيث تطرح فى كل مرة وثيقة جديدة بغرض مواصلة الضغوط عليها لتتأكد من التزام الحكومات بالتطبيق الكامل والفورى لتلك الوثائق.

تساوٍ مطلق:

وفى جلسة هذا العام (الجلسة ٥٧) للجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة، والتى تعقد فى الفترة ٤-١٥ مارس ٢٠١٣، تطرح وثيقة بعنوان: إلغاء ومنع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات. "girls and women against violence of forms all of prevention and Elimination"

ومن خلف ذلك الشعار البراق الذى تطرحه، تأتى المطالبة بالحريات الجنسية للفتيات، وحقوق الشواذ، وذلك من خلال مصطلح «العنف المبنى على الجندر (النوع)»، لأن جندر تعنى رجل وامرأة وآخرين من الشواذ، وبالتالى فإن المطالبة بمساواة الجندر تشمل مساواة الشواذ بالأسوياء، كما تشمل إلغاء ملء الفوارق بين الرجل والمرأة داخل الأسرة وخارجها.

وتصبح أى فوارق فى المعاملة تندرج تحت مصطلح «العنف المبنى على الجندر "Gender violence base"، وللقضاء على ذلك «العنف» ينبغى تحقيق التساوى فى المعاملة بين كل الأنواع، فلا يجب معاقبة الشواذ، بل لهم الحق فى ممارسة شذوذهم باعتباره حرية شخصية لا يجب التعدى عليها، وينبغى تحقيق التساوى المطلق بين الرجل والمرأة، فى الأدوار الحياتية، وفى التشريعات!.

مطالبات الوثيقة:

ولذلك فإن الوثيقة الجديدة التى تطرحها الأمم المتحدة فى جلستها هذا العام تشتمل على المطالب التالية:

١- استبدال الشراكة بالقوامة، والاقتسام التام للأدوار داخل الأسرة بين الرجل والمرأة مثل: الإنفاق، رعاية الأطفال، الشئون المنزلية.

٢- التساوى التام فى تشريعات الزواج مثل، إلغاء كل من: التعدد، والعدة، والولاية، والمهر، وإنفاق الرجل على الأسرة، والسماح للمسلمة بالزواج بغير المسلم وغيرها.

٣- التساوى فى الإرث.

٤- إلغاء استئذان الزوج فى: السفر أو العمل أو الخروج أو استخدام وسائل منع الحمل.

٥- سحب سلطة التطبيق من الزوج ونقلها للقضاء، واقتسام كافة الممتلكات بعد الطلاق.

٦- إعطاء الزوجة الحق فى أن تشتكى زوجها بتهمة: الاغتصاب أو التحرش، وعلى الجهات المختصة توقيع عقوبة على ذلك الزوج مماثلة لعقوبة من يغتصب أو يتحرش بأجنبية.

٧- منح الفتاة كل الحريات الجنسية، بالإضافة إلى حرية اختيار جنس الشريك، أى أن تختار أن تكون علاقاتها الجنسية طبيعية أو شاذة، مع رفع سن الزواج إلى الثامنة عشر.

٨- توفير وسائل منع الحمل للمراهقات، وتدريبهن على استخدامها، مع إباحة الإجهاض للتخلص من الحمل غير المرغوب فيه تحت مسمى الحقوق الجنسية والإنجابية.

٩- مساواة الزانية بالزوجة، ومساواة أبناء الزنا بالأبناء الشرعيين مساواة كاملة فى كل الحقوق.

١٠- إعطاء الشواذ كافة الحقوق وحمايتهم واحترامهم، وأيضا حماية العاملات فى البقاء.

لعبة «تعلية السقف»:

ولضمان تمرير هذه الوثيقة -وغيرها من الوثائق- يتم فتح الباب للإضافات والتعديلات فتبدأ أمريكا والاتحاد الأوروبى وغيرهما فى إدخال بعض الإضافات التى تتسم بالجرأة والوقاحة، حتى ليصبح النص الأصلى للوثيقة نصا ملائكيا إذا ما قورن بتلك الإضافات.. ثم تبدأ المفاوضات لتخفيف حدة تلك الإضافات، وإدماجها ضمن النص الأصلى، فى مقابل التوقيع على الوثيقة النهائية.

ومن أمثلة ذلك أن الولايات المتحدة أضافت فقرة كاملة عن حقوق الشواذ والعاملات فى الدعارة، حيث أدانت: . . . جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما فى ذلك الشواذ (LGBT) والعاملات فى الجنس التجارى» (المادة٥).

ومن أمثلة ذلك أيضا استبدال كلمة (LGBT) بكلمة (Homosexuals) بناء على طلب الشواذ أنفسهم ليصبح المصطلح الجديد للشواذ هو (LGBT)، والتى تعنى: السحاقيات (LESBIANS:L)، والشواذ من الرجال (GAY:G)، ثنائيو الممارسة (Bisexual:B)، المتحولون (Transgender:T)، وذلك بهدف التأكيد على تمثيل كل فئة منهم بشكل واضح فى الاتفاقيات الدولية!

المراقبة والمساءلة:

وتتكرر عبر هذه الوثيقة المطالبة بالمراقبة والتقويم والمساءلة (Monitoring، evaluating accountability) فى مواضع عدة، بما يعد انتهاكا صريحا لسيادة الحكومات، وفرض للرقابة الدولية عليها والتدخل فى شئونها الداخلية، بل فى شئون الأفراد الداخلية شديدة الخصوصية.

بل إن الأمر وصل إلى مطالبة الاتحاد الأوروبى (EU) بتحويل ما أطلق عليها «جرائم العنف المبنى على الجندر»إلى محكمة الجرائم الدولية (ICC)، ولن يقتصر الأمر هنا على جرائم الاغتصاب الممنهج أثناء الحروب، وإنما نظرا لتعميم مفهوم «جرائم العنف المبنى على الجندر» فى الوثيقة، فإن أى ممارسة تدخل فى نطاق ذلك التعريف، سيتم تحويلها–وفقا لتلك الإضافة– إلى الجرائم الدولية (ICC)، وبصفة خاصة ما اطلقوا عليه «العنف الجنسى Violence Sexual»، والذى يشمل أيضا العلاقة الخاصة بين الزوج وزوجته.

وهنا مكمن الخطر، فحتى هذه اللحظة، لم يكن يترتب على مخالفة اتفاقية (سيداو) أى عقوبات دولية.. أما إذا تم تحويل ما يسمى بـ»جرائم العنف المبنى على الجندر» إلى تلك المحكمة، إلى تلك المحكمة، تكون (سيداو) قد تحولت بالفعل إلى إلزام حقيقى، يترتب على عدم الوفاء عقوبات دولية.

ونحن كشعوب ثارت على أنظمة استعبدتها عشرات السنين نرفض أن نواصل العبودية لهيئات دولية تحاول أن تسلبنا الحرية والكرامة، وتنتهك أعراضنا.. فمتى نمتلك حقا إرادتنا ونقول لا لكل ما يتعارض مع شريعتنا وقيمنا وأخلاقنا؟

رئيس منتخب ودستور شعبي وقلة مشاغبة*

عامر الشماخ

٢ ديسمبر ٢٠١٢

وثائق

نحن الآن أمام مشهد ملتبس، هناك شرعية ثورية متمثلة فى رئيس دولة منتخب انتخابا نزيها وفق إرادة شعبية حرة، وهناك مشروع دستور ينتظر توقيع الشعب عليه، وهو من أعظم دساتير العالم وأفضلها.. وفى مقابل ذلك هناك قلة مشاغبة تريد إفساد المشهد وإهالة التراب على ما تم ويتم من إنجازات، ولا تكتفى بذلك –والذى يمكن اعتباره من قبيل شطط المعارضة– بل تريدها فوضى وتود لو أعيدت مصر إلى الوراء بفسادها وخيبتها واختفائها من قائمة دول العالم المحترم.

وإزاء ما يجرى من إصرار على تخريب البلد والشروع فى تقسيمه على يد هذه القلة التى تعاونها أطراف عربية وغربية وتمدها بالمال والإعلام لا يحق لرئيس الجمهورية المنتخب أن يقف مغلول اليدين

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

سلبى القرار، بل الواجب المفروض عليه –بمقتضى اختيار الشعب له– أن يحفظ أمن الوطن ويرعى استقراره، ويقف فى وجه هؤلاء الفاسدين الذين لم يقدروا ظرف البلد ولا أوضاعه العصيبة ولا الحالة النفسية لأبنائه الذين ساءهم ما يجرى لبلدهم ووضعوا أيديهم على قلوبهم لا يدركون ماذا يجرى غدا أو بعد غد.

لقد أصاب الرئيس فى قراراته التى اتخذها فيما عرف بـ «الإعلان الدستورى» ولو فعل غير ذلك لخاصمه الشعب كله إلا تلك الفئة الشاردة، لأنه لا تطهير لدولة الفساد والقضاء على آخر معاقلها إلا بإقالة النائب العام، ولن ينجح القرار إلا بحزمة تشريعية صغيرة تضمن ألا ينقلب هؤلاء الثعابين عليه، كما انقلبوا من قبل. لكن أن تستغل هذه الطائفة هذه القرارات الثورية، وتخرج –دون منطق لخروجها– كى تكسر وتخرب وتعطل المرور وتعتدى على المواطنين وتحرق مقرات الأخوان وتقتل وتصيب شبابهم، فهذا ما لا يجب السكوت عنه، ويحتاج –من الآن– إلى قرارات سريعة وإرادة ناجزة تحمى البلاد والعباد من شرور هؤلاء المرتزقة.

وهذا أيضا دور رئيس الجمهورية الذى يجب أن يعبر عن شعبه ويحقق رغباته، ويلبى طموحاته، والشعب يريد لجم هؤلاء وإعادتهم إلى الصواب وتعليمهم معانى الوطنية والانتماء، وأن يقدموا مصالح الوطن على مصالحهم الشخصية التافهة، وألا يضعوا أيديهم في أيدي من يعادى بلادهم، وألا يحصلوا على تمويل ممن تلطخت أيديهم بدماء مواطنيهم المصريين... وهذا أقل ما يمكن فعله مع هؤلاء القلة. إن التأخير عن ضبط الساحة السياسية ومعرفة الداخل والخارج فيها، والسيطرة على حالة الفوضى التى صارت عارمة، لن نجنى من ورائه سوى وطن مهلهل أو صومال آخر –لا يسمح الله– وهذا ضد رغبة الشعب الذى خرج بالملايين منذ ظهر السبت الماضى حتى مساء الأحد يطالب بحماية الشريعة والشرعية، ويبدى استعداده لفداء بلده وحماية مقدراته.. ولا أظن أن هناك رئيس دولة لديه كل هذا التأييد ويمتنع عن المبادرة بأخذ قرار هنا أو هناك أو سن قانون رئاسى، لضمان خروج البلد آمنا من هذا المأزق الذى وضعته فيه قلة منزوعة الوطنية والضمير..

نسأل الله سلامة

فيهم الكفار والمنافقون*

د. محمد عبداللطيف

١٩ يونيو ٢٠١٣

وثائق

المداهنة السياسية لا يمكن أن تكون على حساب الثوابت الإسلامية، وتخطئة بعض الإعلاميين ومتاجرة بعض السياسيين بتصريح أحد العلماء الذي قال فيه إنه يوجد فيمن سينزل يوم ٣٠ يونيو كفار ومنافقون، أمر لا يسع علماء الإسلام السكوت عنه أو تمريره، لأن ما قاله هذا العالم الجليل يتوافق مع صريح القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية.

فلا يخفى على أحد أن قطاعا عريضا من غير المسلمين سينزلون يوم ٣٠ يونيو بدافع طائفي، وبتحريض من رجال دينهم الذين وقعوا على استمارة «تمرد» داخل دور عبادتهم وبتشجيع من صحف وقنوات رجال أعمالهم التي عودتنا على متابعة مسيرة شبرا الحاشدة، التي تخرج رافعة صلبانها عند كل دعوة إلى إستقاط الرئيس المنتخب.

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

وأقرر بوضوح لا لبس فيه، أنه لا يمكن لأي سلفي أو أزهري أو مسلم لديه دراسة بأولويات الإسلام ونصوصه وحقائقه، أن يزعم خطأ القول بكفر غير المسلمين وضلالهم، دون أن يترتب على ذلك أي انتهاك لحرماتهم الشخصية أو انتقاص لحقوقهم الدينية والدستورية، فهذه مسلمات واضحة في صريح القرآن الكريم وثوابت الإسلام الذي يعتنقه غالبية المصريين، وليس في وسع أي عالم من علماء الإسلام أن يستنكر هذا الكلام أو أن يطالب قائله بالتراجع عنه.

والغريب أن المرتزقة من الإعلامين والمداهنين من السياسيين يعلمون علم اليقين أن غير المسلمين في مصر يعتقدون أن المسلمين كفار وضالون، بل إنهم يعتقدون أن أبناء المذهب المخالف داخل ديانتهم، كفار لا حظ لهم في الخلاص، لهذا يفرقون بين الرجل وزوجته إن انتقل إلى مذهب غير مذهبهم، ومع ذلك فنحن نرى الأشاوس من الإعلاميين والسياسيين يتبجحون على علمائنا فقط، فيما يتعاملون باحترام بالغ، بل وبفخر بعضهم بالانحناء ليطبع قبلاته على أيدي علماء غيرنا.

أما عن وصف العالم الجليل بعض من سيخرجون يوم ٣٠ يونيو بأنهم منافقون فهو وصف موافق لصحيح القرآن الكريم الذي لا يمكن تأويله أو تحريف مدلوله.

فهؤلاء الذين يتسمون بأسماء المسلمين ثم يعلنون صراحة أن الشريعة لم تعد صالحة للتطبيق في زماننا، ويهدفون من خروجهم يوم ٣٠ يونيو، ليس لإسقاط الرئيس فقط، بل إلى تغيير الدستور الذي وافق عليه الشعب، وخصوصا تلك المواد التي تحفظ للدولة المصرية الحد الأدنى من هويتها الإسلامية، أو التي تفرض أن تكون القوانين غير مخالفة للشريعة الإسلامية.. هؤلاء قوم منافقون، ومعهم في سلك النفاق كل من يؤيدهم وقد عرف حقيقة مقصدهم.. نقولها بملء أفواهنا، ولا نخشى لومة إعلامي مرتزق، أو سياسي مداهن، أو أزهري أعماه بغضه للتييار الإسلامي عن حقائق القرآن ونصوصه الناصعة. ومن هذه النصوص قوله تعالى في سورة النساء: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ من قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا(٦٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا(٦١) فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا(٦٢) أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا(٦٣) وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ).

قال السيد محمد رشيد رضا، وهو من رواد الإصلاح الإسلامي في عرف العلمانيين: «والآية ناطقة بأن من صد وأعرض عن حكم الله ورسوله عمدًا، ولا سيما بعد دعوته إليه وتذكيره به، فإنه يكون منافقا لا يعتد بما يزعمه من الإيمان وما يدعيه من الإسلام، وهى حجة الله البالغة على المقلدين لبعض الناس فيما استبان حكمه في الكتاب والسنة، ولا سيما إذا دعوا إليه ووعظوا به».

وقال الأستاذ الإمام محمد عبده، وهو أحد دعاة الإصلاح الديني في عرف العلمانيين: «إن الحامل لهم على هذا الصدود هو اتباع شهواتهم، وألفتهم للباطل، وعدو الحق يعرض عنه إعراضا شديدا».

ومن هنا ندعو المصريين بدعوة القرآن الكريم: (فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا) . . ندعوهم أن يحترموا كل تعبير سلمي في معارضة السلطة، وأن يستفهموا غضب البعض من أوجه القصور التي لا يمكن إنكارها، وأن يعرضوا في الوقت ذاته عن دعوة المنافقين التي تهدف إلى طمس هوية مصر الإسلامية، ويكشفوا الغطاء عن سعيهم للانقلاب على الإرادة الشعبية، والتحريض على العنف، وتوفير الغطاء الإعلامي والسياسي لمن يمارسونه.

قال الشيخ محمد متولي الشعراوي في تفسيره للآية السابقة: « فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ» لأننا نريد أن نُظهر منهم في كل فترة شيئا لنُعلّم المجتمع اليقظة إلى أن هناك أناسًا مدسوسين بينهم، لذلك لابد من الحذر» . . والشيخ الشعراوي لا يمكن أن يقال عنه إنه سلفي أو إخواني.

هل تتكرر غزوة الأحزاب؟!*

خالد إبراهيم

٢٢ يونيو ٢٠١٣

وثائق

لا شك أن التاريخ يعيد تكرار الأحداث ذاتها وإن اختلفت أسماء الشخصيات اللاعبة أو المؤثرة في هذه الأحداث اختلافًا طفيف لا يؤثر في مجملها.

لذلك لم يكن عجيبًا أن يتحدث القرآن الكريم عن قصص الأقوام السابقين وبخاصة بني إسرائيل في عشرات المواضع من سوره الكريمة، وذلك كي يأخذ منها المؤمنون العبر والعظات، وغالبا ما يدور الصراع في تلك القصص بين الحق والباطل، بين حزب الله وحزب الشيطان، بين الذين خلقهم الله أحرارا والذين ارتضوا الذل والعبودية للبشر أو المال، بين الذين سمت نفوسهم للعلياء والذين انحطت أخلاقهم واتبعوا الشهوات.

---

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

وقد رأينا أن الثورة الفرنسية التي يتغنى الكثيرون اليوم بشعاراتها (الحرية والإخاء والمساواة) قد وجدت من يحاربها من الفرنسيين، وشهدت صراعا مريرا بين أنصارها وأنصار الماضي البائد واستمر هذا الصراع سنوات طويلة حتى تم حسمه.

ورأينا أن الحرب الأهلية الأمريكية حدثت نتيجة حملة الرئيس الأمريكي إبراهام لنكولن لتحرير العبيد، وتعتبر هذه الحرب الأكثر دموية في التاريخ الأمريكي، حيث أدت الى مقتل ٦٢٠,٠٠٠ جنديًا وعددًا غير معروف من الضحايا المدنيين.

مؤخرا، سمعت قصة مفادها أن زوجة أحد الرؤساء المحترمين زارتها بعض صويحباتها القدامى، واشتكين لها من سوء الأحوال وطلبن أن تنقل لزوجها الرئيس صورة الأوضاع السيئة، فإذا بالرئيس يطلب منها أن تخبرهن أن يقرآن سيرة النبي –صلى الله عليه وسلم– جيدا فسيجدن ما يشفي صدورهن.

قلت في نفسي ولماذا لا أحاول أنا أيضا أن أعيد قراءة السيرة رغبة في إراحة صدري، ولا أدري لماذا بدأت أستغرق في قراءة غزوة الأحزاب أو غزوة الخندق والعيش في أحداثها.

وبعد الانتهاء من القراءة تساءلت فيما بيني وبين نفسي: هل من الممكن أن تتكرر أحداث غزوة الأحزاب؟!

هل سنرى اليهود –من وراء ستار– يجمعون شتات الأحزاب من حدب وصوب ويؤلفون بين من كانت له عداوات ظاهرة وحروب طاحنة، يغرون فئة بالأخذ بالثأر ممن هزمهم في السابق، ويغرون فئة ثانية بأموال وغنائم، ويغرون فئة ثالثة بإزاحة من ضيق عليهم ومنعهم من الإفساد في الأرض، وذلك لاستئصال المؤمنين عن بكرة أبيهم؟!

هل سنرى بعض الجبناء يؤثرون السلامة ولا يخرجون للدفاع عن المظلومين ضد الفئة الباغية ويتعللون بحجج واهية ويقولن إن بيوتنا عورة؟!

هل سنرى المنافقين يسارعون لوضع أيديهم والانضمام للأحزاب المتآمرة خشية أن تصيب المؤمنين دائرة، وينسون العهود التي قطعونها مع الله ويشتروا بها ثمنا قليلا؟!

وفي المقابل هل سنرى أهل الحق يجتمعون على قلب رجل واحد ويتشاورون فيما يفعلون ويضعون خطة لمواجهة الأحزاب ويبذلون جهدهم وأموالهم وأرواحهم وكل ما في وسعهم

دفاعا عن الحق وأهله؟!

هل سنرى المؤمنين يبتلون ويزلزلون ويمحصون وتبلغ قلوبهم الحناجر ويخشون أن يتخطفهم الناس حتى أن بعضهم يقبل أن يعطي الأحزاب بعض ما يطلبون، كي يعودوا وبعضهم يرفض إعطاء الدنية؟!

هل سنرى «نعيم بن مسعود» آخر وهو يخذِّل عن المؤمنين ويقوم بالوقيعة بين الأحزاب حتى يدب بينهم الشقاق وينفضوا ويعودوا من حيث أتوا؟!

وأخيرا هل سنرى نصر الله وتأييده ينزل على المؤمنن الذين بذلوا ما في وسعهم ولم يعد لهم من ملجأ سوى ربهم؟!

الوضع الراهن فى ظلال القرآن*

خالد إبراهيم

٣٠ يونيو ٢٠١٣

وثائق

عندما نقف عند آيات الله بتمعن وتدبر نجد فيها نبراسا يضئ لنا الطريق ويرشدنا للطريق القويم. ونجد ذلك بوضوح عند الصعاب والملمات، حيث نستشعر أن الآيات وكأنها نزلت الآن وبخصوص هذا الحدث أو ذاك.

فيظل القرآن هو منهاجنا ودستورنا وملاذنا والبوصلة الحاكمة لتصرفاتنا ولحركة المجتع والعالم من حولها وصدق المصطفى الأمين حين قال:

«كتاب الله فيه خبر ما قبلكم ونبأ ما بعدكم وحكم ما بينكم. هو الفصل ليس بالهزل، هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق عن كثرة رد، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي من تركه من جبار قسمه الله. ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، هو حبل الله المتين

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، هو الذي من عمل به أجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هدى الى صراط مستقيم».

وعند استعراض ماتمر به مصر الآن من تحديات عديدة وحالة استقطاب حادة مصطنعة ومختلفة نجد أن في كتاب الله الحكيم الشرح الوافي والحل الأمثل والتوضيح الكاشف والحقيقة المطلقة المبينة لكل ما تمر به، وأستعرض بعض الآيات الكريمة التي استوقفتني بهذا الخصوص وعلى كل منا سواء مؤيدين أو معارضين أن نعرض أنفسنا على تلك الآيات ونرى أين نحن منها أو من أي منها وهل ينطبق إحداها أو بعضها أو كلها على أي منا؟ وليس أصدق من كتاب الله لنقيس أنفسنا وأعمالنا عليه.

شرع الله وحكمة خلق الإنسان:

(شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَن يَشَاء وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ) (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالأِنْسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعِمُونِ)

الاستخلاف في الأرض:

(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا منكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ من قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا)

الدعوة إلى الله:

(ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ)

(فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ)

سنة الابتلاء:

الم(١) أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ (٢) وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ من قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ (٣) أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَن يَسْبِقُونَا

سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ

سنة الدفع:

(وَلَوْلا دَفْعُ الله النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْض لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيراً وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ)

الظالمون والمكر السيئ:

وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْم تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ (٤٢) مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُءُوسِهِمْ لاَ يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاء (٤٣)

(وَلا يَحِيْقُ المَكْرُ السّيِّئُ إلا بَأَهْلِه فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلّا سُنّتَ الأَوّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنّتِ اللّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنّتِ اللّهِ تَحْوِيلًا)

(وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ(٤٦) فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ)

الشيطان وتزيين الأعمال:

(وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ) (وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)

الفساد والإفساد:

وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَـكِن لاَّ يَشْعُرُونَ (١٢)

وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ (٢٠٥) وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ)٢٠٦)

(وَمَنْ أَظْلَمُ ممَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُوْلَـئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَا إِلاَّ خَآئِفِينَ لهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيم)

سنن النصر:

(وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ) (ولينصرن اللهُ من ينصره) (وَكَانَ حَقّاً عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)

تقوى الله:

(ومن يتق الله يجعل له مخرجا)، (ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا)، (ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له أجرا).

الصبر وطاعة الله ورسوله:

(وأطيعوا الله ورسوله وا تتنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين)، (يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون)، (فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار).

الإخوة:

(إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون)، (وألف بين قلوبهم لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم إنه عزيز حكيم).

حقائق وثوابت:

(والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون)

(فإن مع العسر يسرا (٥) إن مع العسر يسرا)

(إن الله لا يصلح عمل المفسدين)

(إن الله يدافع عن الذين آمنوا)

العاقبة للمتقين:

(تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوًا في الأرض ولا فسادًا والعاقبة للمتقين)

مصر:

(ادخلوا مصر إن شاء الله آمنين).

حفظ الله مصر وشعبها ورئيسها من كل مكروه وسوء.

حين يهبط الخطاب الليبرالي*

م. نبيه عبدالمنعم

١٢ يناير ٢٠١٣

وثائق

لستم أكثر منا إسلاما، نحن مسلمون وأنتم مسلمون فلا تحتكروا الدين ولا تتحدثوا باسم الإسلام، مرجعيتكم إسلامية وهل نحن كفار.

كلمات نسمعها ليل نهار من الليبراليين والعلمانيين يحاولون بها خداع الناس... وهل كفركم أحد.. هل طعن أحد فى إسلامكم.. إننا لم نسمع أحدًا وخاصة بعد الثورة يكفر أحدًا أو يطعن فى إسلامه، ولا يمل الإسلاميون من تكرار ذلك فى كل قناة وبكل وسيلة، والآخرون مصرون على تكرار نفس الأسطوانة المشروخة فى وجوه المنادين بالمرجعية الإسلامية.

حسنا يا صديقى الليبرالى أنا محب للدين وأنت كذلك وأصدقاءك، وأنت محب للقرأن مثلى... لكنى أنادى باتخاذ هذا الإسلام الذى

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

تحبه مثلى مرجعية وأنت تأبى، وأنا أقول إن التشريعات وأحكام القرآن الذى تحبه مثلى تصلح ليحكم بها زماننا، وأنت لا تصدق ذلك، ولا تقتنع به، وترضى بأى شئ غير الإسلام وشريعته لتحكم بين الناس، وتقف فقط فى وجه هذه المرجعية، دون المرجعيات الأخرى، والأفكار الأخرى بمرجعية الإسلام الذى تدعى حبه عداءً يصل إلى درجة القتال.

لكن المعادين للفكرة الإسلامية أنواع ودرجات:

أولا: أناس خدعهم الإعلام بأنهم ليكونوا فى خانة المثقفين أو الثوريين يجب أن يكونوا معارضين للمرجعية الإسلامية ربما على سبيل الموضة عند البعض، عملية شبيهة بموضة غريبة فى الستينيات هى موضة الإلحاد التى كان يفخر بها البعض دون أن يدركوا معناها، وهولاء أيضا لا يدركون معنى ولا فحوى المرجعية الإسلامية التى يعارضوها.

وهذا يتطلب من الإسلاميين مزيدا من الجهد الدعوي بتعريف هؤلاء بحقيقة الفكرة الإسلامية.

ثانيا: البعض يعادى الفكرة الإسلامية نظرا لثأرات وخلافات شخصية تجاه الحاملين للفكرة، وذلك نتيجة معاملات دنيوية يومية عادية.. وهذا يتطلب من الحاملين لفكرة المرجعية الإسلامية أن يتحروا حسن المعاملة التى وصى بها النبى صلى الله عليه وسلم والسماحة، ولو وصل الأمر للتنازل عن شئ من حقوقهم لله لأنهم فى النهاية إما يأسروا الناس بأخلاقهم وإما أن يكونوا سببًا فى نفورهم من الفكرة التى يحملونها ويحبونها.

ثالثا: كارهين للفكرة وأصحابها، نتيجة دخولهم كمرشحين فى جولات انتخابية ضد الإسلاميين وخسارتهم إياها سواء فى النقابات أو المجالس النيابية، ما سبب عقدًا شخصية تجاه الفكرة وأصحابها، والغريب أن أحدهم ربما يكون ترتيبه السابع أو الثامن فى قائمة النتائج ولا يصب غضبه إلا على الفائز.. المرشح الإسلامى.

وهؤلاء سيتعلمون أصول الاختلاف مع الوقت ومع كثرة الممارسات الديمقراطية.

رابعا: الشريحة الأكبر من المعارضين للمرجعية الإسلامية هؤلاء الذين حين يسمعون بالشريعة فإنهم لا إراديًا يتحسسون أيديهم خوفًا عليها من القطع، طائفة كبيرة من الهباشين والنصابين والسارقين، ليسوا اللصوص التقليديين الذين يمارسون النشل فى الأتوبيس وسرقة الشقق، إنما هم لصوص من وجهاء المجتمع.

نجوم السياسة فى النظام ورجال المال ورجال الدولة ونجوم الفن والإعلام، هؤلاء الذين ظلوا سنين طويلة يسرقون هذا البلد سرقة مقنعة تتخفى فى ثياب هدايا، فى ثياب حوافز وبدلات من الصناديق الخاصة، فى ثياب معاملات مشبوهة بين رجال الأعمال وموظفين كبار فى الدولة، فى ثياب أنواع مختلفة من سرقة البلد أراضيها وعقاراتها وشركاتها وثرواتها من الغاز والبترول والآثار والذهب، سرقة الوظائف المرموقة فى الشرطة والنيابة والقضاء والإعلام والخارجية من مستحقيها من العقول النابهة.. نعم هذه سرقة أيضًا، ألا تتحول هذه الوظائف المسروقة إلى أموال فى النهاية.

إنها عصابات كبيرة وشبكات واسعة من السارقين المستحقين لقطع اليد يتحسسون أيديهم كلما سمعوا بالشريعة خوفا من قطع اليد، يقفون أمام المشروع الإسلامى بكل طريق يثيرون قنابل الدخان حول أنفسهم يوهمون الناس أن الخلاف سياسى فكرى، لكنه ليس كذلك إنما هو الخوف من تحقق الكابوس، أن يستيقظوا يوما فيجدوا أنهم لم يعودوا يحملون أيديهم.

ولهؤلاء وأولئك من السارقين والمسروقين.. من الظالمين والمظلومين قامت الثورة، لكل هؤلاء كانت الشريعة لتعيد الحق من غاصبه إلى صاحبه فى الدنيا ثم بعد ذلك يحكم الله بين الجميع يوم القيامة.

متى كان العلمانيون يجلون الأزهر؟!!!*

أبو الحسن الجمال

١٩ يناير ٢٠١٣

وثائق

يتباكى العلمانيون اليوم على الأزهر وتخوفهم الدائم من محاولة أخونته وسلفنته ووهبنته إلى آخر الفزّاعات المغرضة والمريضة، ولم يكن هذا عن إيمان بمكانة الأزهر، وإنما هو تكتيك مؤقت لمهادنته وتحييده فى صراعهم مع التيار الإسلامى، والحقيقة أن الأزهر قد نال الكثير من الافتراءات على أيدى العلمانيين الذين يكرهون أصلا تعاليم الدين الاسلامى ولا يطيقونها، التى تقف حائل دون تحقيق ما يصبون إليه، فكالوا له ولرجاله التهم جزافا دون دليل مقنع، فقد اتهموا رجاله وشبهوهم كرجال الدين المسيحى فى أوروبا فى القرون الوسطى الذين أذاقوا مجتمعاتهم الويل والثبور تحت مسمى «الدولة الدينية»، وادعوا مرارا أن الأزهر كان السبب فى تخلف المجتمع، وكذلك نزعوا عنه كل ميزة وكل جهاد ضد الاستعمار، فى حين أنهم مدحوا الاستعمار

*نقلا عن موقع إخوان أون لاين.

نفسه وزعموا أنه ما جاء إلا لينير العقول التى أظلمها الأزهر، وأرادوا دون حياء أن يحتفلوا بمرور مائتى عام على مجيئه (لاحظ دعوتهم بالاتفاق مع وزير الثقافة الأسبق فاروق حسنى للاحتفال بمرور مائتى عام على مرور الحملة الفرنسية سنة ١٩٨٨)، وكاد مسعاهم أن يتم لولا وقوف نفر من هذا الشعب الذى قطع السبيل ضد أعماالهم المشبوهة، كذلك أعادوا نشر الكتب القديمة التى تعادى الفكرة الإسلامية مثل كتاب «الإسلام وأصول الحكم»، و»فى الشعر الجاهلى»، وكتب فرح أنطون، وينشرون أعمال محمد عبده مبتورة لتتسق مع سياق فكرهم المنحرف، فعندما نشر كتاب محمد عبده «الإسلام والمسيحية بين العلم والمدنية» نزعوا منه الجزء الخاص بالمسيحية، وتم نشره تحت عنوان «الإسلام بين العلم والمدينة»، تودداً للغرب الصليبى وهذه الفضيحة تتنافى مع أبسط قواعد المنهج العلمى السليم، وعندما ظهر فى الأيام الأخيرة اختلافا مؤقتا بين الأزهر وبعض التيارات السياسية حول «قانون الصكوك الإسلامية» نفخوا هؤلاء ليزيدوا من هوة هذا الاختلاف ويحولونه إلى صراع متأجج، وتباكوا على الأزهر ودوره التاريخى التى تريد فئة معينة أن تعتدى عليه وتسحب البساط منه وتباكوا طوال الوقت واستغلوا الوضع للهجوم على هذا الفصيل الوطنى الذى تخرج معظم رجاله من الأزهر ويحترمون تاريخه ورجاله.

ألم ينسى هؤلاء هجومهم المستمر على الأزهر طوال المائة سنة الأخيرة واتهامهم بأنه يمثل الطاغوت الذى يهدد البلاد ويزرع الشقاق بين أفراد المجتمع وأنهم تجار دين؟!!!

يشبهون شيخه ببابا روما فى العصور الوسطى.. هو الحائل دون قيام مدنية حقيقية تنبذ التعصب القائم فى الأزهر. وفى هذه السطور نقتطف بعض أقوال هؤلاء الذين يتباكون الآن على الأزهر المهدد من التيارات الإسلامية، ويخشون وهبنته وسلفنته وأخونته.. فقد زعم أحدهم (جابر عصفور) فى تقديمه للطبعة الأخيرة من كتاب «الإسلام وأصول الحكم»، الذى تم طباعته فى مشروع «ماما سوزان»، فقال: «كان دستور ١٩٢٣على وجه الخصوص تجسيدًا لكل ما حققته دعوات الدولة المدنية السابقة من تقدم، وما طرحته أفكار المجتمع المدنى من صيغ لصورة المستقبل، ولقد انطوت لجنة الثلاثين (التى صاغت الدستور) نفسها على تناقضات هذا المسار الصاعد سلبًا وإيجابًا فضمت إلى جانب العلمانى داعية الدولة المدنية، رجال الدين الأزهرى التقليدى النقلى الذى ظل يفكر فى الدولة الدينية التسلطية»!!!

وإني أسال وأقول متى كان الأزهر متسلطا أو مشاركا فى الحكم وفى أى عصر يا عصفور؟، لقد افتريت فى معظم كتبك ومقالاتك على الأزهر ورجاله وتاريخه، وقد انتقدت

موقف الشيخ العلامة محمد بخيت المطيعى مفتى الديار المصرية، الذى تمسك بالمادة ١٤٩ من هذا دستور ١٩٢٣ التى تنص على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية هى اللغة الرسمية، وزعمت أن هذا يهدد المواطنة وحرية الاعتقاد وأسس الدولة المدنية، ونقول له وهل تمسك ملك بريطانيا برعاية الكنائس الإنجيلية فى العالم، هل هذا هدد الديمقراطية الغربية التى تعتز بها؟، أم أنك تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض، ولما لا تناقش أى موضوع تطرحه من كل الزوايا؟ لا من زاوية واحدة ضيقة تثبت فى النهاية أن «الدين هو أفيون الشعوب».

ويقف الدكتور طه حسين الذى افترى على الازهر كثيراً فى كتبه مثل:»الأيام»، و»مستقبل الثقافة فى مصر» يهلل لإلغاء المحاكم الشرعية عام ١٩٥٦، ويكتب تحت عنوان «الخطوة التالية»، مطالبا السلطات العسكرية الحاكمة بإلغاء الأزهر تحت زعم توحيد التعليم كما وحد القضاء، هؤلاء الذين مدحوا أتاتورك وما يزالون، لأنه طبق أفكاره المنحرفة بالقوة والغشم .

وفى أوائل الأربعينيات تقرر كلية الأداب رواية الكاتب الإنجليزى جورج برنارد شو (جان دارك)،وفيها بعض التهم التى تكال ضد الإسلام، فيقف دور علماء الأزهر ضد الرواية ويطالبون الجامعة بوقف تدريسها، فيقف توفيق الحكيم يكيل التهم للأزهر وشيخه الذى اتهمه بأنه يريد أن يمثل دور بابا روما فى العصور الوسطى ويريد أن يرجعنا إلى محاكم التفتيش التى تضطهد الفكر والإبداع، وأنه لا حجر على الإبداع والفكر!!.

وعندما صدر كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الرزاق، وقف هؤلاء يهاجمون الأزهر ويتهمون علمائه بأنهم سدنة الطاغوت «الملك فؤاد»، وقال كبيرهم أحمد بهاء الدين، يفترى على هذا المعهد العريق الذى زعم فى كتابه «أيام لها تاريخ» يتهم علماء الأزهر بمولاتهم للملك فؤاد فيقول: أدرك القصة (قصة الخلافة) الأذناب وتجار الدين فبدءوا يبثون الدعوة للخلافة الجديدة التى علقوا بقيامها شرف الإسلام، والمدركون لهذه المؤامرة لا يتكلمون،لا أحد يستطيع أن ينطق بكلمه ضد فؤاد، ولا أحد يجسر على أن يحصب كهنة الدين بحصاة. . . لم يكد يخرج إلى النور حتى هبت فى وجهه الزوابع من جميع الاتجاهات، الملك وأذنابه لأن الكتاب فيه حملة هائلة على الملوك، وتحطيم لحلم شامل لحلم الخلافة البراق ورجال الدين ثاروا، لأنهم رأوا فى هذا المنطق ما يزعزع سلطانهم، ويعقل منافعهم فى الاتجار بالدين، ويكشف عن هذه العمائم التى لا ترتفع إلا لتستر وراءاها الظلم والاستبداد»، ويرد عليه الدكتور محمد رجب البيومى قائلاً: «وإنى لأساله أين سلطان رجال الدين

الإسلامى الذين يخافون عليه؟ أكان فى الإسلام كما فى الكنيسة سلطان لرجال الدين؟ ومتى كان لهم فى مصر حين صدر الكتاب؟!! أليس شيخ الأزهر وهو رئيس هؤلاء موظفا يولى ويعزل كسائر الموظفين فأين سلطانه إذن؟ ومتى اتجر الأزهريون بدينهم وفى أى قضية عاصرها الكاتب». وهؤلاء العلمانيون الذين مازالوا ينشرون الكتاب ويتجاهلون رجوع المؤلف على باشا عبد الرزاق سنة ١٩٥١ عن أفكاره التى نادى إليها فى كتابه فى حوار مع المفكر الكبير أحمد أمين فى مجلة «رسالة الإسلام»، كما لفت نظرى الاحتفاء من قبل مجلة «أدب ونقد» التى يصدرها حزب «توتو» بكتاب «من هنا نبدأ» للمفكر الإسلامى خالد محمد خالد، الذى تراجع عنه وألف كتاب «الدولة فى الإسلام» عام ١٩٨١، وأثبت أن الإسلام دين ودولة.

وموقف أخر يستحق الذكر هو قال الشاعر صلاح جاهين «لو كنت مكان نابليون ما اكتفيت بهدم الأزهر ولكن لرميت برجاله فى البحر» وقال أيضاً فى قصيدة له «على اسم مصر»:

زحف الفرنسيس وزحفت قبلهم جواسيس
غايصين لقاعها وعارفين باعها من باريس
وإيش عمل قصير الباع . . فى القمة
العمة لما اتكلمت وتن صوتها حبيس
غير لما قال البوليس نوروا الفوانيس
وده كفر طبعاً. ولا يدخل لنا فى ذمة
أطمن الغرب أن فى بلدنا ناس رمة
وانهش ياديب فينا واقضى بمنتهى الهمة. . . .
على اسم مصر
أنا لو «نابليون» لكنت عدمتهم تقتيل
ما دمت أقدر أسيح دمهم فى النيل
وأخلع ذقونهم وأبين أنها تضليل

ويعلق فضيلة الدكتور يوسف القرضاوى على هذا الهذر المسمى شعرا: «أهكذا يكون تزوير

الواقع، وتشييع شهداء المقاومة الشريفة؟ ولم هذا كله؟ لتثبت بطريق الخداع أن الدين «أفيون الشعوب» وهو مذهب الشاعر الفكرى والعقدى... ونجيء أيضا للقصة السمجة، قصة أن علماء الأزهر قاوموا بتعليق المصابيح على البيوت: لأن الظلمة طاعة، والضوء معصية! كما يذكر هذا الجهول الذي شوه مضمون القصة ليثبت أن نابليون ما جاء القاهرة إلا لينير شوارعها وعقول رجالها!!! وخلف من بعده قوم رفلوا فى عز مبارك، وأرادوا الاحتفال بمرور مائتى عام على قدوم الحملة عام ١٩٩٨، لولا معارضة الأمة وعلى رأسها الأزهر، فى حين تجاهلوا عن عمد تزامن مرور ١٤ قرنا على دخول الإسلام مصر، ليرضوا (ماما سوزان) راعية نوادى الروتارى الصهيونية على أرض مصر.

هؤلاء الذين يتباكون على الأزهر اليوم، عليهم أن يراجعوا أولاً أقوال أسلافهم التى حولت هدمه واجتثاثه ونعته بأسوأ الصفات، ولكن ذهبوا وبقى الأزهر مرجعية لكل التيارات الإسلامية جميعاً، وليبين لى هؤلاء القوم أن هناك اختلاف بين العلوم التى يحملها التيار الإسلامى وبين العلوم التى تدرس فى الأزهر؟ وأين مكمن الخلاف؟ هل للتيار الإسلامى قرآن وسنة غير القرآن والسنة الذى يتخذه الأزهر؟

هل يستمدون هؤلاء وهؤلاء بشئ غير القرآن وقول السلف الصالح ويؤمنون بأحداث التاريخ الإسلامى وأن الإسلام دين ودولة؟

هل ينكر الأزهر أن الإسلام دين ودولة؟ هل ينكر الأزهر مرجعية الشرعية الإسلامية؟ هل يرضى الأزهر عن شطحات العلمانيين والماركسيين الذين حاربهم فى الماضى وتصدى لمخططاتهم؟ فيجيبنا هؤلاء بالنفى إن كان لديهم برهان أو دليل.

والواقع يقرر أن معظم أبناء التيار الإسلامى وكبار رجاله هم من علماء الأزهر، بل إن بعض القيادات التى لم تتخرج فى الأزهر عادت إليه لتحصل على شهادة منه، مثل الدكتور عصام العريان، بل إن الإمام الشهيد البنا كان دائم الرجوع لعلماء الأزهر إذا وجد اعوجاجا يتهدد المجتمع، ونشاط جماعات التبشير والتنصير فى العشرينيات، كما خاطب الكثيرون منهم مثل الشيخ الدجوى، والإمام الأكبر محمد مصطفى المراغى شيخ الأزهر الذى شكره على غيرته فكتب فى (مجلة المنار) الجزء الخامس والثلاثين عام ١٩٣٩م يقول «إن الأستاذ البنا رجل مسلم غيور على دينه، يفهم الوسط الذى يعيش فيه، ويعرف مواضع الداء فى جسم الأمة الإسلامية ويفقه أسرار الإسلام، وقد اتصل بالناس اتصالا وثيقا على اختلاف طبقاتهم، وشغل نفسه بالإصلاح الدينى والاجتماعى على الطريقة التى يرضاها سلف هذه الأمة». كان

البنا وقادة الإخوان من بعده يحترمون الأزهر وعلمانه، فقد قال الإمام الشهيد: «إن الأزهر الشريف هو أمل المسلمين الباقى، وهو مظهر الإسلام، وله من ماضيه وحاضره وآثاره ما يجعله كذلك: فإعزازه إعزاز للإسلام، والنيل منه نيل من الإسلام، فموقف الإخوان المسلمين منه المحافظة التامة على مجده وكرامته، والعمل الدائب على إعزازه وإعلاء شأنه وتأييده فى كل خطة يراد بها خدمة الإسلام والمسلمين»، ولك أن تلحظ أن المؤتمرات الجماهيرية التى يعقدها التيار الإسلامى، يكون أغلب الحضور منهم من القاعدة العريضة لرجال الأزهر، وهذا ما شاهدته بنفسى فى مليونية الشرعية والشريعة فى مطلع ديسمبر الماضى، فقد وجدت آلاف العمائم، تزين المكان، ويكاد أن يتلون باللون الأحمر.

صيحتى لكم أيها العلمانيون: العبوا غير هذه اللعبة التى لا تخيل حتى على البسطاء، ولا تفرحوا بإعجاب الشيخ الحالى بكم.